بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية

دراسة ميدانية على شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الدارسة:

شذبي عبد الرحمن حسن عبد الرحمن

إشراف الدكتور/ مهند جعفر حسن حبيب

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال

جامعة شندي

1437 هـ - الموافق 2016م

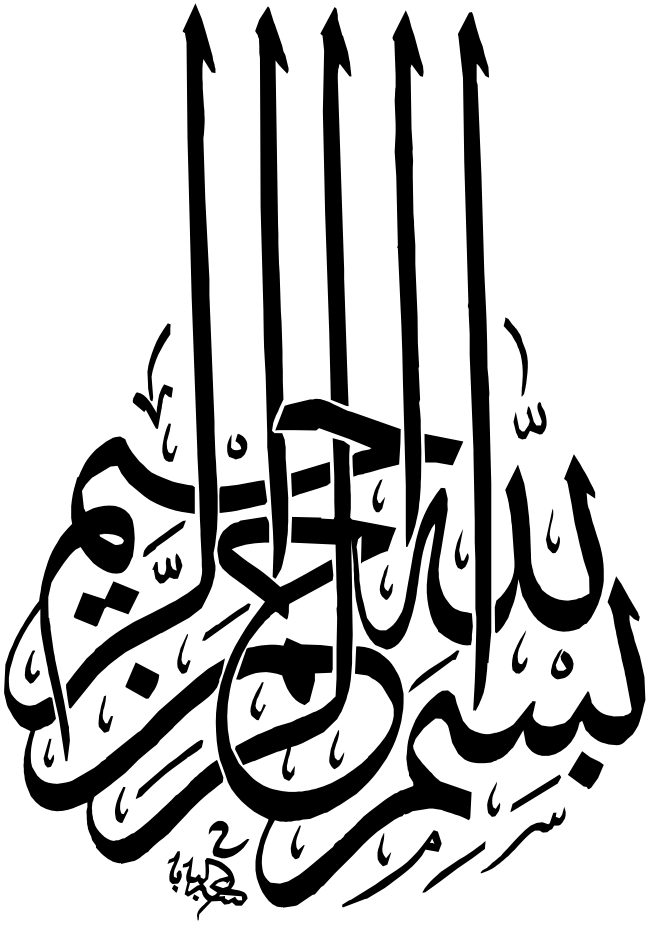
بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله تعالى:

(قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

صدق الله العظيم

سورة الأنعام ،الآية رقم(162)

الإهـــداء

الـي روح والدي الطاهرة مع الأبرار والصديقين والشهداء بإذن ربها

إلـــى دوحـــة الحنـــان والتســـامح والمحبـــة الدائمـــة والدافئة

(أمـي الحبيبة)

إلى السند والعضد والارشاد والتقويم

(أختـي وأخوانـي وأهلـي وعشيرتـي)

إلى الشموع المتقدة التـي أضاءت لنا الدروب المبهمة

(أساتذتـي الأجلاء فـي المراحل التعليمية المختلفة)

إلى رفقاء الدرب في مسيرة العلم والمعرفة

(زملائـي وزميلاتـي)

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

الباحثة

الشكـــر والعرفـــان

الشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالي الذي وفقني لكاتبة هذه البحث بهذه الصورة.

أود أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى كل من ساهم سواء بالرأي أو النصح أو الإرشاد في أن يخرج هذا البحث بهذه الصورة وأخص بالشكر والتقدير الهرم الشامخ جامعة شندي وكلية الدراسات العليا والبحث العلمي وأخص بالشكر الدكتور / **مهند جعفر حسن حبيب** الذي ضحي بوقته وجهده لمتابعته هذا العمل فله مني كل التجلة والاحترام

لمساهمته في إخراج هذا البحث بالصورة التي أتمني أن تنال الرضي والقبول كما أخص بالشكر شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة والشكر موصول إلي الأستاذ/ **محمد عبد الوهاب** ولأسرة مكتبة جامعة شندي المركزية وأسرة مكتبة جامعة السودان وأسرة مكتبة جامعة النيلين وأسرة مكتبة جامعة أمدرمان الإسلامية والي كل من تعاون معي وساعدني في اخراج وطباعة هذا البحث

الباحثة

قائمة الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
قائمة الموضوعات	د
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	و
قائمة الملاحق	ح
المستخلص	ي
Abstract	ل
المقدمة	
أولا: الإطار المنهجي	1
ثانيا: الدراسة السابقة	4- 15
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظم المعلومات المحاسبية	
المبحث الأول: مفهوم وأهداف وخصائص نظم المعلومات المحاسبية	17-27
المبحث الثاني: أركان ومقومات نظم المعلومات المحاسبية	28-38
الفصل الثاني: الإطار النظري للمؤسسات المالي	
المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأنواع المؤسسات المالية	40-53
المبحث الثاني: ربحية المؤسسات المالية	54-66
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة	67-70
المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات	71-107
الخاتمة	
أولا : النتائج	**109**
ثانيا :التوصيات	**110**
قائمة المصادر والمراجع	**112-116**
الملاحق	**I- VI**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	73
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	74
(3/2/3)	التوزيع لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	75
(4/2/3)	التوزيع لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة	76
(5/2/3)	يوضح التوزيع لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	77
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي	78
(7/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية	79
(8/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة	80
(9/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة	81
(10/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة	82
(11/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة	83
(12/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة	84
(13/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة	85
(14/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة	86
(15/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة	87
(16/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر	88
(17/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر	89
(18/2/3)	الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر	90
(19/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر	91
(20/2/3)	الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر	92
(21/2/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات	93

	الفرضية الأولى	
(22/2/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الأولى	95
(23/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي	96
(24/2/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	98
(25/2/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق عن عبارات الفرضية الثانية	100
(26/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	101
(27/2/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	103
(28/2/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق عن عبارات الفرضية الثالثة	105
(29/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	106

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	73
(2/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	74
(3/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	75
(4/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة	76
(5/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	77
(6/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي	78
(7/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية	79
(8/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة	80
(9/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة	81
(10/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة	82
(11/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة	83
(12/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة	84
(13/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة	85
(14/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة	86
(15/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة	87
(16/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر	88
(17/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر	89
(18/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر	90
(19/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر	91
(20/2/3)	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر	92
(23/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي	96
(26/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	101
(29/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	106

المستخلص

تناول البحث أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية وتمثلت مشكلة البحث في عدم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الأمر الذي يؤدي إلى أنتاج وإخراج معلومات ليست يستفاد منها في تحقيق الربحية المؤسسة وتمثلتها أهمية البحث في دراسة العلاقة بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية والأداء في
شركات التأمين.

وهدف البحث إلى:-

1- التعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المالية

2- توضيح أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية.

لذلك سعى البحث إلى اختيار الفرضيات التالية:-

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وأداء المؤسسات المالية.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبة وتكاليف الوقت والجهد.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات وتوفر المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرار.

توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:-

1- أن استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقدم حقائق صادقة تساعد في تحليل الأداء بالمؤسسة.

2- أن مخرجات الأنظمة المحاسبية تساعد الإدارة على توقيع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات.

وقد أوصى البحث بعدة توصيات أهمها:-

1- الاهتمام بالنظام المحاسبي في عمليات تحليل الربحية لأنه تقلل من التكاليف.

2- الاهتمام باستخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية لأنه يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات.

Abstract

The research the impact of accounting information systems on the profitability of financial institutions and represented the research problem in the non-application of accounting information systems which leads to the production and output of information that is not utilized in achieving profitability Foundation Tmtheltha the importance of research in the study of the relationship between the use of accounting information systems and performance in insurance companies.

The research aims to :-

1.recognize the reality of accounting information systems in financial institutions

2.clarify the impact of the use of accounting information systems on the profitability of financial institutions.

Therefore research sought to choose the following assumptions:-

1.no statistically significant relationship between the accounting information systems and the performance of financial institutions

2.There is a statistically significant relationship between information systems and accounting costs time and effort

3.no statistically significant relationship between information systems

Appropriate accounting information for decision-making:-

The research found the following findings:-

1.The use of the analysis of profitability through accounting information systems provide truthful facts help the organization performance analysis.

2.The accounting systems outputs helps management to sign future results for decision making.

Research has recommended sharply recommendations including- :

1.must be given to the accounting system to analyze the profitability of operations because it reduces costs

2.attention should be given by using the analysis of profitability through accounting information systems because it helps the management to make decisions and to correct deviations

المقـــدمة:

أولا: الإطار المنهجي

ثانيا: الدراسات السابقة

أولا : الإطار المنهجي

تمهيد :-

تواجه المنظمات العالمية والمحلية العديد من التغيرات والتحديات سواء كانت منظمات مالية أم خدمية . ودعت هذه التحديات إلى ظهور مفاهيم جديدة في إدارة المنظمات التي تسعي إلي تحقيق هدف البقاء والاستمرار في عالم المنافسة وذلك بتغيير أساليبها التقليدية التي لا تتناسب مع ما تواجهه المنظمات من تحديات ومن تبني مفاهيم حديثة تمكن المنظمة من التعامل مع التحديات التي تواجهها والتغلب عليها لتحقيق مستوي الأداء الأفضل،ولعل استخدام هذه المنظمات لنظم معلومات محاسبية ذات كفاءة وفعالية من شانه أن يحقق لها اهدافها فقد تزايد الاهتمام بهذه النظم لما تلعبه من دور حاسم في تطوير المنظمات حيث توفر كافة المعلومات المناسبة في الأوقات الأكثر ملائمة لمختلف المستويات الإدارية وذلك لدعم جميع المهام والوظائف بالإضافة إلي تحسين وتطوير حركة الاتصالات وتدفق المعلومات بين تلك المستويات وكل ذلك من شانه أن ينعكس إيجاباً على أدائها الإجمالي. ولذلك نجد أن نظم المعلومات المحاسبية اصبحت تلعب دوراً مهماً في تقييم الأداء والبيانات الوصفية والكمية للإدارات المسئولة عن اتخاذ القرارات بالسرعة والدقة المطلوبة من حيث المامها بجميع المعلومات التي تحدث أثناء سير العمل اليومي في المنشأة لذلك اصبحت المعلومة المحاسبية تلعب الدور الأساسي الذي يقع عليه العبء في تعديل وتصحيح مسار أي منشأة وتقييم الأداء بها.

مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلة البحث في عدم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الأمر الذي يؤدي إلي أنتاج وإخراج معلومات لن يستفاد منها في تحقيق الربحية للمنشأة حيث يمكن صياغة المشكلة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:-

(إلي أى مدي يمكن أن يسهم استخدام نظم المعلومات المحاسبية في ربحية المؤسسات المالية؟.

ومن هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية الآتية :-

1. ما هو نظام المعلومات وما واقعه في المؤسسات المالية ؟

2.ما هو أثر استخدام نظم المعلومات على ربحية المؤسسات المالية؟

3. هل هناك معوقات تحول دون الاستخدام الأمثل لنظم المعلومات في المؤسسات المالية ؟

أهمية البحث:-

أولاً: الأهمية العلمية :-

تتبع أهمية هذا البحث من خلال الخلفية النظرية لها المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية والربحية خاصة مع نقص البحوث في هذا المجال، بالإضافة إلي المساهمات المتوقعة لنتائجها والتي قد تفيد في تحسين أثر استخدام نظم المعلومات على ربحية المؤسسات المالية.

ثانياً: الأهمية العملية :-

يعد هذا البحث على حد علمنا هو أول بحث يخضع لدراسة العلاقة بين استخدام نظم المعلومات والأداء في شركات التأمين لذا يتوقع الاستفادة من النتائج العملية له .

أهداف البحث:-

في ضوء قلة الدراسات الميدانية في استخدام نظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالربحية فإن البحث يصبو إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

1. التعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المالية .
2. توضيح أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية .
3. إبراز أهم المعوقات التي تحول دون الاستخدام الأمثلة لنظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المالية .

فرضيات البحث:- **يقوم البحث علي اختبار الفرضيات التالية**:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وأداء المؤسسات المالية
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتكاليف الوقت والبعد.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتوفير المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرار.

منهج البحث:-

- اعتمد البحث على مناهج متعددة الجوانب منها:-

1. المنهج الاستقرائي لدراسة مشكلة البحث.
2. المنهج الاستنباطي لاختيار فروض البحث
3. المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الدراسات السابقة وتبويبها زمنياً.
4. المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات ووصف واقع الحالة الدراسية .

أساليب جمع البيانات :-

البحث المكتبي بالرجوع إلى المراجع التي اهتمت بالربحية وتنظيم المعلومات المحاسبية والحصول على المعلومات الخاصة بالجانب النظري. على المتوفر والمتاح من المصادر العربية التي تناولت موضوع الدراسة.والحصول على البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي على التقارير المالية والمحاسبية والإحصائية شركة شيكان للتامين.

حدود البحث:-

تتمثل حدود البحث في الاتي:-

الحدود المكانية : شركة شيكان للتامين وإعادة التأمين المحدودة.

الحدود الزمانية : 2016م.

هيكل البحث:-

يتكون البحث من مقدمة وثلاث فصول ، وخاتمة حيث تشمل المقدمة على الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة . أما الفصل الأول باسم الإطار ألمفاهيمي لنظم المعلومات المحاسبية ويشتمل على مبحثين حيث يتناول المبحث الأول مفهوم وأهداف وخصائص نظم المعلومات المحاسبية ويتناول المبحث الثاني أركان ومقومات نظم المعلومات المحاسبية ، أما الفصل الثاني بأسم الإطار النظري للمؤسسات المالية ويشتمل على مبحثين حيث يتناول المبحث الأول مفهوم وأهداف وأنواع المؤسسات المالية ويتناول المبحث الثاني ربحية المؤسسات المالية أما الفصل الثالث بأسم الدراسة الميدانية ويشتمل على مبحثين ويتناول المبحث الأول نبذة تعريفية عن شركة شيكان للتأمين وإعادة التامين المحدودة ويتناول المبحث الثاني تحليل بيانات الدراسة الميدانية أما الخاتمة فتشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانياً : **الدارسات السابقة**:-

تم الإطلاع علي العديد من الدراسات السابقة بغرض الوقوف على النقاط المشتركة وبيان الفوارق ونستعرض منها الآتي:-

(1) دراسة Bovrke (1989).[1]

تناولت الدراسة تركز الودائع والمحددات الأخرى لربحية المصارف في اوربا وشمال أمريكا أستراليا وهدفت الدراسة الى بيان أثر تركز الودائع والمحددات الأخرى على ربحية

[1] Bovr ke Philip .Cor cent ration and other Deter ruin art of Bor Rpr of itabitity in Eurape Novth America and Australia jovrnal of Barkig and firance vol 13 1989.p p (32-33)

المصارف في كل من أوربا وشمال امريكا وأستراليا ، حيث درست موضوع ربحية تلك المصارف وبحثت في أثر مجموعة من العناصر على الربحية وهذه العناصر اعتبرت داخله وذات طبيعة مصرفية داخلية تم تحديدها بنسبة راس المال والسيولة وسعر الفائدة وتركز الودائع وقد اظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية ما بين نسب راس المال والربحية وكذلك وجود علاقة ايجابية ما بين السيولة والربحية، ووجود علاقة إيجابية بين سع الفائدة والربحية أيضاً وجود علاقة ايجابية مابين نسبة تمركز الودائع والربحية.

تلاحظ الباحثة ان الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة العالية في أن الدارسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية هلى ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة بحثتن في تركز الودائع والمحددات الأخرى لربحية المصارف.

(2)Alad wari(2002) .[(2)]

هدفت الدراسة الى تقديم وأثبات نموذج متكامل لأراء ظم المعلومات لتساعد في تقييم أداء هذه النظم والعوامل المؤثرة عليه، وتقديم دليل يمكن أن يفيد في فاعليه أدارة هذه النظم وقد اعتمدت الدراسة على أستبانة ارسلت للمدرين التنفيذيين لنظام المعلومات في(486) شركة صناعية أختبرت عشوئياً وأستجب (84) مدير وقد خلصت الدراسة الى دعم النظيرة متعددة الجوانب لأداء نظم المعلومات والذى يشمل ثلاثة أبعاد هي مخرجات المهمات متمثلة في الكفاءة والفاعلية والمخرجات النفسية متمثلة في الرضاء والمخرجات التنظيمية متمثلة في القيم المضافة للعمليات التجارية كما خلصت الى أن نظام المعلومات يجب أن يتمتع بعدد من الخصائص المهمة لكى يعمل بفاعلية وهي الخصائص التكنولوجية والدعم
التكنلوجي ، وخصائص مشروع النظام (حجم فريق المشروع) وخصائص المهمات
(وضوع الأهداف) وخصائص التشغيل (القدرة على حل المشكلات) وخصائص الأضرار (خبرة العاملين) والخصائص التنظيمية (دعم الدارة) ولقد أو صت بين نظيرة أكثر شمولاً لأداء نظم المعلومات وأدخال تحسينات على النظرية التى طورتها الدراسة بإدخال عوامل أخرى مثل المشاركة وتقنيات التنسيق وحداثة التكلنولوجيا.

---

(2) Ala dwani Adel (2002) . An integ ratel per forvn ancc model of in for mation sy stten projects journal of mana genmar t in for mation sy stems Vol 19 No 1: p p 185 -210

تلاحظ الباحثة أن الأختلاف بين هذه الدراسة والدارسة الحالية ي أن الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة بحثت في نظم المعلومات بشكل عام

(3) دراسة محمد (2005م) .[1]

تناولت الدراسة أثر الأنظمة المحاسبية على نوعية المعلومات المالية مقارنة بين أنظمة التشغيل اليدوية والتشغيل الالكترونية حيث تمثلت مشكلة الدراسة من خلال طرح التفاؤل الاتي:-

ما هي أوجه الاختلاف بين مخاطر أنظمة التشغيل اليدوى والتشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية وهدفت الدراسة الى ابراز فوائد ومنافع استخدام الحاسب الآلي الالكتروني في معالجه البيانات المحاسبية مقارنة بالأنظمة اليدوية وتتبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذى تلعبه الأنظمة المحاسبية الكترونية في توفير المعلومات المحاسبية وقد اعتمدت الدراسة على عدد من الفرضيات اهمها المجتمع الوصفي التحليلي ونسبة الدراسة على عدد لفرضيات أهمها تختلف مخاطر بيئة التشغيل اليدوى بصورة معنوية عن مخاطر بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية وتوصلت الدراسة على عدد من النتائج أهمها يتطلب نظام التشغيل الالكتروني التخفف من إجراءات الرقابة الداخلية بشكل يختلف عن تلك المطبقة في الأنظمة اليدوية وفرضت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها الاهتمام بحوسبة الأنظمة المحاسبية في الشركات السودانية وتدريب العاملين عليها لمواكبة التطور التكنولوجي.

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت على آثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدارسة ركزت على اثر الأنظمة المحاسبية على نوعية المعلومات المالية.

(4) رسالة باسل (2006م) .[1]

تناولت الدراسة العوامل لمؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين حيث تختلف الدراسة في ما هي أهم العوامل والمتغيرات التى تؤثر على ربحية المصارف التجارية في فلسطين حيث هدفت الدراسة الى التنبؤ بربحية المصارف التجارية من خلال العوامل

---

[1] محمد عبدالمنعم الله جابو أثر الأنظمة المحاسبية على نوعية المعلومات المالية ، مقارنة بين أنظمة التشغيل اليدوية والتشغيل الألكتروني ، دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات السودانية (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير . غير منشورة ، 2005م).

[1] باسل جبر حسن ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني (غزة : الجامعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير .غير منشورة ، 2006م).

المؤثرة عليها والوقوف على مصادر أموال المصرف التجارية واستخدامها بهدف التعرف على واقع هذه المصادر وأساليب استخدامها وتأثير ذلك على أداء الجهاز المصرفي وبين هذه الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها اختلاف المصارف في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من مصرف الى آخر واعتمدت الدراسة على عدد من المناهج أهمها المنهج الوصفي التحليلي وتتبع أهمية الدارسة في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامه والمتعلقة بالعوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية يهدف تعزيز هذه الربحية مما يحقق مصدر اطمئنان للمستثمرين وموضع ثقة للجهات الرسمية وتعزيزات للبيئة الاستثمارية وتوصلت الدراسة على عدد من النتائج أهمها أن هناك نمواً فى ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين وهذا يدل على ان المصارف التجارية تحاول تنمية هذه الربحية وتحسين كفاءتها المالية على الرغم من الظروف التى تمر بها وخرجت هذه الدراسة بعد من التوصيات أمها ضرورة قيام المصارف التجارية العاملة في فلسطين بتنوع استمارتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر .

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة ركزت على العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية .

(5) دراسة نور الدين (2008م).[1]

تناولت الدراسة الاتجاهات الحديثة في جودة المعلومات المحاسبية في المنشات الصناعية حيث تمثلت مكتملة الدراسة في مدى توافر أطار مرجعي متكامل لتقديم جودة المعلومات المحاسبية وماهية القواعد والمعايير التى يمتد اليها لتصنيف جودة المعلومات المحاسبية

وهدفت الدارسة إلى استخلاص واقتراح إطار مرجعي متكامل يتمل على المعاير المحاسبية لجودة المعلومات والتى تمثل الركيزة الرئيسية لاتخاذ القرارات من خلال الوصول الى نموذج عالمي لاستخدامه كمرجعية فى هذا الشأن وبينت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها هنالك علاقة بين عملية اتخاذ القرارات الرشيدة في المنشأت الصناعية وتطبيق اطار منهجي لتقسيم جودة المعلومات المحاسبية وأعتمدت بهذه الدارسة على عدد من المناهج همها المنهج ألوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي وتوصلت الدراسة على عدد من النتائج أهمها هنالك علاقة مباشرة في اتخاذ القرارات ووجود معايير لتقييم جودة المعلومات المحاسبية وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تكوين مجلس ذو نخبه متخصصة بصياغة المعايير المحاسبية وتطويرها واتخاذ أفضل الوسائل لتطبيق هذه المعايير في المنشأت المختلفة وحوسبة الأنظمة المحاسبية في المنشات المختلفة وتدريب العاملين فيها مواكبة التكنولوجيا.

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة بحثت في الاتجاهات الحديثة في جودة المعلومات المحاسبية.

(6) دراسة آدم (2008م).[2]

تناولت الدراسة الأداء التسويقي وأثره على ربحية المنظمات العاملة والسودان حيث تختلف مشكلة الدارسة في التصرف على الأداء التسويقي من حيث الكفاءة والفعالية وأثر ذلك على الربحية بالنسبة لمنظمات الأعمال حيث هدفت الدراسة الى اختلاف الاستراتيجيات التى تساعد الشركة على تعظيم أرباحها وتأتى اهمية هذه الدراسة فى المساهمة التى يمكن أن تقدمها في بيان الكفاءة الفعالية التى يتسم بها الداء التسويقي الكفاءة والفعال والأثر الإيجابي الذى يترتب على الربحية وبينت هذه الدراسة على عدد من

---

[1] نور الدين خميس أحمد محمد، الآتجاهات الحديثة في جودة المعلومات المحاسبية في المنشأت الصناعية ، دراسة ميدانية على مصنع فوز المياه الغازية ، (أمدرمان : جامعة أ م درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير .غير منشورة ، 2008م.).

[2] آدم يونس ، إلإداء التسويقي وأثره على ربحية المنظمات العاملة في السودان ، دراسة ميدانية على شركتي الجزيرة للتجارة والخدمات وكردفان للتجارة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، كلية الدراسات العاليا ، رسالة دكتوراة . غير منشورة ، 2008م).

الفرضيات أهمها توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الجودة الشاملة وزيادة المبيعات حيث اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج أهمها المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة على عدد من النتائج أهمها الشركات الرائدة تهتم دائماً بمفهوم الجودة الشاملة لأنه يساعد على رفع كفاءة الأداء التسويقي من خلال زيادة الطلب على المنتجات والخدمات ويؤدى ذلك الى زيادة الربحية وتحقيق أهداف المنظمة وأن هنالك دور بارز لتكنولوجيا المعلومات تمثل في انتصار المعلومات وسهولة الحصول عليها مما زاد كفاءة وفعالية الإدارة وسهول وسهولة الحصول عليها مما زاد من كفاءة وفعالية الإدارة

وسهل بدورة في تحقيق أهداف المنظمة وعلى رأسها تحقي الربحية وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها العمل على توفير التمويل اللازم للشركات من خلال المصارف حتى تتمكن من الدخول في الاستثمارات الضخمة ذات الربحية العالية.

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة بحثت في الأداء التسويقي وأثره على ربحية المنظمات العاملة بالسودان.

(7) دراسة فاتن (2008م).[1]

تناولت الدراسة أثر الجودة الشاملة في نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف السودانية وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفير خصائص الجودة الشاملة في نظم المعلومات المحاسبية مما يؤثر سلباً علي مخرجات هذه النظم ويؤدى الى عدم الاعتماد عليها والثقة بها من قبل مستخدميها وقد لعبت أهمية الدراسة م أهمية وجود نظام محاسبي ملائم يتوافق مع متطلبات الجودة الشاملة حيث يؤدى تطبيق مفهوم الجودة الشاملة على نظم المعلومات المحاسبية الى تخفيض التكلفة وزيادة الربحية وتهدف هذه الدراسة الى تحديد مدى تأثر نظم المعلومات المحاسبية تكنولوجيا المعلومات تحديد مدى تأثر نظم المعلومات المحاسبية بمستويات هذه الجودة واعتمدت الدراسة على عد من المناهج أهمها المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وتقوم هذه الدراسة على عدة فروض أهمها وجود علاقة بين تطبيق مفهوم الجودة الشاملة وسلامة النظام المحاسبي مما يضمن جودة المعلومات المستخرجة منه وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها نظام المعلومات المحاسبي الجيد.

---

[1] فاتن سمير جاد خليل ، أثر الجودة الشاملة في نظم المعلومات المحاسبية ، دراسة ميدانية على عدد من البنوك السودانية ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير . غير منشورة . 2008م).

المرتبط بنظام رقابة داخلية فعال يمكن من المحافظة على ممتلكات المؤسسة المالية ويعمل على تعظيم ثروة الملاك وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تحديد الأساليب المحاسبية الملائم التى يمكن من خلالها توفير معلومات تمكن المستويات الإدارية المسئولة عن تنفيذ نظام الجودة من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة ركزت على أثر الجودة الشاملة في نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف السودانية.

(8) دراسة حمد (2009م).[1]

تناولت الدراسة العلاقة بين أدارة رأس المال العامل والربحية في الشركات حيث تمثلت مشكلة الدراسة في بيان طبيعة العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية في الشركات الصناعية وهدفت الدراسة الى اختبار أثر مكونات رأس المال العامل في الربحية في عينة الشركات الصناعية المدرجة في سوق الصراف للوراق المالية وتتبع أهمية هذه الدراسة من أن لإدارة رأس المال العامل أهمية كبيرة في فشل أو استمرار الشركة على المدى الطويل ، حيث يعتقد أن نجاح الشركة في إدارة مكونات رأس المال العامل له دور أساسي في ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركة وقد اعتمدت هذه الدراسة على عد من المناهج أهما المنهج الوصفي التحليلي وبنيت هذه الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها توجد علاقة ارتباط موجه بين حجم الشركة وربحيتها وربما يكون ذلك بسبب قدرة الشركات كبيرة الحجم على تقليص مستويات السيولة والفجوات النقدية وتوصلت الدراسة على عدد من النتائج أهمها تتأثر مكونات رأس المال العامل في الشكات الصناعية بنسبة كبيرة من أجمالى الموجودات المتداولة وهذا يجعل من أدارة رأس المال العامل وفق المعايير المالية المقبولة أداة فاعلة في تحسين ربحية الشركة وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها الاحتفاظ بكل مكون من مكونات رأس المال العامل (الحسابات المدنية ، الحسابات الدائنة ، المخزون السلعي، في حدود المستوى الأمثل لها) .

[1] حمد عبد الحسين راضي، العلاقة بين أدارة رأس المال العامل والربحية فى الشركات ، (الكوفة : كلية الإدارة والإقتصاد ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية ،المجلد 11، العدد 4، 2009م) ، ص ص 34-36.

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة بحثت في العلاقة بين أدارة رأس المال العامل والربحية في الشركات.

(9) دراسة عبد الهادى (2010م).[1]

تناولت الدراسة دور تقنية المعلومات في تطوير نمط المعلومات المحاسبية وهدفت هذه الدراسة الى التعرف لى مدى واستغلال منظمات الأعمال لتقنية المعلومات ألحديثه والاستفادة منا في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة لديها مما يساعد في
الحصول على المعلومات بالسرعة والدقة التوقيت المناسب لمنفذى القرار ولذوى العلاقة بهذه المنظمات أهممها أن استخدام تقنية المعلومات فى تطوير نظم المعلومات المحاسبية
ادى الى تحسين جودة المعلومات والتقارير المالية المقدمة من قبل هذه المنظمات وهنالك معوقات تواجه نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها في شركات القطاع الخاص السودانية تحول دون الاستفادة من تقنية المعلومات في تطويرها وزيادة كفاءتها واعتمدت الدراسة على استخدام الإنسان وتحليلية وتوصلت الدارسة الى عدد من النتائج أهمها تمتع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بإمكانية توفير معلومات محاسبية تلبي احتياجات جميع المستحدث بالشركة وخرجت الدارسة بعدد من التوصيات أهمها الاستمرار في
تطوير نظم المعلومات المحاسبية الآلية بحيث تصبح نظم متكاملة تمد كافة الإدارات بالمنظمة بما تحتاجه من معلومات وتقارير وأن لا يقتصر دورها فقط على تنفيذ العمليات المحاسبية.

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية علي ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة ركزت على دور تقنية المعلومات في تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

(10) دراسة أحمد (2011م).[2]

تناولت الدراسة العلاقة أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة على الأداء المالي وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الذى يدور عن مدى تأثير نظم المعلومات .

---

[1] عبدالهادى حسن ، دور تقنية المعلومات في تطوير نظم المعلومات المحاسبية ، دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات التجارية السودانية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير . غير منشورة ، 2010م).

[2] أحمد كلبونة وآخرون ، آثر أستخدام نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي ، دراسة ميدانية د على شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مجلة (عمان : مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية) ، المجلد 19 ، العدد 2 ، يونيو 2011م)،ص ص 1447-1465.

المحاسبية المحسوبة على أداء الشركات وأرباحها وهدفت هذه الدراسة الى محاولة الكشف عن أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة على أداء الشركات من الناحية المالية وذلك من خلال اختبار مدى تأثير هذه النظم على بعض مقاييس الداء المالية التالية والمتداولة مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على أصول وتتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التساؤل الذى تطرحه مشكلة الدراسة حول مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية

المحسوبة على أداء الشركات حين تدخل نظم المعلومات المحاسبية في جميع مجالات عمل الشركة وتؤثر بشكل فعال في قرارات الإدارة وبنيت هذه الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق

نظام المعلومات المحاسبية وبعد تطبيق نظام المعلومات المحاسبي اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج أهمها المهج الوصفي وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها .

لم يؤثر توظيف نظم المعلومات المحاسبية على العائد على حقوق الملكية حيث أثبتت نتائج التحليل الإحصائي الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق النظام وبعد تطبيقه وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها زيادة التركيز من قبل المدراء على استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية المحسوبة بشكل فاعل في جميع نشاطات الشركة بما يضمن تحقيق المنافع الموجودة من نظم المعلومات المحاسبية .

تلاحظ الباحثه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية علي ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة

ركزت على أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي.

(11) دراسة عبد الكريم (2011م).[1]

تناولت الدراسة أهمية الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك حيث هنالك المقارنة بين السيولة حيث هنالك تعارض بين مفهومي الربحية والسيولة في البنوك فالربحية تهتم بزيادة حقوق الملكية والسيولة يتم الأحتفاظ بها لمقابلة طلبات المودعين وتنشأ مشكلة الدراسة من أهمية التوازن بين البنوك والربحية في البنوك وبينت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها زيادة رأس المال في البنوك تؤدى الى توفير السيولة وتحقيق الربحية وعدم أتباع المبادئ الأساسية للاقتراض هو السبب الأساسي في التعثر المصرفي والذى ينعكس بدورة.

[1] عبدالكريم نمر أهمية الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك، دراسة ميدانية على بنك الثروة الحيوانية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير . غير منشورة 2011م)

على الربحية واعتمدت الدراسة على استخدام الاستبيان وتحليلية وتوصلت الدراسة على عدد من النتائج أهمها تبين خلال التحليل المالي بميزانية بنك الثروة الحيوانية خلال خمسة أعوام وجود فائض سيولة لدى البنك وانخفاض نسبة الدخل من التمويل والاستثمار الى إجمالي الدخل بالبنك وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها استثمار فائض السيولة والدخول في مشاريع استثمارية ذات عائد مجزئ والعمل على تخفيض تكلفة التشغيل.

تلاحظ الباحثة أن أختلا ف بين هذه الدراسة والدارسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات على ربحية المؤسسات المالية بين هذه الدراسة بحثت في أهمية الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك.

(12) دراسة محمد (2012م).[1]

تناولت الدراسة أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تصميم وتطوير مهنة المراجعة الداخلية وتمثلت مشكلة الدراسة في إدخال نظام الحاسبات الالكترونية في إجراءات المراجعة ليساعد في إداء العمليات وصحة المخرجات بدرجة عالية والى تأهيل وتدريب المراجعين على الأنظمة الالكترونية للساعد علا رفع كفاءة عملية المراجعة داخل المنظمة وتبع أهمية الدراسة في تقديم رؤية واضحة حول نظم المعلومات المحاسبية وكذلك تهدف الدراسة الى وضع أطار علمي لتحديد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية وفقاً للتطور التكنولوجي وأعتمدت الدراسة على عدد من المناهج أهمها المنهج الوصفي الأستقرائي والمنهج الاستنباطي وبينت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها أدخال نظام الحسابات الكترونية في إجراءات المراجعة للساعد فى أداء العمليات وصحة المخرجات بدرجة عالية وتوصلت الدراسة على عدد من النتائج أهمها دقة البيانات المستخرجة في النظام الكتروني مقارنة بالنظام اليدوى وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تدريب المراجعين بشكل يتناسب مع المراجعة الكترونية وإشراك المراجعين الداخلين في تصميم نظم معالجة البيانات الكترونيات للتأكد من أن النظام يتضمن توفير المستندات التى تسمح بالمراجعة ويتضمن ضوابط داخلية كافية.

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة.

---

[1] محمد حسن أدم أزرق أثر نظم المعلومات المحاسبية الأكترونية في تصميم وتطوير مهنة المراجعة (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة 2012م.

ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تصميم وتطوير مهنة المراجعة الداخلية.

(13) دراسة:فاطمة (2013م) .[1]

تناولت الدراسة أثر تكنولوجيا المعلومات فى نظام الرقابة الداخلية والأمور المالية وتمثلت مشكلة الدارسة في عدم امتلاك المؤسسات الحكومية نظام الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات وتتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية نظراً للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق الأهداف التى تسعي اليها المؤسسات

بالإضافة إلى أهمية نظام استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية الذى يؤدى الى ألدقه والسرعة في أعداد التقارير وعرضها بشكل أفضل مما هو موجود في النظام اليدوى

وهدفت الدارسة الى أن استخدام الحاسوب في العمل الرقابي أصبح أمراً ضرورياً بعد زيادة حجم التوسع في أعمال المؤسسات وبنيت هذه الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها استخدام الحاسوب في أعداد نظام رقابة داخلية في المؤسسات الحكومية يقلل من الإجراءات المعقدة الموجودة في ظل الاستخدام اليدوي واعتمدت الدراسة على عدد من المناهج أهمها المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج هي ان الأساليب اليدوية لم تصبح مناسبة في مجال الرقابة لصعوبة تحليل وحفظ واسترجاع البيانات والمعلومات كما أنها لم تتمكن من استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في مجال تحليل البيانات الذى هو اساس عمل الرقابة وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها إلغاء نظم العمل المحاسبي اليدوى والاعتماد كلياً على نظم الحاسوب للاستفادة من مزاياه الكبيرة المنعكسة على دقة العمل المحاسبي وسرعة انجازه وتوفير الكم الهائل من البيانات.

تلاحظ الباحثة ان الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة ركزت على أثر تكنولوجيا المعلومات فى نظام الرقابة الداخلية والأمور المالية .

(14) دراسة خذيرى (2013م).[2]

تناولت الدراسة ربحية المؤسسة باستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير حيث تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تقييم معدلات النمو في نشاط المؤسسة وما مدى فعالية الأرصدة الوسطية.

للتسيير للمساهمة في دراسة ربحية الشركة وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها يمكن تأثير الأرصدة الوسطية في ربحية المؤسسة من معرفة نقاط السلب والإيجاب لوضعية المؤسسة

---

[1] فاطمة عبد جواد ، أثر تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية والأمور المالية ، دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الحكومية العراقية ، (العراق جامعة بغداد كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة 2013م.)

[2] خذيرى دلال ، دراسة ربحية المؤسسة بإستخدام الأرصدة الوسطية للتسير ، دراسة ميدانية على المؤسسة الوطنية للأشغال (ورقلة:جامعة قاصدى مرباح كلية العلوم الإقتصادية والتجارة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة 2013م) .

حيث هدفت الدراسة الى معرفة مدى مساهمة الأرصدة الوسطية للتفكير في تحليل الربحية وتتبع أهمية هذه الدراسة في الوصل الى نتائج ملموسة تؤكد تأثير الأرصدة الوسطية للتعبير على ربحية الشركة واعتمدت هذه الدراسة على عدد من المناهج أهمها المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وتوصلت الدراسة على عد من النتائج أهمها الاعتماد على الأرصدة الوسطية للتسيير يساعد في تحليل الربحية ومؤشرات الربحية تصنف على أنها مناسبة جدول حسابات النتائج وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها على المؤسسة التوسع في استثمار القرارات المتاحة من اجل تعظيم الربحية.

تلاحظ الباحثه أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في ان الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة بحثت في ربحية المؤسسة باستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير.

(15) دراسة مصطفي (2014م).[1]

تناولت الدراسة إستراتيجية نظم المعلومات المحاسبية والرقابية في القطاع الحكومي حيث تمثلت مشكلة الدراسة في طرح التساؤل الاتي : هل تتوفر في نظم المعلومات المحاسبية الحكومية في الجهاز المركزى نظم المعلومات المحاسبية للتعبئة العامة والإحصاء خصائص الجودة المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية . وتتبع أهمية هذه الدراسة في بيان مدى توفر المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبي الحكومي وهدفت الدراسة الى تقييم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني وتأثير نظام المعلومات

المحاسبي في عملية أتخاذ القرارات الإستراتيجية واعتمدت هذه الدراسة على عدد من المناهج أهمها المنهج الوصفي التحليلي وبنيت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها يلبي نظام المعلومات المحاسبية الحكومي الالكتروني في الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حاجات مستخدمي البيانات والإدارة المالية بدرجة كبيرة وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تطوير النظام بما يكفل بتوفير المعلومات المناسبة والملائمة لاتخاذ القرارات والقدرة على توصيلها في الوقت المناسب لمتخذى القرارات في مختلف المستويات الإدارية ولمختلف المستخدمين.

تلاحظ الباحثة ان الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية بينما هذه الدراسة بحثت في إستراتيجية نظم المعلومات المحاسبية والرقابية في القطاع الحكومى.

---

[1] مصطفي محمد صلاح ، إستراتيجية نظم المعلومات المحاسبية والرقابية في القطاع الحكومي ، (بغداد : المؤتمر العربي السنوى العام الأول (واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح)من 16-17 ابريل 2104م.

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي لنظم المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: مفهوم وأهداف وخصائص نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: أركان ومقومات نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الاول

مفهوم و أهداف و خصائص المعلومات المحاسبية

تمهيد :-

يعيش العالم اليوم عصر المعلومات و انظمتها و تقنيتها الحديثة ، و البحث عن افضل استخدامات لها بأقل تكلفة لإنتاجها و ذلك لان المعلومات السليمة تؤدي الى قرارات سليمة كما تؤدي الى كشف الامكانيات الحقيقية لتقدم المجتمعات و غيرها.[1]

و يعتبر النظام المحاسبي في ظل الثورة التقنية التي نعيشها اليوم اهم الانشطة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات اقتصادية تؤثر في رفاهية الافراد و المجتمعات و كانت المنظمات اكثر تأثيرا نتيجة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات قد اثبتت هذه التكنولوجيا قدرة فائقة على تخفيض تكاليف الانتاج و الخدمات و من خلال كافة العملية الانتاجية و الادارية مما ادى الى توفير في استخدام الايدي العاملة و المواد الخام و الطاقة.[2]

لذا و قد اصبحت المعلومات احدى عناصر الانتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسات المالية و المنظمات الاقتصادية.[3]

أولاً : مفاهيم النظم :

النظام هو مجموعة من العناصر المتصلة مع بعضها البعض او المتداخلة و التي تخضع لخة عامة و تخدم هدفا مشتركا.[4]

كما يعرف بأنه هو مجموعة مترابطة و متجانسة من الموارد و العناصر الافراد الآلات الاموال ، السجلات) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل اطار معين (حدود النظام و يشمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف او مجموعة من الاهداف العامة.

في ظل الظروف او القيود البيئية المحيطة.[5]

مما سبق يمكن تعريف النظام من وجه نظر الباحثة بأنه : مجموعة من العمليات التي تساعد في عملية ربط الأجزاء مع بعضها البعض لتحقيق أهداف معينة .

---

(1) د. عبدالحي ميرغني ، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات ،(الإسكندرية : مؤسسة شباب ألجامعه ، 1993م) ، ص22

(2) إبراهيم أحمد وسمير شحاته ، نظم المعلومات المحاسبية المتقدمة ، (القاهرة : الدار الهندسية ، 2000م)، ص23.

(3) . د. عبدالرازق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ، (عمان : الدار الثقافيه للنشر والتوزيع ، 1998م) ، ص13

(4) محمد شوقي ومحمد محمود (بيروت: دار النهضة ، ب : ن) ، ص 3.

(5) أ. د أحمد حسين على حسين ، نظم المعلومات المحاسبية ، (الأسكندرية : مطابع الأشعاع ، 1997م) ، ص13

ثانياً: مفهوم البيانات و المعلومات:

يعرف احد الكتاب البيانات بأنها حقائق غير منتظمة ، اي انها مواد خام يتم تشغيلها في نظام المعلومات ويعرف نفس الكاتب المعلومات بأنها مجموعة بيانات مرتبة معدة للاستخدام في غرض معين بواسطة شخص معين و في وقت محدد).[1]

مما سبق تلاحظ الباحثة من التعاريف السابقة للبيانات و المعلومات ما يلي :-

1. إن المعلومات تزيد من القدرة على خلق المعرفة ذلك لان المعرفة لا ترتبط بقرار او وقت محدد فهي تعبر عن مدى فهم الشخص للحقيقة و المعرفة تمثل حصيلة او رصيد خبرة و معلومات و تجارب و دراسات طويلة متراكمة يملكها شخص معين

2. البيانات و لمعلومات يجب ان تتسم بالدقة و الموضوعية و الملائمة و القابلية للتحقق الوضوح و المرونه و القابلية للقياس الكمي .

3. للوصول الى حسم الاختلاف من البيانات و المعلومات يجب ان يتم التميز على اساس معيار المنفعة فالمعلومات هي بيانات مرتبة بطريقة تجعل لها معنى و تفيد في استخداما ما و بمعنى آخر فأن البيانات تصبح معلومات اذا حققت الملائمة .

4. تفيد المعلومات في اتخاذ القرارات .

ثالثاً : مفهوم نظام المعلومات :

هو إطار يتم من خلاله تنسيق المواد (البشرية و الالية) لتحويل المدخلات (البيانات) الى مخرجات (المعلومات)لتحقيق أهداف المشروع).[2]

يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها :

(أحد مكونات تنظيم اداري يختص بجمع و تبويبها ومعالجة و تحليل و توصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الى الاطراف الخارجية (كالجهات الحكومية و الدائنين و المستثمرين)و ادارة المؤسسة ، كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبيه احد المكونات الاساسيه لنظام المعلمات الإدارية ، وينحصر الفرق بينهما في ان الاول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبيه بينما يختص الثاني بكافه البيانات والمعلومات التي تؤثر علي نشاط المؤسسة.[3]

رابعاً : نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الحاسب الالكتروني:-

مفهوم الحاسب:

---

(1) أ. د أحمد حسين على حسين ، نظم المعلومات اليدوية ،((الأسكندرية : مطابيع الأشعاع ، 1997م) ، ص34

(2) كما ل الدين مصطفي الدهراوى ، نظم المعلومات المحاسبية ،(الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 11

(3) أستيفن موسكوف ، نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات ،(الرياض: دار المريخ للنشر ، (ب: ت)) ، ص 25.

كلمة Computer كلمة إنجليزية أشتقت من كلمة To compute اى يحسب أو يعد وقد عربت الكلمة وسميت بمسميات مختلفة.

تعريف الحاسب الالكتروني:-

يعرف الكمبيوتر أو الحاسب الالكتروني بأنه آلة تقوم بأداء العلميات الحسابية والمنطقية على البيانات الرقمية بوسائل الكترونية وتحت تحكم البرامج المخزونة ، ويتم إدخال البيانات بعد تصنيفها وتحليلها وأجراء العمليات الحسابية عليها . كل ذلك وفقاً للتعليمات وأوامر محددة وفقاً لتوجيهات الأفراد بغرض الحصول على نتائج معينة في نهاية الفترة.

وتمثل البيانات مدخلات للنظام المحاسبي وتعتبر السجلات والدفاتر والتقارير والمستندات هي وحائط التشغيل بينما تعتبر عمليات التسجيل والتبويب والتخليص والتقدير هي إجراءات تشغيل وأخيراً تعتبر المعلومات مخرجات النظام محمولة على وسائل وهي التقارير المالية.[1]

كما يعرف بأنه ألة او مجموعة آلات الكترونية قادرة على تكفى البيانات او التعليمات و حفظها ، و معالجة البيانات وفقا لمجموعة أوامر التعليمات المنسقة تنسيقا منطقيا بسرعة فائقة ودقة كبيرة و إظهار النتائج المطلوبة على وسط إخراج مناسب.[2]

ترى الباحثة أن الحاسب الآلى هو عبارة عن جهاز الكتروني يعمل على تشغيل أو تخزين البيانات والمعلومات لكي يستفيد منها المستخدم.

خامساً :مكونات نظام الحاسب الالكتروني :-

تختلف الحسابات فيما بينهما اختلافا كبيراً من حيث التكلفة ، الطاقة ، الحجم ، السرعة، والقدرة على أداء المهام المختلفة إلا انها تشترك فيما بينهما في التصميم وإتباع نفس الأسس المنطقية وفي الوحدات الآلية التي تكون منها وبصفة عامة يتكون نظام الحاسب الالكتروني من خمسة عناصر رئيسية من الوحدات هي:-

وحدة الإدخال ، وحدة النتائج المخزن الداخلي ، وحدة التحكم ، وحدة الحساب و المنطق ، وهو ما سيتم تناوله على النحو التالي :-[1]

1. وحدة الإدخال : (التغذية) :-

---

(1) د. حكمت أحمد الراوى ، تطبيقات محاسبية على الحاسوب ،(القاهرة : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2011م) ، ص 9

(2) أ. د أحمد حسين على حسين ، مرجع سابق ص 37

(1) أحمد حسين على حسين ، مرجع سابق ، ص 284م.

وهي تقوم باستقبال وقراءة البيانات الأولية والبرامج التي تشتمل علي التعليمات و الخطوات التي تتبع في الحصول على النتائج النهائية أي تقوم بتوصيل البيانات من خارج الحاسب إلى الذاكرة الداخلية له من خلال تحويل البيانات من لغة الإنسان المكونة من أرقام وحروف إلى لغة الحاسب المكونة من نبضات كهربائية ، ومغنطيسية) وتشمل علمية إدخال البيانات على عدة خطوات ، تبدأ بأعداد البيانات الأولية ، ثم دمجها بالتعليمات اللازمة لوضعها في أماكن لتخزينها ، أو نقل هذه البيانات على شريط أو أسطوانة ممغنطة لحين الاحتياج إليها في العمليات المقبلة.

وتتلقي وحدة التغذية عن طريق عدة وسائل مثل الشرائط والأسطوانات الممغنطة ، أو في وحدة التخزين بالحاسوب نفسها عند الخزن أو الحفظ ومن ثم الاسترجاع ، أو عند إدخال البيانات مباشرة من قبل الشخص القائم بالتشغيل عند قيامه بالكتابة عبر لوحة المفاتيح أو استخدام الفارة الالكترونية في إدخال الأوامر المعروضة.

2. وحدة التخزين:-

تتنقل البيانات من وحدة الإدخال إلى الذاكرة للحاسب ، وهي مخزن وسيط للبيانات والبرامج التي إدخالها ، وللنتائج الوسيطة ، وللنتائج النهائية قبل أخراجها من الحاسب، ووظيفة وحدة التخزين الأساسية هي حفظ البيانات و البرامج بلغة الآلة ، ونقلها من وقت لأخر ، حيث تحتفظ بالبيانات بعد تسجيلها أو بعد عمل البيانات الحسابية عليها، حتى يعاد استخدامها في الفترات المقبلة في عمليات أخرى وتجد في الحسابات الالكترونية وحدتين للتخزين هما وحدة التخزين الداخلية وهي داخل اتجاهات نفسه ووحدة التخزين الخارجية وهي خارج الجهاز كالأشرطة والأسطوانات الممغنطة.

3. وحدة الحساب والمنطق:

تقوم هذه الوحدة بإجراء العمليات الحسابية (جمع – طرح – ضرب – قسمة) و المطبقة على البيانات الأولية الموجودة بالذاكرة ، وفقاً للتعليمات البرامج الذي تم تغذيته للحاسب ثم نقل النتائج الوسيطة والنتائج النهائية إلى الذاكرة مرة أخرى ، حتى يمكن عرضها عن طريق وحدة نتائج.[1]

4. و**حدة التحكم (التوجيه):-**

[1] زكي حسين ، مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية ،(عمان : مؤسسة الوراق ، 2002م)، ص 23.

وهي تعتبر من الجهاز العصبي في الحاسبات الالكترونية ، وتقوم هذه الوحدة بالتحكم في كافة الوحدات الأخرى الملحقة بالحاسوب (وحدة التغذية ، وحدة التخزين ،والوحدة الحسابية ووحدة النتائج).

5. وحدة إظهار النتائج : (المخرجات):-

بوصول الحاسوب إلى نتائج إعداده للبيانات أو العمليات التي تم اتخاذها وفقاً لبرامج معلوم تظهر الحاجة إلى وحدة النتائج ، التي تتم النتائج من المخزن الداخلي للحاسب وتقوم بعرضها على الشاشة ، أو طبعها في شكل مفهوم للإنسان .أو تخزين النتائج في شكل مقبول للحاسب لإعادة استخدامها كمدخرات في مهام قادمة، وأهم الوسائل في عرض النتائج هي الطابعة الشاشة . بالإضافة إلى وحدة رسم الخطوط البيانية التي تقوم برسم نتائج الحاسب في شكل خرائط أو رسوم بيانية تستخدم في الأعمال الهندسية و بعض التطبيقات المحاسبية ، أخيراً تعد وحدة التجهيز أو التشغيل المركزي الوحدة الأساسية للحاسب والعمود الفقري له. وتتضمن وظائف التخزين الداخلي ، والحساب والمنطق التحكم.[2]

سادساً :-أهداف نظم المعلومات المحاسبية :

يمكن ان تساق نظم المعلومات المحاسبية في عدة نقاط تتمثل في الاتي :-[3]

تسجيل المعلومات و الاحداث الاقتصادية من واقع من واقع المستندات في السجلات و الدفاتر .

1. القياس وفيه يتم مقابلة الايرادات بالمصروفات بغرض تحديد نتيجة النشاط و ايضا قياس و تقسيم عناصر المركز المالي للحقوق على حقيقة المركز المالي في تاريخ معين .
2. التحليل و فيه يتم تحليل البيانات و المعلومات لبيان العلاقة بين عناصر التكاليف و حجم النشاط و كذلك بهدف توفير البيانات و الحقائق لكافة الاغراض سواء الداخلية او الخارجية

3. تحقيق الرقابة الإدارية.
4. تحقيق مبدأ تحديد المسئولية .

1- المساعدة في تحقيق مبدأ الادارة بالاستثناء .

---

[2] عامر قنديلجي وإيمان السامراني ، قواعد وشبكات المعلومات المحسوبية في المكتبات ومراكز المعلومات،(عمان : دار الفكر 2000م) ،ص 42

[3] د.محمد سعد عبيد ، نظم المعلومات المحاسبية (الخرطوم : ب : ن 2013م) ، ص 22

2- عرض النتائج من خلال التقارير .

3- المساعدة في وضع القرار الاداري .

الاهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي :

1- وتشغيل البيانات :

- تسجيل العمليات طبقا للمسندات الملائمة .
- تسجيل العمليات بواسطة الافراد المختصين .
- تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة .
- أرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة .

2- تحقيق الثقة بالبيانات :

- التحقيق من ان كل العمليات تم تسجيلها
- التحقيق من تسجيل العمليات في فترات دورية .
- الترحيل على فترة دورية .
- التأكد من صحة الارصدة .

3- **تحقيق الحماية للاصول :**

- تحقيق المحاسبة عن الاصول عند نقاط الانتقال و الحيازة لها .
- فصل مهمتى مسك الدفاتر و حيازة الاصول).[1]

و كذلك يهدف نظام المعلومات المحاسبية في اي مؤسسة او منشأة الى تحديد و تجميع و تسجيل و تبويب و تحليل جميع العمليات السليمة التي تمت بصورة فورية عقب حدوثها و اعداد التقارير المالية التي تعتبر عن تلك العمليات و توصيل هذه المعلومات لكافة المستخدمين و المتابعة المستمرة للاصول المرتبطة بعمليات المؤسسة).[2]

ترى الباحثة ان نظام المعلومات المحاسبية يهدف الى تحديد و جمع و تسجيل وإعداد تقارير القوائم المالية و توصيل المعلومات الى كافة المستخدمين لنظام المحاسبة .

سابعاً : خصائص نظم المعلومات المحاسبية :

يتوفر في نظام المعلومات المحاسبية خصائص متعددة اهمها ما يلي :-

---

[1] كمال الدين الدهراوى ، نظم المعلومات المحاسبية ، (الأسكندرية : الدار الجامعية ، 1998م)، ص331.

[2] د. ثناء القباني ، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الألكتروني ،(الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م)، ص ص 153-154

1- انه نظام هادف يصمم من اجل تحقيق هدف او مجموعة أهداف محددة أهمهما على الاطلاق انتاج و تجميع و توصيل معلومات محاسبية ملائمة و مفيدة لمستخدميها من داخل او خارج الوحدة الاقتصادية .

2- انه نظام يعتمد على توافر مجموعة من الإمكانات المادية و البشرية التي تتفاعل مع بعضها من أجل تحقيق اهداف النظام .

3- انه نظام فرعي داخل الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية يتكامل منع سائر الانظمة الفرعية الاخرى المكونه لنظام المعلومات الادارية كنظام المشتريات و المخزونات و الانتاج و غيرها في تحقيق الاهداف العامة كما انه يعتبر نظاما رئيسيا لمجموعة من الانظمة الفرعية المكونة له كنظام معلومات المحاسبية المالية و نظام معلومات المحاسبية الادارية .

4- انه نظام شامل حيث يشتمل جميع اوجه النشاط بالوحدة الاقتصادية و يوفر معلومات ذات غرض عام لجميع الاطراف الخارجية المهتمة بأمر الوحدة كما يوفر معلومات ملائمة و مفيدة للمدربين في جميع المستويات الادارية .

5- انه نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة المحيطة به فيتأثر بها و يؤثر فيها و يتكيف باستمرار مع ما يستجد فيها من تغيرات و تتمثل هذه البيئة في الوحدة الاقتصادية و مايحيط بها من قوى خارجية تتعامل معها او تتاثر بها كالمساهمين و الموردين و المنافسين و الاجهزة الحكومية و الرقابة وغيرها .

6- انه نظام مرحلي يحتوي على ثلاثة مراحل هي :-

أ- **المدخلات :** و تتمثل في البيانات الخاصة بالعمليات و الاحداث المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية و المعبر عنها في صورة نقدية .

ب- **التشغيل :** و تتمثل العمليات التشغيلية التي تم اجراؤها على البيانات الخام التحويلها الى معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات كالتشغيل و التبويب و التلخيص وغيرها .

ج- **المخرجات :** تتمثل في المعلومات الناتجة عن العمليات التشغيلية السابقة و التي يتم عرضها في قوائم و تقارير مالية للاستفادة بها في اجراء عملية التغذية المرتدة للنظام.

و لتوصيلها الى مستخدميها من داخل و خارج الوحدة للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الخاصة بهم.[1]

[1] محمد سعد عبيد ، مرجع سابق ، ص ص 86 -87

7- انه نظام محدود يعمل في ظل وجود مجموعة من القيود الداخلية التي تحدد امكاناته مثل حجم النظام الاساسي (الوحدة الاقتصادية) و أهداف المستوى التقني السائد في اداء وظائفه وكمية و نوعية المعلومات المطلوبه و مدى كفاية و كفاءة الموارد المادية و البشرية المتاحة و غيرها وايضا في ظل وجود مجموعة من القيود الخارجية المفروضة عليه من البيئة المحيطة كالتشريعات والقوانين واللوائح الحكومية و غيرها .

8- انه نظام خاضع للرقابة : حيث يخضع نظام المعلومات المحاسبية للرقابة في جميع مراحل بدءا من مرحلة المدخلات و التي يقتصر الادخال فيها على البيانات المؤيدة بدليل موضوعي قابل للتحقيق و المراجعة ، ثم مرحلة التشغيل و المراجعة الدورية و التقسيم المستمر للمخرجات لضمان خروج المعلومات كاملة و سليمة وتفي بحاجات مستخدميها

ويلعب نظام التغذية المرتدة دورا رئيسيا في عملية الرقابة من خلال استرجاع المعلومات من الاطراف المستخدمة لها و الخاصة بأرآئهم في مدى ملائمة و منفعة المعلومات التي يوفرها لهم نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم و على ضوء هذه المعلومات يتم اعادة تقييم العمل الذي يقوم به النظام وتحديد وعلاجك اوجه القصور في مراحل مختلفة .

9- انه نظام محكوم بمجموعة من القواعد و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حيث يحكم عمل نظام المعلومات المحاسبية في جميع مراحله مجموعة من القواعد و المبادئ ، فهناك مجموعة قواعد للمدخلات يتم في ضوئها اختيار البيانات المراد تشغيلها منها الارتباط بالوحدة الاقتصادية و القابلة للقياس و التحقق و الموضوعية وغيرها ، وهنالك مجموعة قواعد لتشغيل البيانات المختارة و تحويلها مثل القيد المزدوج و الانتظام في التطبيق و التجميع و الترصيد و غيرها ، كما ان هناك مجموعة قواعد للمخرجات تطبق على المعلومات الناتجة من عملية التشغيل و التي يتم عرضها في قوائم و تقارير مالية يطلق عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و منها الشخصية المعنوية و الاستمرار و التكلفة التاريخية و المقابلة و الثبات.[2]

وأي نظام معلومات يجب ان يتكون من ثلاثة وحدات اساسية هي :-

أ- وحدات الإدخال .

ب- وحدات المعالجة .

[2] المرجع السابق ، ص ص 88-89

ج- وحدات الاخراج.[1]

خصائص المعلومات المحاسبية :-

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها فأن هنالك مجموعة من الخواص التي يجب ان تتسم بها ، و قد قام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار قائمة المفاهيم رقم (2) في سنة 1980م بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و التي يمكن تلخيصها في الاتي :-

أولاً : الخاصية الاساسية :

وهي تتعلق بفائدة المعلومات الاساسية في اتخاذ القرارات و ان فائدة المعلومات المحاسبية يمكن ان تتحقق من خلال شرطين اساسيين (او أحداهما على الأقل) هما : المساهمة في تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذ القرار او المساهمة في زيادة درجة المعرفة لدى متخذي القرار .

ثانياً : الخصائص الرئيسية :

وهي تتعلق بخاصيتين أساسيتين هما :

1- الملائمة :حيث يجب ان تكون المعلومات المحاسبية ملائمة و مناسبة لاستخدامات متخذ القرار و يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ ، و عليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال الاتي :-[2]

أ- التوقيت الزمنى المناسب :

اي انه يجب توفر المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها (متخذ القرار) لكي لا تفقد قيمتها او قدرتها في التأثير في عملية اتخاذ القرار.

ب- القيمة التنبؤية :

اي تكون للمعلومات المحاسبية امكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية .

---

[1] د. عوض الكريم محمد يوسف ، تحليل النظم وتصميمها ،(الخرطوم : منشروات جامعة السودان المفتوحة 2006م)، ص 5

[2] أ. د. قاسم إبراهيم ، أ. د. زياد يحي ، نظم المعلومات المحاسبية ،(بغداد : وحدة الحدباء للطباعة والنشر ، 2003م) ، ص ص 32 -36

ج- القيمة الرقابية :

اي ان تكون للمعلومات المحاسبية امكانية الاستخدام في الرقابة و التقييم من خلال التغذية العكسية و تصحيح الاخطاء التي يمكن ان تنتج عن سوء الاستخدام او عدم الكفاية.

2- الثقة :

وهي تتعلق بمدى امكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات (متخذ القرار) لكي تعتمد عليه في اتخاذ قراراته و يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الاتي :-

أ- صدق التعبير :

اي ان تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الاحداث الخاصة بها صورة سليمة وأمينة و خالية من اي تلاعب متعمد .

ب- الحياد (عدم التحيز):

اي عدم التأثير على الحصول على المعلومات و تهيئتها بصورة مقصورة يمكن ان تساهم في خدمة مستخدم معين دون اخر .

ج- **قابلية التحقق :**

اي القدر على الوصول الى نفس النتائج من قبل اكثر من شخص اذا ما تم استخدام نفس الطرق و الاساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية ، و غالبا ما يستخدم مصطلح مرادف للتحقق وهو الموضوعية .

ثالثا : الخصائص الثانوية : وهي تتعلق بالاتي :-

أ - الثبات :

وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق و الاساليب المتعددة في قياس و توصيل المعلومات ا لمحاسبية من فترة لأخرى .

ب- قابلية المقارنة :

إي إن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على اجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية او المقارنه مع وحدات اقتصادية اخرى مع نفس النشاط.[1]

و من الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لان يكون فاعلاً وكفئا هي :-

1- يجب ان يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة و السرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية .

[1] المرجع السابق ، ص 37

2- ان يزود الادارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختبار بديل من البدائل المتوفرة للادارة.

3- انة يزود الادارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة و التقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.[1]

4- إن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة و هي التخطيط القصير و المتوسط والطويل الاجل لأعمال المنشأة المستقبلية.

5- إن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الامر تحديثه و تطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنشأة.[2]

ترى الباحثة ان المعلومات المحاسبية هي اساس نظام المعلومات المحاسبي ولكي تكون هذه المعلومات ذات فائدة و تمكن من تحقيق أهداف نظام المعلومات المحاسبية لابد من ان تتوفر فيها الخصائص الآتية:-

الملائمة – إمكانية الاعتماد عليها – الصحة و الدقة – الشمول – القبول – السهولة و الوضوح – الموثوقية.

مما سبق تلاحظ الباحثة أن نظم المعلومات المحاسبية تنتج ميزات تنافسية ومنافع اقتصادية عديدة من خلال وفورات الحجم وتحسين جودة الخدمة المقدمة كما تساهم في الرقابة على التكاليف وبالتالي تعزيز النمو للمؤسسة المالية وزيادة الحصة السوقية واللذين يعتبران من اهم الأهداف للمؤسسة المالية . كما يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في ؤ تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها للمؤسسات المالية .

---

[1] د. محمد يوسف حفناوى ، نظم المعلومات المحاسبية ،(عمان :دار وائل للنشر ، 2001م) ، ص ص 58-59

[2] محمد سعد عبيد ، مرجع سابق ، ص 29

المبحث الثاني

أركان و مقومات نظم المعلومات المحاسبية

تمهيد :

أولاً: اركان نظم المعلومات المحاسبية:

أ. العناصر :

تمثل المعدات المستخدمة في نظم المعلومات و تتكون من أربعة أقسام هي :-

1- الموارد المادية و تشمل :

أ- أدوات الإدخال .

ب- أدوات المعالجة وتشمل وحدة المعالجة المركزية

ج- أدوات الاخراج

د- الطرفيات الأخرى و تشمل المودم وتوصيلات الأجهزة .

2- الموارد البرمجية وتشمل :

أ- برمجيات تطبيقية (تكون عامة او متخصصة الغرض)

ب- برمجيات إدارة النظم وهي البرمجيات التي تشغل الحاسوب .

ج- لغات البرمجة (تستخدم لعمل البرامج).

3- الموارد البشرية و تشمل :

أ- المبرمجون (مؤهل للكتابة بلغات برمجة معتمدة) .

ب- محللوا و مصممو الأنظمة (يقومون بجملة من المراحل تبدأ بتحليل النظام).

ج- المستخدم النهائي (يعتمد على مستواه و احتياجاتهم) .

4- الموارد المعلوماتية (تأخذ عدة أشكال و هي تشكل قواعد البيانات)

ب ً: الأنشطة : (تمارس باستخدام الموارد السابقة)

1- **أنشطة الإدخال** (هي الأنشطة المتعلقة بإدخال البيانات)

2- **أنشطة المعالجة :** (هي الأنشطة المتعلقة بتحويل البيانات الخام إلى معلومات مفيدة و قد تم تطويرها من ناحية دقة و سرعة المعالجة و تكون أنشطة المعالجة على الإشكال التالية) :-

أ-تشغيل على الخط

ب- تشغيل الرفع

3- أنشطة الإخراج (تتم باستخدام أدوات الإخراج المختلفة) .

4- أنشطة الاتصال (تتم باستخدام تقنية الاتصالات).[1]

ثالثا : الأهداف :

تهدف نظم المعلومات إلى توصيل المعلومات المساعدة الأطراف المستفيدة في :-

1. ممارسة الأنشطة الرئيسية لمنظمات الأعمال و يشمل ذلك :[2]

أ- وظائف المنظمة وتشمل :-

- التصنيع و الإنتاج .
- التسويق و المبيعات .
- المحاسبة و المالية .
- البحث و التطوير .
- إدارة الموارد البشرية و الرواتب

ب- وظائف الإدارة و تشمل :-

- التخطيط .
- التنظيم .
- التوجيه .
- الرقابة .

2. **اتخاذ القرارات** (وهو اختيار بديل من عدة بدائل متاحة و يمر ضمن عدة مراحل بحسب نموذج سليمون لاتخاذ القرارات .

3. **تقييم الأداء** (حيث تساعد هذه الأنظمة في تقييم الأداء) .

ثانياً: مقومات نظم المعلومات المحاسبية :-

إن مقومات او عناصر أي نظام محاسبي عي عبارة عن الأدوات و الإجراءات التي يتكون منها هذا النظام و رغم اختلاف النظم المطبقة من منشأة الى أخرى فان هناك عناصر و مقومات رئيسية تشترك فيها كل النظم المحاسبية و أهم هذه المقومات المشتركة المقومات التالية :

أ : النماذج والمستندات :

---

[1] د. بشير خميس ، نظم المعلومات المحاسبية ،(عمان : (ب:ن) 2012م) ،ص6

[2] المرجع السابق ، ص 7

أن أي نظام محاسبي يتطلب وسيلة او وسائل لإيصال المعلومات ، لذا فان تصميم و اختيار هذه الوسيلة يعد من العوامل المهمة في توصيل المعلومات ، تمثل المستندات مصادر القيد الأولي في النظام المحاسبي ، فهي أداة لإدخال البيانات فيه و تقدم الدليل الموضوعي لإثبات الأحداث المالية ، تلتقط المستندات الحركة اليومية من البيئة المحيطة بالمشروع و من دخل أدارته و أقسامه المختلفة.[1]

وتنقلها إلى الدائرة المحاسبية عبر نمازج مصممة بشكل يساعد على تصنيف المستندات وتخزين معلوماتها و تقديمها في أوقات معينة و تعد النماذج أداة تنظيم العمل المحاسبي و تسهيل تنفيذه و استيعابه لدى الكادر التنفيذي اما وظائف المستندات فيمكن حصرها في **الوظائف الثلاث التالية :-**

1. تشكل المستندات مصادر معلومات للقيود المحاسبية عن طريق تتبع الصفقات الاقتصادية . و بما ان الصفقات الاقتصادية تتأثر بطبيعة نشاط المشروع فان طبيعة هذا النشاط هي العامل الأول الذي يملي شروط تنظيم المستند و يحدد خط سيره .
2. تشكل المستندات وسيلة لأحكام رقابة الإدارة على عمليات المشروع بواسطة وضع طريقة موحدة لنقل المعلومات داخل المشروع وهذا ما يجعل المستندات و دورتها تتأثر بالهيكل التنظيمي للمشروع وحجمه الجغرافي .
3. تشكل المستندات سجلا تاريخيا للمعلومات المتعلقة بالإحداث الاقتصادية التي تحدث في المشروع .

ب : الدفاتر و السجلات :

تعرف الدفاتر و السجلات المحاسبية بأنها مخزن للمعلومات يحتوي علي القيود و الحسابات المتعلقة بنشاطات الوحدة الاقتصادية و لقد تطور شكل هذه الدفاتر و السجلات ، فبينما كانت في الماضي تتمثل بالدفاتر لدى الاعتماد على المحاسبة اليدوية ، فإنها بعد استخدام الآلات المحاسبية والحاسب الالكتروني تحولت إلى بطاقات أو أشرطة ممغنطة أو اسطوانات بما ينسجم مع طبيعة مكنة التسجيل المحاسبي .

أما فيما يتعلق بعدد الدفاتر و السجلات المحاسبية فان ذلك يعتمد على حجم و طبيعة العمل في المنشأة .

ج : دليل الحسابات :

[1] د. رضوان حلوه حنان ، تطر الفكر المحاسبي،(عمان : مكتبة دار الثقافة 1998م) ،ص 292

يختلف تعريف دليل الحسابات باختلاف المعنى المراد تضمنه و يمكن أن نعرفه مبدئيا بأنه أداة لتصنيف المعاملات المختلفة في أطار تبويب معتمد الحسابات و يساعد على مراقبة دفتر الأستاذ العام و الحسابات المستخدمة في سجلات القيد الأخرى ، كما يساعد على تصنيف و تبويب البيانات والعمليات التي تستجمع في المستندات و السجلات المحاسبية.[1]

توجد ثلاثة اتجاهات مختلفة لتحديد مضمون دليل الحسابات :

1. **الدليل** هو: مجرد تصنيف للحسابات .
2. **الدليل هو:** تصنيف للحسابات و تحديد للتعاريف و المصطلحات
3. **الدليل هو:** تصنيف للحسابات و تحديد للتعاريف و المصطلحات و السياسات المحاسبية

الاتجاه الأول :

يتطلب أصحاب هذا الاتجاه من أن وضع التعاريف و المصطلحات و تحديد السياسات المحاسبية هو مجال تهتم به نظرية المحاسبة فهي التي يجب أن تقدم مبادئها حلولا بمشاكل التطبيق العملي دونها حاجة لمعالجتها ضمن النظام المحاسبي وتوضيحها في الدليل المحاسبي ، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن على المحاسب أن يستنبط الحلول الخاصة لمشاكل التطبيق العملي من المبادئ العامة المقدمة من النظرية لذلك يكتفي أصحاب هذا الاتجاه بعملية ترقيم و تصنيف و تبويب الحسابات .

الاتجاه الثاني :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن دليل الحسابات في النظام المحاسبي يجب أن يعرف الحسابات و يحدد معنى المصطلحات فضلا عن عملية ترقيم وتصنيف و تبويب الحسابات ، وذلك حتى يكون دليل الحسابات صالحا للتطبيق العملي و تكون معالجة مشاكل التطبيق العملي موحدة و تختلف أرضه لمقارنه البيانات و المعلومات المحاسبية في المنشأة الواحدة و بين المنشأة الواحدة وبين المنشآت المماثلة ، أما في البيانات المحاسبية وإجراءات التطبيق العملي بعد ذلك فهي تحدد وفقا لتطور المعرفة و تطور مبادئ المحاسبة في النظرية وهكذا فان دليل الحسابات يجب ألا يتطرق إلى موضوع المشكلات و الحلول.

الاتجاه الثالث :

[1] المرجع السابق ، ص ص 292- 294.

يرى أصحاب هذا الاتجاه ان الدليل المحاسبي يجب ألا يقتصر على تصنيف الحسابات و تحديد مضمونها و تعريف المصطلحات المستخدمة وإنما يجب أن يتعرض أيضا لكيفية معالجة مشاكل التطبيق العملي بتحديد القواعد و الإجراءات الواجب إتباعها في كل حساب

د: التقارير :

هي نتاج النظام المحاسبي و يجب أن تحتوي على بيانات صحيحة ودقيقة و ملائمة للغرض و معدة في الوقت المناسب أن الهدف الرئيس من هذه التقارير هو تقديم البيانات للمستخدمين لاتخاذ القرارات و يمكن تقسيم التقارير حسب الجهة المستفيدة إلى نوعين:[1]

1- تقارير داخلية:

معدة للاستخدام الداخلي من إدارة الوحدة الاقتصادية، مثل قوائم التكاليف التاريخية و المعيارية و بيان الانحرافات و تحليلها و الموازنات التخطيطية لمختلف الأنشطة و تقارير دورية عن الإنتاج و المبيعات و المصروفات .

2. تقارير خارجية :

معدة للاستخدام الخارجي مثلا من المصارف . و المساهمين و الدوائر الحكومية و من هذه التقارير قائمة الدخل و قائمة المركز المالي و قائمة مصادر و استخدامات الموارد و قائمة التدفقات النقدية.[2]

و تختلف المنشآت فيما يتعلق بطبيعة عملياتها او أوجه نشاطاتها و تجارية – صناعية – خدمية) لذا تختلف النظم المحاسبية المطبقة في كل منها الا ان هناك عناصر او مقومات اساسية دائما تكون مشتركة بين جميع النظم المحاسبية يمكن ذكرها كما يلى :-

1- المستندات .

2- المنهج المحاسبي .

3- المجموعة الدفترية .

4- التقارير .

5- الآلات و المعدات .

وأن نظام المعلومات المحاسبية هو الدعامة الأساسية للمنشأة لأنه يعمل على تشغيل البيانات و ينتج المعلومات و يساعد في الرقابة لهذا عند تصميمه يؤخذ في الاعتبار كل المقومات وان يراعي إمكانية تحقيقه للأهداف المرجوة منه.[1]

---

[1] رضوان حلوه حنان ، مرجع السابق ، ص ص 295 - 296

[2] المرجع السابق ، ص 297.

ثالثاً: الفرق بين النظم المحوسبة و النظم التقليدية :-

نظام المعلومات المحاسبية الوحيد المستخدم و التقنية الحديثة كان نظام المعلومات المحاسبية الوحيد المستخدم في المنشآت هو النظام التقليدي البسيط ، و الذي يتم تشغيله من خلاله تقنية المعالجة اليدوية للبيانات المحاسبية وبصورة سهلة و ميسرة لكل المحاسبين .

الاتجاهات الحديثة في نظم المعلومات :-

حدثت تطورات كبيرة في مجال نظم المعلومات و ما توفره هذه النظم من معلومات و قد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين و بدايات القرن الحادي و العشرين عدة تطورات هامة ولعل من أهمها التركيز على المعلومات الاستراتيجية و تكنولوجيا المعلومات.[1]

و أصبحت دراسة نظم المعلومات الحديثة أمر هاما خاصة بعد استخدام الحاسوب في تشغيل البيانات المحاسبية في معظم المنشآت بأنشطها المختلفة و أصبح ذلك أمرا ملموسا حتى في الدول النامية ، لهذا كان ضروريا لدارسي المحاسبة التعرف على المفاهيم التي يتم الاستناد اليها في التشغيل الآلي لنظم المعلومات المحاسبية.[2]

رابعاً :مميزات نظم المعلومات المحاسبية الحديث :

يقوم نظام المعلومات المحاسبية الحديث على استخدام الحاسوب و لهذا تتمثل ميزاته و فوائده في المزايا التي يتمتع بها الحاسوب مثل الدقة و السرعة في تشغيل البيانات والقدرة التخزينية العالية للحاسوب هذا إلى جانب تأمين المعلومات و توفيرها في الوقت المناسب للجهات صاحبة الشأن خاصة في ظل كثير المعلومات و تعددها.[3]

خامساً : نظام المعلومات المحاسبية التقليدي :

أصبحت المعلومات في عالمنا المعاصر سلعة قابلة للبيع والشراء شأنها في ذلك شأن أي سلعة أخرى ذات طابع اقتصادي و من ثم فأن البيانات المحاسبية التي يتم استخراجها من السجلات المحاسبية و صياغتها في صورة تقارير يمكن ان توصف بأنها سلعة يتم إنتاجها و تغليفها و تسويقها في سوق تتوافر له شروط السوق الاقتصادي من حيث وجود عرض وطلب على تلك السلعة وتعتبر البيانات بمثابة المعلومات التي يسعى الطالب للحصول عليها

---

[1] د. أحمد النور ، تصميم وإدارة النظام المحاسبي ، (السكندرية : مؤسسة الجاوعه للنشر والطباعة والتوزيع ، 1986م) ، ص152

[2] عبدالملك اسماعيل حجر ، نظم المعلومات المحاسبية ، (صنعاء :دار الفكر المعاصر ، 1997م) ، ص ص 41-42.

[3] عامر إبراهيم ، إيمان السامرائي ، قواعد وشبكات المعلومات المحوسبه (عمان : دار الفكر ، 2000م) ، ص 35.

لتحقيق الأهداف المتباينة لمستخدمي تلك المعلومات كما تعتبر التقارير التي تحتوي تلك المعلومات بمثابة أسلوب التغليف الذي تقدم المعلومات من خلاله[1]

تعريف نظام المعلومات المحاسبية التقليدي :

في الماضي كان نظام العمل المحاسبي تقليديا ويدويا و يتكون من مجموعة من الملفات و الدفاتر و المستندات ويقصد بنظام المعلومات المحاسبة التقليدي ذلك النظام المحاسبي اليدوي و الذي يعتمد على التسجيل اليدوي للبيانات المحاسبية في لمستندات و السجلات و الدفاتر المحاسبية حيث يتم قياس و تجميع و تحليل البيانات يدويا بغرض تقديم معلومات مفيدة لعمليات التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات السليمة ، وفكرة هذا النظام قديمة ألا أنها تطورت مع تطور الفكر المحاسبي عبر القرون المختلفة .

و يمكن ان يعرف نظام المعلومات المحاسبية التقليدية بأنه هو نظام يدعم يوميا عمليات المنشأة الاقتصادية من خلال تجميع و تخزين البيانات عن معاملات المنظمة وهذا النظام يساعد في التأكد في بيانات المنظمة التي تمت معالجتها بدقة و موضوعية للحصول على المعلومات الملائمة.[2]

سادساً : أهداف نظام المعلومات المحاسبية التقليدي :

يهدف أي نظام معلومات إلى مجموعة من الأهداف و عليه فان أهداف نظام المعلومات المحاسبية التقليدي تتمثل في جمع و تشغيل البيانات و إنتاج المعلومات يدويا بهدف الوصول الى معلومات مفيدة.[3]

سابعاً: مزايا النظام المحاسبي التقليدي :

1- في هذا النظام يقوم المحاسب بعمليات التسجيل و الترحيل و إعداد القوائم المالية مما يكسبه خبره كبيرة في مجال العمل المحاسبي .

2- وجود مسارات مهمة للمراقبة الداخلية في نظام المحاسبة التقليدية .

3- يمكن أن يعطى نتائج أفضل عند تطبيقه في المنشآت ذات الحجم الصغير .

ثامناً : عيوب نظام المعلومات التقليدي :

1- في نظام المعلومات المحاسبي اليدوي يتم التعامل مع المعلومات و البيانات يدويا سواء كان ذلك على مستوى تأمين المعلومات او تحليلها او حفظها او بثها و استرجاعها.[1]

---

[1] أحمد حسين مرجع سابق ، ص 16.

[2] عصام فهد وآخرون نظم المعلومات المحاسبية ،(عمان : دار المناهج 2003م)، ص ص42-43

[3] .أحمد فؤاد ، المحاسبة ونظم المعلومات (القاهرة : دار الإنسان للتأليف والنشر 1975م) ، ص 23

2- يتسم النظام اليدوي بالبطء في إنتاج التقارير الخاصة و خاصة في المنشآت التي تمارس نشاط تجاري او صناعي او خدمي كبير و بالتالي تصبح التقارير التي تنتج عن النظام المحاسبي التقليدي تاريخية لا تساعد في اتخاذ قرارات مفيدة بالنسبة للإدارة .

3- النظام التقليدي يعتمد على استخدام الملفات الورقية فهي قابلة للتلف و الضياع و كذلك تعتبر قدراته محدودة في تخزين و استرجاع المعلومات في اغلب الأحيان ، ففي كثير من المؤسسات الخاصة و العامة ، ثم تطوير نظم المعلومات الإدارية في الأسلوب التقليدي إلى النمط الالكتروني الحديث .

4- يعتمد في إنتاج مخرجات من تقارير و قوائم مالية على العنصر البشري بصفة أساسية ، حيث ان العضو البشري قد ينصرف تفكيره إلى بعض الهموم والمشاكل الخاصة التي قد تجعل درجة التركيز عنده ضعيفة مما يعرضه للخطأ و النسيان وان نظام المعلومات المحاسبية التقليدي الذي يقوم على تشغيل البيانات المحاسبية يدويا رغم أهمية دوره في توفير المعلومات الا انه يعتبر مفيد و يتصف بالبطء.[2]

ترى الباحثة ان النظام التقليدي نظام بطء جدا و يعتمد على الملفات الورقية و يقوم بتشغيل البيانات يدويا .

الاختلاف و التشابه بين النظام المحاسبي التقليدي والآلي :

1- من حيث طبيعة المدخلات ودوره تشغيل البيانات والمخرجات :لا توجد في ذلك اختلاف بين النظامين التقليدي والآلي وإنما تمثل الاختلاف الأساسي بينهما في وسيلة تشغيل البيانات المحاسبية .

ففي النظام التقليدي تعتمد وسيلة التشغيل أساسا على وجود دفاتر اليومية و الأستاذ مع قيام العنصر البشري بعملية التشغيل اما في النظام الآلي فتختفي دفاتر اليومية و الأستاذ و يحل محلها الأشرطة الممغنطة و الاسطوانات او اي وسيلة تخذين اخرى خاصة بالحاسب ثم يقوم الحاسب بدوره تشغيل كاملة من حيث التسجيل والترحيل و التسويات وإعداد موازين المراجعة و القوائم المالية مع تقارير أخرى يتطلبها النظام .[1]

2- من حيث الرقابة :

---

[1] محمد على الشرقاوى نظم المعلومات المحاسبية ،(القاهرة : مركز الذكاء الإصطناعي والحاسبات ، (ب: ت))، ص 56-57.

[2] أحمد حسين مرجع سابق ، ص61

[1] يحي مصطفي حلمي ، نظم المعلومات والحاسبات الألكترونية ،(القاهرة : مطابع لوتس (ب:ت)) ، ص 51.

لا تختلف مكونات إجراءات الرقابة الداخلية في النظام الآلي عنها في النظام التقليدي اليدوي و لكن الاختلاف يتمثل في طريقة استخدام و تنفيذ هذه المكونات و الإجراءات كما انه لا يوجد اختلاف بين أهداف الرقابة الداخلية في النظامين من حيث المحافظة على الأصول وسلامة البيانات مع تحقيق الكفاءة و الفعالية في تشغيل البيانات.[2]

ترى الباحثة ان الاختلاف بين النظام المحاسبي التقليدي و النظام المحاسبي الآلي في انم النظام التقليدي يعتمد على الحسابات اليدوية ويستغرق وقت كبير وجهد عالي في استرجاع المعلومات من الدفاتر اما النظام الآلي فهو يمتاز بالسرعة و الدقة وحفظ البيانات و يساعد في استرجاع البيانات بصورة سريعة .

تاسعاً: أثر استخدام الحاسوب على مقومات نظم المعلومات المحاسبية :-

لا تختلف مقومات النظام المحاسبي الذى يقوم علي التشغيل الالكتروني للبيانات عن مقومات النظام المحاسبي اليدوي بمعني أنه في كل الأحوال لابد من وجود مجموعة مستنديه ، ومجموعة دفترية ، ودليل حسابات ، وقوائم مالية وتقارير آخرى، ومع ذلك كان لإدخال نظام الحاسب الالكتروني على تشغيل البيانات المحاسبية أثر واضح على كل مقوم من المقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى وهو ما سيتم تناولت من خلال ما يلي:-

1.الأثر على المجموعة المستنديه :

المستندات في ظل النظام اليدوي تتخذ شكلها المعتاد الذي تظهر عليه في فواتير البيع والشراء وإيصالات السداد والتحصيل وغيرها وتستخدم هذه المستندات بصورة مباشرة لتسجيل محتواها على الدفاتر والسجلات ، أما في وجود الحاسوب فقد تغيرت المجموعة المستندة ودورتها تبعاً لهذا النظام الجديد من حيث تصميمها وشكلها. بما يتناسب وطريقة عمل اله المدخلات وقراءة البيانات ومن ثم اصبح التشغيل الالكتروني يستلزم تعديل في شكل وطبيعة المستندات وإستخدام مجموعة مستنديه وسطية تحوى البيانات الموجودة في المستندات الأصلية مترجمة بطريقة يفهمها الحاسوب. حتى يمكن تغذيته بهذه البيانات

كمدخلات ، والمستندات في الواقع ما هي الوسائط تحمل البيانات ولاشك أن طبيعة هذه الوسائط سوف تتاثر بالطريقة المستخدمة في تشغيل البيانات . .

2. الأثر على المجموعة الدفترية :-

[2] ثناء قباني مرجع سابق ، ص 29.

لقد أختلف المجموعة الدفترية اختلافاً كبيراً في ظل نظام الحاسب الالكتروني حيث شمل التغيير الذي طرا على المجموعة الدفترية كلا من الشكل والمضمون . فمن ناحية الشكل في النظام اليدوي كانت تأخذ شكل كمجلدات وأوراق سابقة حسب الحاجة ويمكن الإطلاع عليها، أما في النظام الالكتروني تتخذ شكل فلاشات أو أسطو انات ممغنطة الأمر الذي لا يمكن معرفة ما سجل فيها إلا باستخدام طرق الإظهار ، أما من ناحية المضمون نجد أن النظام الالكتروني وفقاً للبيانات المحتواة بداخله وعن طرق عمل البرامج يجري عمليات الترحيل من المستندات الأصلية إلى اليومية ومن ثم إلى الحسابات بدفتر الأستاذ ويستخلص النتائج في تقارير وقوائم مالية وتتميز هذه العملية بدقة وسرعة مما يوفر الوقت والجهد المبذولين في النظام اليدوى.[1]

3. الأثر على الدليل المحاسبي:-

يتضمن الدليل المحاسبي قائمة بأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية كما يشمل مجموعة القواعد التي تحكم التسجيل في كل حساب فإذا كان الدليل المحاسبي ضرورياً بالنسبة للنظام اليدوى فأنه أكثر ضرورة في النظام الالكتروني ، حيث أنه لا يمكن للحاسب توجيه بيان معين إلى حساب معين ما لم تكن مخزنة به أرقام وأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية ولم يتغير مفهوم الدليل المحاسبي كثيراً غير أنه يلعب دور أكبر وأوضح في ظل النظام الكتروني من حيث السرعة في الوصول إلى هذه الحسابات بالإضافة إلى التنظيم الجيد.

4.الأثر على القوائم المالية والتقارير :-

أدى استخدام النظام الالكتروني إلى التأثير عن كل من نوعي والتقارير. حيث أدى إلى تميز التقارير والحصول على أى نوع منها بالشكل والتفصيل والدقة عن طريق البرنامج الذي يتم تشغيله علي الحاسوب وكذلك يمكن النظام الالكتروني ومن توفير تقارير إدارية أكثر فاعلية

5. ألأثر على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية :-

في ظل النظام المحاسبي اليدوي يتم تخزين البيانات بحفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة كما تثمل الدفاتر والسجلات التي تحتوى البيانات المسجلة من وقاع المستندات وسائط

[1] د. فياض حمزة رملى ، اثر استخدام على مقومات نظم المعلومات المحاسبية ،(الخرطوم : الدار الدولية للمحاسبة والمراجعه والإستشارات المالية 2012م) ص ص 2-4.

للتخزين أيضاً أما في ظل نظام تشغيل الالكتروني للبيانات فإن طبيعة الحاسوب تفرض صورة جيدة لتخزين البيانات والوسائط المستخدمة في ذلك حيث تنتقل البيانات من وحدات الإدخال الي ذاكرة الحاسوب وهي مخزن وسيط للبيانات والبرامج التى يتم إدخالها وللنتائج الوسيطه والنتائج النهائية قبل إخراجها من الحاسب ووظيفة وحدة التخزين هي حفظ البيانات والبرامج بلغة الإله ونقلها من وقت لآخر.[1]

مما سبق يخلص الى ان الآثار الإيجابية لاستخدام الحاسوب على مقومات نظم المعلومات المحاسبية تعود في الأصل لاختلاف دورة الإجراءات المحاسبية المتبعة في كل من النظام اليدوى والنظام الإلكتروني حيث تتطلب الإجراءات المحاسبية في ظل النظام اليدوي جهد ووقت أكبر من خلال عمليات التسجيل والترحيل واستخلاص النتائج ، وكذلك عمليات الحفظ للمستندات والبيانات واسترجاعها مقارنة بها في نظام الحاسوب أما نظام الحاسب الألكتروني توجد مجموعة من الإجراءات الخاصة المتعلقة بتشغيل البيانات والتصرف في حالة حدوث أخطاء معينة بالإضافة الى انه في ظل نظام الحاسوب يتم تنفيذ الإجراءات المطلوبة بدقة وسرعه لا مثل لها في ظل النظام اليدوى وهذه الإجراءات تكون مسجلة على الذاكرة الالكترونية سواء داخلية أو خارجية ومجملها يطلق عليه مسمي (برنامج) حيث يتم تطبيقها وتنفيذها بصورة منطقيه وسلسة ويشرف على هذا التنفيذ وحدة التشغيل المركزية للحاسوب دون الحاجة للإشراف الشخصي فيما عدا المتابعة.[2]

مما سبق تلاحظ الباحثة أن المعلومات اصبحت عنصراً هاماً في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة المالية لذلك اتجهت المؤسسات المالية الي تصميم وبناء انظمة معلوماتية من اجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة وذلك لضمان وصول معلوما ت موثوقة وصحيحة ودقيقة الي كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات .

---

(1) المرجع السابق ، ص ص 4-5

(2) د. فياض حمزة رملي ، مرجع سابق ، ص 6.

الفصل الثاني:

الاطار النظري للمؤسسات المالية

المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأنواع المؤسسات المالية

المبحث الثاني: ربحية المؤسسات المالية

المبحث الأول
مفهوم وأهداف وأنواع المؤسسات المالية

تمهيد:

تعتبر المؤسسات المالية ذات أمر حيوى بالنسبة للرفاهية الاقتصادية ، وكذلك الحال بالنسبة للنمو المستقبلي لاقتصاديات التوجه السوقي فكما هو معروف أن المؤسسات المالية تستحوذ على ما يقرب من 80% من المدخرات السنوية داخل النظام المالي بالولايات المتحدة الأميركية لذلك تعتبر الالتزامات الخاصة بالمؤسسات الماليه وسائل وأدوات أساسية لسداد قيم السلع والخدمات ، وأن القروض التى تمنحها بشكل المصدر الأساسي للائتمان للوحدات الاقتصادية داخل المجتمع ، ومشروعات الأعمال ، وأصحاب المنازل ، والحكومة ، ويلاحظ أيضاً أن قطاع المؤسسات الماليه يتوافق مع قطاع الخدمات ككل ، وهما من الوحدات الأكثر نمواً داخل الاقتصاد في الدول الصناعية في الوقت الحاضر ، مما يخلق الكثير من الوظائف الجديدة وتوفير فرص للعمل سنوياً ولهذه الأسباب مجتمعه فأن تفهم الأنشطه الخاصه بالاقتراض والتسليف ، ونمط محفظة الأوراق المالية وسياسات الإدارة والبيئية التنظيمية والقانونية لهذه المؤسسات أمر حيوى للدراسة المتعمقة للنظام المالي والاقتصادي.[1]

أولاً : مفهوم المؤسسة :-

العديد من التعاريف تناولت المؤسسة حسب أربعة اتجاهات مختلفة :- [2]

- الاتجاه الاجتماعي
- الاتجاه السلوكى.
- الاتجاه الوظيفي.
- الاتجاه الهيكلي.

أ/ الأتجاه الإجتماعي :-

هذا الاتجاه ينظر إلى المؤسسة (المنظمة) على أنها تكوين أو تنظيم إجتماعي ويعبر هذا المفهوم عن اهتمامه بتنظيم الجماعات والإفراد وتوجيه جهودهم ، وبذلك فالمؤسسة تعبر عن تنظيم اجتماعي يضم فعاليات ، ونظم إجتماعية محددة ومتخصصة وهذا المفهوم ينعكس من خلال العديد من التعريف أهمها :-

---

[1] عبدالغفار حنفي ، رسمية زكي ، الأسواق والمؤسسات المالية ،(الأسكندرية : والدار الجامعية ،2008م) ص ص 11-12.

[2] حسين بلعجوز ، نظام المعلومات المحاسبي ،(الأسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، 2009م) ص ص 66-68.

((مجموعة من البشر متضامنة لتحقيق أهداف معينة وفق مستويات وأدوار محددة))

((تكوين اجتماعي منظم بوعي))

ب/الاتجاه السلوكي:

ينظر الى المؤسسة من وجهة نظر سلوكيه معتمدة على أساس سلوكيات الأفراد والجماعات وعمليات التفاعل بينها وبالتالي فالمؤسسة تعبر عن مجموعة سلوكيات تحدد العلاقات داخلها وتتحكم في اتجاهات عملها وأدائها من خلال تحديد الأدوار والسلوكيات بها.

وهذا ما يتضح من التعاريف التالية :-

حسب (chister Bernard) (مجموعة نشاطات أو مجهودات شخصية متناسقة بوعي)

حسب (ت . كابلو) وحدة جماعية تضم مجموعة أو أكثر يسودها نظام يحدد مراكز اعضائها ويفرض عليها برنامج عمل مسطر).

ج/ الأتجاه الوظيفي:-

ينظر إلى المؤسسة على أ نها مجموعة من الوظائف المتنوعة والمنتظمة وعليه فإن المؤسسة عبارة عن إدارة لهذه الوظائف وبذلك فأنها تهتم بمجوعة من الوظائف الأساسية ويتضح هذا من خلال بعض التعاريف التى تناولت هذه الأتجاه

- (عبارة عن الإدارة الوظيفية وتعني مجموعة من الوظائف المتنوعة) .
- (الإطار الذى تتم في نطاق العملية الإدارية).

د/الأتجاه الهيكلي:

هذا الاتجاه ينظر للمؤسسة على أنها نظام يتكون من هيكل تنظيمي مترابط مبني على أسس العلاقات التبادليه داخل المؤسسة وبذلك فالمؤسسة عبارة عن هيكل تنظيمي ، يحدد بشكل دقيق مواقع عمل الأفراد والجماعات فيها ، ويتمثل هذا الأتجاه في العديد من التعاريف نذكر أهمها:-

- (هيكل متعدد من الأدوار في أطار التنظيم الرسمي).
- (نظام تعاوني محدد بهيكل تنظيمي).

ثانياً مفهوم المؤسسات المالية:-

المؤسسات المالية هي شركات أعمال حيث تتكون أصولها بصفة أساسية من الأصول المالية أو التزامات ومستحقات لدى الغير ، أسهم سندات ، قروض بدلاً من

الأصول المادية كالمباني والأجهزة والمواد الأولية كما في منشأت الأعمال ، فهي تمنح القروض للعملاء او تشترى وتستثمر في الأوراق المالية المطروحه بسوق المال.[1] كما عرف قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م تعديل سنة 2003م المؤسسات الماليه بأنها (اى شركة لتوظيف الاموال أو لاغراض الاستثمار أو هيئة أو مؤسسة تمارس أياً من الأعمال المصرفية) وكان ذات القانون قد عرف المؤسسة المالية في عام 1991م بأنها اى مؤسسة تمارس اى نوع من العمل المصرفي كلياً أو جزئياً ، ونصت المادة (105) من ذل القانون بأنه لا يجوز لاى شخص مزاولة العمل المصرفي أو اى جزء منه في السودان مالم يكن حائزاً على ترخيص نهائي كتاب صادر بموجب إحكام قانون بنك السودان وهذا القانون مستوفياً لجميع الشروط المنصوص عليها في الترخيص وهذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه، كما تنص الماد(5-2) على أن (تطبق أحكام هذا القانون على جميع المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها بمزاولة العمل المصرفي او أى جزء منه دون أنشاء لفرع مصرفي أجنبي او توكيل).

كما تنص المادتان (6-1) (6-2) من قانون بنك السودان بأنه يجوز للمحافظ أن يلزم المصارف والمؤسسات المالية القائمة او أى منها وقت صدور هذا القانون بتوقيف أوضاعها وفق أحكامه وبالكيفية والمدة التي يحددها ويراها مناسبة .

وفي مجال الرقابة والإشراف على المصارف نص قانون تنظيم لعمل المصرفي لسنة 1991م تعديل سنة2003م) بإن يتولي بنك السودان مهمة الأشراف والرقابة علي جميع المصارف والمؤسسات المالية على أى شخص يقوم بممارسة كل او جزء من العمال المصرفية وأن يكون للمحافظ أو من يفوضه سلطة أصدار التعليمات لأى شخص يقوم بممارسة العمل المصرفي كلياً او جزئياً مع وجوب التزام ذلك الشخص بتلك التعليمات والتوجيهات وتنفيذها. وأعطي ذات القانون بنك السودان الحق في إجراء تفتيش الحسابات وسجلات المصارف والمؤسسات المالية .

وواضح من النصوص الواردة في القانونيين علية ان بنك السودان قد ساوي بين البنوك والمؤسسات المالية في مجال التعريف والأنشطة والرقابة والأشراف والتفتيش.

---

[1] عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ، ص 12

كما يتضح كذلك من التغيرات الواردة في هذين القانونين للمؤسسات المالية بأنها اى مؤسسات تمارس كل أو جزء من العمل المصرفي.[1] مما سبق يمكن تعريف المؤسسات المالية من وجهة نظر الباحثة بأنها منشآت اقتصادية متخصصة تعمل في إدارة الموال حفظاً وإقراضا أو بيعاً وشراً وتتضمن هذه المؤسسات البنوك وصناديق التوفير وشركات وهيئات التامين.

ثالثاً : طبيعة المؤسسات المالية :-

المؤسسات المالية هي شركات اعمال قد تكون خاصة أو عامة او شركات أشخاص ، تنظم وتدار بهدف تحقيق عدد من الأهداف قد يكون تعظيم الربح من أهمها وقد لا تسعي بعض هذه المؤسسات لتحقيق الربح، وتعتبر المؤسسات المالية جزءاً من النظام فهي تكون مع السواق المالية لهذا النظام وتقوم بتنظيم عملياته وضبطها ومراقبتها.

وتتمثل المؤسسات المالية في العديد من الخصائص مع منظمات الأعمال الخرى فهي تستخدم مدخلات لإنتاج وحدت إنتاجية تمثل في الخدمات المالية المقدمة كما لها موقع تمارس منه نشاطها وإطار تنظيمي يعمل من خلاله أفرادها وغيرها من مقومات الإنتاج الأخرى ، وتختلف المؤسسات المالية عن منشات الأعمال الأخرى في أنها تتعامل في الأصول المالية كالأسهم والسندات والقروض وليست في السلع الحقيقية او الخدمات.

وتختلف المؤسسات المالية باختلاف الأ نشطة التى تمارسها وتثمل هذه النشطة منع القروض ، منح الائتمان ، الاستثمار في الأوراق المالية ، تسويق الأوراق المالية ، والتامين بأنواعه المختلفة ، ويمكن تصنيف المؤسسات المالية على اساس الدور الذى تكفله في عملية تحويل المدخرات إلى استثمارات إلى نوعين :-

أ/ مؤسسات الوساطة المالية :-

وهي المؤسسات التي تتعامل في الأصول والأوراق المالية الخاصة أو التي تصدرها وحدات الادخار، حيث تقوم هذه المؤسسات بقبول هذه الأصول المالية لتصير استثمارها في مختلف النشاطات الاقتصادية عبر منح القروض وإصدار الأوراق المالية المختلفة ، ومن أمثلتها البنوك التجارية ، شركات التأمين وشركات الاستثمار.[2]

---

[1] عثمان حمد محمد خير ، مخطط المؤسسات المالية للجهاز المصرفي، (الخرطوم : بنك السودان المركزى للتنمية الزراعية ، 2006م)، ص ص 11- 12

[2] نوال حسين عباس ، المؤسسات المالية (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعمله المحدودة 2003م) ، ص 10

وعادة ما يتم تصنيف مؤسسات الوساطة المالية الى ثلاث مجموعات:-

1. مؤسسات الوساطة المالية التعاقدية والتى يقوم نشاطها بقبول الودائع ثم أعادة استثمارها وتشمل البنوك بمختلف أنواعها كالبنوك التجارية وبنوك التسليف والإدخار .

2. مؤسسات الوساطة المالية الودائعية اى التى يقوم نشاطها على ابرام العقود بينها وبين المستثمرين مثل شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام.

3. مؤسسات الوساطه الماليه الإدارية والتى يمثل إدارة إستثمارها جل أن لم يكن كل نشاطها ومن أمثلتها شركات الأستثمار.

ب/ المؤسسات شبه الماليه :-

لا تعتبر كل المؤسسات المالية وسطاء مابين إذ يقتصر دور بعض هذه المؤسسات إما على العمل كوسيط بين مشترى وبائع الأوراق المالية كسماسرة الأوراق المالية أو على شراء الأوراق المالية لحسابها وإعادة بيعها مستقبلاً على أمل تحقيق ربح مناسب كتجار الوراق المالية وبنوك الاستثمار.

إذن فإن دور هذه المؤسسات يقتصر فقط على نقل الأوراق المالية من الجهات المصدرة لها إلى المستثمرين ، دون أن تقوم هي نفسها بالاستثمار في هذه الأوراق المالية أو غيرها من الأصول المالية الأخرى.[1]

رابعاً : الوظائف الأساسية للمؤسسات المالية :-

أهم الوظائف الأساسية التى تقوم بها المؤسسات المالية في السوق المالي هي:- [2]

1/ تجميع المدخرات:-

تقوم المؤسسات المالية بتجميع وقبول المدخرات من صغار المستثمرين أو المدخرين وتقوم بتحويلها إلى استثمارات وقروض كبيرة لتمويل احتياجات العملاء خاصة الشركات والحكومات .

2/ إنتاج السلع المالية ألتي يفضلها العملاء:-

---

[1] المرجع السابق ، ص 11

[2] د. اسامه عبدالخالق الأنصارى ، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (الأسكندرية ب : ن ، 1994م) ، ص ص 37 – 40..

من اهم وظائف الوسطاء الماليين تقديم مجموعة من السلع المالية والخدمات التي يحتاج إليها العملاء ، فمن الخدمات التى تقدمها الوسطاء الماليين خدمة التأمين ومن المعروف أن الأفراد يكرهون إحتمال وقع الحوادث مثل الحريق والإصابات والسرقة ومستعدة لرفع قسط التأمين من أجل السلع المالية يقوم الوسطاء الماليين بإصدار مجموعة من الخصوم المالية يفضلها المقرضين بأسعار منخفضة وتقوم باستثمار هذه الأموال في أصول يفضلها المقترضين على عاتق مستمر متوقع.

3/ توزيع أجال السلع المالية :-

تقوم المنشأة المالية بالحصول على الأحوال من مصادر قصيرة لأجل (المودعين) وتقوم بأعاده توزيع أجال هذه الودائع وتحويلها إلى القروض متوسطة طويلة الجل للمقترضين الذين يحتاجون الى فترة أطول للوفاء بالالتزامات .

4/ توزيع الاخطار وتحمل خطر عدم القدرة على الوفاء بالتزامات :-

يرغب الوسيط المالي في أستثمار الأموال في شكل قروض للعملاء وتعتبر القروض من الأصول الخطرة ف ينفس الوقت يقوم بإصدار مجموعة من الخصوم المالية الآمنة السائلة وذلك بجذب أموال المدخرين التى يمكن تحويلها إلى قروض ، وقيام الوسيط المالي بهذه النشاط يقلل خطر أحتمال عدم الرفع، تقوم أيضاً المنشاة المالية بتوزيع وتجميع أخطار الإستثمار وذلك باستثمار وتمويل العديد من الأصول التى تتميز تتنوع العائد والخطر ويطلق على هذه العملية التنويع المالي الذى يحقق توزيع أحتمال وقوع الخطر والعائد على أكثر من أصل لتنظيم العائد المتوقع .

خامساً :- أهداف المؤسسات المالية :-

1. أهداف المؤسسة العامة :-

أ/ الأهداف المالية

أهمية خلق الفائض المالي:-

ترتكز أهمية الاستقرار المالي للمؤسسة وجدواها التجارية ومقدراتها على خلق عائدات معقولة على رأس المال المستثمر على الحقائق الآتية :-

1. يجب الأخذ في الاعتبار أن عملية إنتاج البضائع والخدمات التى تقوم بها المؤسسة تتطلب توفير الموارد المالية اللازمة لذلك لمقابلة التكلفة المترتبة على العمليات الإنتاجية ،

والاختلاف المعمول به في جميع الوحدات الإنتاجية أن هذه التكلفة يتم استردادها من الأسعار التى يدفعها المستهلك لقاء حصوله على منتجات وخدمات المؤسسة .

2. حيث أنه من المفترض أن يكون الاستثمار في المؤسسات المالية قائماً على دراسات جدوى سليم ، فأن هذه الدراسات لابد من أن تتضمن لتوقيعات المالية للمشروع التى يجب أن توضح العائد المالي منه، ونادراً ما يتم تقديم التقدير النهائي عن مشروع الاستثمار المقترح للجهات المصدقه بدون ثبوت جدواها المالية فإن الموافقه علي المشروع عادة ما تتم على أساس أنه من المتوقع له خلق فائض مالى وعائد معقول على رأس المال المستثمر.

3. أن مجرد التخطيط لإنشاء مؤسسة ذات طابع تجارى يعني الأعتراف الضمني من الدولة بأن تكن المؤسسة مجدية مالياً، وأن لم يكن الأ مر كذلك فليس هناك ما يدعو لأنشاء المؤسسة في المقام الأول ويمكن الأستعاضة عنها بأى شكل أخر كان تكون مصلحة حكومية عادية أو وكالة للتنمية أو ماشابه ذلك ، وأن التركيز على الجدوى المالية للمؤسسة ينطلق من ضرورة التأكيد على أن أهداف المؤسسة يجب أن تكون محددة فيما يتعلق بالعائدات المالية المتوقعه عللى رأس المال المستثمر.

ب/ أهداف الأنتاج والأنتاجية :-

يعتبر تخطيط الأنتاج أحد النشطة المكملة للنظام الإدارى لأى منشأة ويأخذ في الأعتبار بصورة أساسية الجوانب المتعلقة بالطاقة الإنتاجية وتوفر المدخلات وحالة السوق، ولابد من التنويه هنا إلى المخاطر المحتمل حدوثها في حالة التدخل الزائد من قبل الأجهزة الشرافية في تحديد أهداف الأنتاج والتى تتمثل في الآتي:-

1. التركيز على أهداف النتاج دون الأ خذ في الاعتبار الأهداف المالية والتعويضية
2. بعض المؤسسات تحاول تحقيق معدلات أنتاج عالية دون النظر إلى فعالية التكلفة
3. بعض المؤسسات التى تسعي إلى زيادة الأنتاج قد تحقق ذلك على حساب الجودة.[1]

ويمكن تحديد أهداف الإنتاجية في الآتي:-

أ/ أستغلال الطاقة الأنتاجية .

ب/ معامل الاستهلاك.

ج/ أنتاجية العماله.

ج/ أهداف التسويق:-

[1] عمر أحمد عثمان المقلي، إدارة المؤسسات العامة في الدول النامية (الخرطوم : دار الصالة للصحافة والنشر ، 1996) ، ص ص 44-49.

أن الفعالية الحقيقية لأى مؤسسة يمكن قياسها بمستوى أدائها من منظور العملاء والزبائن ، هم يعتبرون المقدم الحقيقي لإداء المؤسسة أو يمكن فهمم طريقة تصميم أهداف التسويق بتحديد ظروف السوق الذى تنافس فيه المؤسسة .

د/ الأهدف الإجتماعية والتنموية :-

أن الاهداف الإجتماعية والتنموية التى يتوقع تحقيقها بواسطة المؤسسات العام تعتبر من الجوانب الإدارية التى يشوبها الكثير من الغموض ويدور نقاش طويل حو لتحديدها وتكلفتها وطرق قياسها ، وعلينا هنا أن تنظر الى هذا الأمر من ناحية إدارية ، ويمكن القول بأن تحليل الأهداف المالية ، الإنتاجية والتعويضية قد ابرزت بعض الأبعاد الإجتماعية لهذه الاهداف.

هـ/ أهداف النمو :-

كما هو معلوم فأن للمؤسسات العامه لها بعدها التجارى مما يعني ضرورة التخطيط لنمو أنشطة المؤسسة وتوسعها ، وتقوم فكرة وضع أهداف النمو على ضرورة تمكن المؤسسة من أعداد سيناريو يشتمل على التطورات المستلقية للمؤسسة في المدببين المتوسط والبعيد وعمل الخطط بناء على ذلك.

وما سبق يتضح بأنه لابد من الأخذ في الأعتبار أن تصميم مجموعة متناسبة تعطي الهداف المالية والإنتاجية والتسويقية والاجتماعية والنمو ليس بالأمر السهل ولكنه من الضرورة بحيث لا يمكن إدارة المؤسسة بصورة فعالة بدونه ، فهي دون شك توفر أساساً صلباً للأداء الكفء للمؤسسة وتبين مبررات أنشاؤها وتحديد الوجهة التى تسير فيها، والأمر اللازم التركيز عليه هنا هو ضرورة قيام حوار بين ادارة المؤسسة والجهات الإشرافية بالدولة لتحديد الأهداف بصورة واضحة.[1]

2/ أهداف المؤسسات المالية :-

تركز معظم كتابات المؤسسات المالية على أهداف الربحية أو تعظيم ثروة الملاك هو الهدف ، ويجب أن يسعي مدراء هذه المؤسسات الى تحقيقه ، فيقع على إدارة هذه المؤسسات الحصول على المدخرات بأقل تكلفة ممكنة وأستخدام الصول سواء في حالة القروض أو الأستثمار بطريقة تحقيق أعلى عائد ممكن ، أى تدينه تكلفة الموارد وتعظيم

[1] المرجع السابق ، ص ص 50- 58.

عائد الأستخدامات وأن كان هنالك تداخل بين العائد والتكلفة ولتحقيق هذا الهدف لآبد من الاهتمام بالعديد من مجالات اتخاذ القرارات مثل:-[1]

(1) أدارة الأصول والخصوم :-

تركز الإدارة هنا على زيادة الفرق بين التكلفة المرفوعة للمدخرين أو المودعين وبين العائد المتحقق من القروض أو الاستثمار ، هذا الفرق يسمي هامش صافي الربح أو هامش صافي الفائدة فكل مؤسسة مالية تحاول أن تقدم أقل عائد للمدخرين وتحصل على أعلى عائد من المقترضين لكل منافسة من المؤسسات المالية لأخرى نجد من قدرتها على ذلك وبالتالي تكون مهمة الإدارة هي الحفاظ على هامش موجب بين العائد والتكلفة حتى
تظل في السوق وإدارة الصول والخصوم تتطلب الأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطر التى يمكن التعرض لها مثل خطر السيولة وخطر الإفلاس .

(2) إدارة رأس المال :-

مخاطر الإفلاس تجعل هناك اهتمام متزايد بإدارة رأس المال فيحاول ملاك المؤسسات بقدر الإمكان تخفيض رأس المال الى حد ممكن والاعتماد على أموال الغير لزيادة العائد الذى يحصلون عليه وهو ما يسمي بالمتاجرة بالملكية .

(3) الرقابة على المصروفات:-

تعتبر الرقابة على المصروفات عامل مهم لزيادة الربحية رغم أن المنافسة بين المؤسسات المالية تجذب المدخرات غالباً ما تؤدى إلى زيادة المصروفات نتيجة لزيادة معدلات الفائدة المدفوعة للمدخرين ألا أن هناك طرق أخرى مثل تقليل العمالة أو المصروفات غير المباشرة وزيادة استخدام الآلية والتكنولوجيا الحديث قد تساعد على تخفيض المصروفات.

(4) السياسة التسويقية :_

والتى تتضمن ، تسعير الخدمات المالية والتركيز على معرفة رغبات العملاء والأسواق الجديدة والأعلان عن الخدمات الجديدة كوسائل لجذب المدخرات وتقديم القروض.

(5) تعظيم القيمة السوقية للسهم :[2]

أول من يعرف صورة المؤسسة المالية هو المساهمون عن طريق الجمعية العامة ، العملاء والموردون ، وكلما كانت الصورة المالية جيدة تزداد الطلب على الأوراق المالية

[1] محمد صالح والسيد عبدالفتاح ، المؤسسات المالية (الأسكندرية : الدار الجامعية ، 1998م)، ص ص 52-.45
2 ناصر دادى عدون ، اقتصاد المؤسسة ،(الجزائر : دار المحمدية العامه 1998م) ، ص15 .

للمؤسسة وهذا ما يؤدى إلى ارتفاع القيمة الاسمية بهذه الأوراق وأن تعظيم القيمة السوقية للأوراق المالية هو هدف استراتيجي (يسمح بالنمو والاستمرارية).

سادساً : أنواع المؤسسات المالية :-

يمكن تقسيم المؤسسات المالية إلى أربع انواع هي:-

1/ المؤسسات الإيداعية :-

وهي مؤسسات مالية وسيطة تقبل الودائع من الإفراد والمؤسسات وتقدم قروضاً لطالبيها ، كما أنها تقترض من السير، ودارسة النقود والبنوك تركز بصورة رئيسية على هذه الفئة من المؤسسات المالية والتى تشتمل على البنوك التجارية ومؤسسات واتحادات الائتمان ونظراً للدور الذى تلعبه هذه المؤسسات في عملية خلق الودائع فأنها تؤثر بسلوكها في تحديد مقدار المعروض النقدى.[1]

وفيما يلي موجزاً مختصراً عن المؤسسات الإيداعية:-

أ/ البنوك التجارية:_

وهي البنوك التى تعتمد على ودائع الافراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بأشعار ، وأعاده استثمارها لفتات قصيرة الجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية ، ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف وتحصيل الوراق التجارية ، وخصمها أو التعليق بضمانها ، وشراء وبيع الأوراق المالية فضلاً عن لإصدار خطابات الضمان ، وفتح الإعتمادات المتدنية وغيرها من الخدمات المصرفية.[2]

ب/ بنوك الادخار المشتركة :-

وهي بنوك تعتمد على الودائع في الحصول على الموارد ، تستخدم تلك الموارد في تقديم قروض عقارية ، وهيكلها يقترب من التعاونيات من حيث أن المودعين يمتلكون البنك ونظراً للخسائر التى حلت بها من وراء تقديم القروض العقارية فقط، فلقد سمح لها القانون لإصدار ودائع شبكية وتقديم قروض أخرى غير القروض العقارية .

ج/ اتحادات الائتمان:-

---

[1] نوزار الهيتي، مقدمة في الأسواق المالية ، (عمان : دارالمناهج للنشر والتوزيع ،2001م) ، ص36

[2] د/ خالد أمين ود/ اسماعيل إبراهيم ، إدارة العمليات المرفية (عمان: دار وائل للنشر ، 2011م) ، ص23.

هي عبارة عن مؤسسات اقتراض تعاونية صغيرة جداً ومنظمة حول مجموعة اجتماعيه معينة، فأعضاء الاتحاد هم عمال مؤسسة معينه وتعبئ الموارد من الودائع ، وتقدم قروض استهلاكية ، ولقد سمح القانون لها بإصدار ودائع شبكية وتقديم قروض عقارية.[1]

2/ المؤسسات الاستثمارية :-

ويتكون هذا النوع من المؤسسات المالية والوسطية من شركات التمويل والصناديق المشتركة للسوق النقدى وفيما يأتي توضيحاً موجزاً عن كل منها:-

أ/ شركات التمويل :-

تقوم هذه الشركات بتجميع الموارد عن طرق بيع أوراق تجارية وإصدار أسهم وسداد ، وتقديم قروض إلى المستهلكين الذى يشترون أثاث أو سلع معمرة أو أدخال

التحسينات على مساكنهم ، كما تقدم قروض إلى مؤسسات العمال الصغيرة وبعض شركات التمويل قد تنظم بواسطة الشركة الآم التى تتبعها شركة التمويل فمثلاً شركة أئتمان مازدا للسيارات تقدم قروض للمستهلكين لشراء السيارات من شركة مازدا.

ب/الصناديق المشتركة :-

تقوم هذه المؤسسات المالية الوسطية بتعبئة الموارد عن طرق بيع أسهم إلى كثير من الإفراد وأستخدام مواردها في شراء محفظة متنوعة من الأسهم والسندات وتسمح هذه الصناديق لحاملي أسهمها بأن يخفضوا تكاليف الاستثمار المالي وتخفيضاً المخاطر من خلال تنويع محفظة أصول الصناديق ذاتها.

3/المؤسسات التعاقدية :-

تتكون المؤسسات التعاقدية من شركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي وهي مؤسسات مالية وسطية تجمع مواردها على فترات ودرية وعلى أساس تعاقدى وهذه المؤسسات تستطيع التنبؤ بدرجة معقولة من الدقه بمقدار ما ستفعله من موارد لصالح المنتفعين في السنوات المقلبة ومن ثم فأن هذه المؤسسات لا تنزعج كثيراً مثل مؤسسات الإيداع حول التدفق الخارجي لمواردها.[2]

ومن اهم المؤسسات التعاقدية :-

---

[1] نوزاد الهيتي، مرجع سابق ، ص ص 37 -38.

[2] المرجع السابق ، ص ص 38-39

تعتبر شركات التأمين نوع آخر من المؤسسات المالية التى تساهم في توفير الموارد المالية وتنمية الوفي الإدخارى ، فشركات التأمين لها دور مزدوج فالى جنب قيامه بتقديم خدمة التأمين لم يطلبها ، فهي مؤسسة مالية تتلقي الاموال من المؤمن لهم ، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل عنهم مقابل عائد، ئأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وأيضاً

شركات وصناديق الاستثمار ، وشركة التأمين يمكنها أن تحقق قدراً من الارباح طالماً ايها تقوم بتحليل ودراسة البيانات للخاصة بالمؤمن لهم أى العملاء وذلك على اسس علمية سليمة مما يمكنها من حساب وتقدير الأقساط بصورة عادلة والمطلوب . خصمها ، ايضاً الوفاء بالتزاماتها قبل المؤمن لهم. بدفع التعويضات المستحقه لهم.[1]

أيضاً من العوامل التى تساعد شركات التأمين على تحقيق الرباح هو السعي بتوزيع المخاطر على أكثر عد ممكن من الشركات المحلية والعالمية وهو ما يسمي باعادة التأمين والاشتراك في التامين.[2]

ب/ **السماسرة وتجار الوراق المالية**

السمسار هو وسيط في سوق الوراق المالية ويعمل كوكيل للمتسمر ين الماليين عند شراء أو بيع الأوراق المالية فوظائفهم تقتصر على المقابلة بين رغبات البائعين وبين رغبات المستثمرين نظير الحصول على العمولة أما التاجر فيربط بين البائع والمشترى بأن يقف مستعداً لشراء أو بيع الأوراق المالية عند أسعار معينة .

4/ **مؤسسات سوق الاوراق المالية :-**

سوق الأوراق المالية هو السوق الذى يتم فيه أصدار وتداول الاسهم والسندات وحتي يعمل هذا السوق بصورة كفوءة فأنه يستدعى توفير عدة مؤسسات مالية وسطية تشتمل على سماسرة الأوراق المالية والتجار وبنوك الاستثمار والبورصات المنظمة.[3]

سابعاً : مزايا المؤسسات المالية :-

توفر المؤسسات المالية العديد من المزايا التى يمكن أجمالها فيما يلي:[1]

---

[1] عبدالغفار حنفي ، مرجع سابق ، ص 331.
[2] المرجع السابق ، ص 332.
[3] نوزاد الهيتي ، مرجع سابق ، ص ص 40 -41

[1] نوال حسين عباس ، مرجع سابق ، ص ص 12-13.

1/ **حشد وتجميع المدخرات الصغير** : إذا تقبل مؤسسات الوساطة المالية المدخرات الصغيرة من مجموعة كبيرة من المدخرين ثم توجه هذه الموال يمنح القروض الكبيرة أو الاستثمار في مجالات النتاج المختلفة وذلك مقابل عائد مادى معقول .

2/ **توزيع المخاطر:** تقوم مؤسسات الوساطة المالية باستثمار الأموال فى أصول متنوعة ومختلفة من حيث العائد والمخاطر ، وهي بذلك تحقق مزايا التنوع من حيث قيمة واستقرار العائد المادى وفي ذات الوقت تحقق عامل الأمان وتقليل المخاطرة الذى يسعي اليه المدخرون.

3/ **اقتصاديات الحجم في مجال توفير المعلومات وتقيم معالم الاستثمار :**

نسبة لكبر حجم بعض مؤسسات الوساطة المالية وارتفاع عدد المتعاملين معها تستطيع هذه المؤسسات أن تستعمل مواردها المالية الكبيرة في تقديم العديد من الخدمات

المالية لعملائها في مجالات توفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة ، ومتابعة وتقييم النشطة الاقتصادية المختلفة التى تم ألاستثمار فيها.

4/ **تخفيض تكلفة عقد الصفقات المالية :-**

أن اقتصاديات الحجم والمجال التى تتمتع بها معظم مؤسسات الوساطة المالية تساعد على تخفيض تكلفة عقد الصفقات المالية المتعاملين معها ، ان تستطيع هذه المؤسسات تن تقوم بتوزيع تكاليفها الثابتة وأيضا المتغيرة على عدد كبير من الوحدات

مما يؤدى إلى تخفيض تكلفة عقد الصفقات المالية لكل وحدة من هذه الوحدات ، كما يؤدى إلى تخفيض تكلفة الوحدة من إجمالى تكاليف توفير الخدمات المالية المقدمة لعملاء.

5/ **خلق سوق للأوراق المالية المصدرة بواسطة الشركات والمؤسسات المختلفة :**

تقوم المؤسسات شبه المالية كبنوك الأستثمار وسماسرة الاوراق المالية بتسهيل عملية إصدار وتداول الأوراق المالية ، إذا تعمل هذه المؤسسات كوسيط بين بائعي ومشترى الاوراق المالية مما يؤدى الى خلق التعامل الأولى في أسواق هذه الأوراق.

ثامناً: المؤسسات المالية والنظام المالى :-

تعتبر المؤسسات المالية وغيرها من الوسطاء جزء من النظام المالي الذى يخدم المجتمع حيث يتكون النظام المالي من شبكة من السواق المالية والمؤسسات المالية والشركات، والعائلات ، ورجال الأعمال ، والحكومة وهي تكون هذا النظام وتنظم وتضبط عملياته وتراقبه.[1]

مما سبق تلاحظ الباحثه ان للمؤسسة المالية دور هام في الإقتصاد الوطنى أو حتى العالمي خصوصاً مع التطورات الأخيرة مثل دخول أقتصاد السوق وظاهرة العولمه الخ ، فقد زادت أهميتها ولقد دون أهدافها أصبحت تتطلب دقه كبيرة ، كما أنه على المستثمرين التصرف بعقلانية مع الأوضاع الجديدة ، والأهتمام بجميع وظائف المؤسسة المالية فكل منها دورها وأهميتها فنجاح المؤسسة المالية يتوقف على جميع الوظائف والنشاطات.

[1] عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ، ص 15.

المبحث الثاني
ربحية المؤسسات المالية

تمهيد :

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الأساسي التى تسعي إليه المشروعات بكافة أنواعها المالية منها وغير المالية ، غير أن تعظيم الأرباح في المؤسسات التي تتخذ من الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين عملاً لها تقيده اعتبارات عديدة بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى الاعتبارية التي تفيد المشروعات الأخرى ، فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الاستخدام الأمن للأموال ، وضمان حقوق المودعين قيود إضافية تعد من فكرة المؤسسات المالية على تعظيم الأرباح.[1]

وقد يواجه المدير المالي مسئولية ذات شقين عند مساهمته تحقيق هدف الإدارة المالية إلا هو زيادة ربحية وقيمة المؤسسة والذى ينعكس فى ارتفاع أسعار أسهمها ، فمن ناحية يقع عليه عبء توفير الأموال اللازمة بدفع الفواتير والديون والتى تتطلب التخطيط وتقدير المقبوضات والمدفوعات النقدية ، ومن ناحية أخرى يقع عليه مسئولية الحصول على الأموال ورقابة استخدام وتوزيع هذه الأموال بين الأستثمارات المختلفة بما يحقق أفضل عائد ممكن، ورغم أن المحافظة على سيولة كافية لمقابلة الالتزامات يؤدى إلى تخفيض الأخطار التى تواجه المنشأة ومالكيها ، الا أنه ينبغي على المدير المالي أن يبذل كل جهد حتى تتمكن المنشأة التي أن يعمل بها ، من تحقيق الأرباح ويتحقق ذلك بتوجيه النقدية المتاحة إلى أفضل الاستخدامات والاستثمارات ولذلك يتطلب زيادة قيمة المنشأة أو المؤسسة بالضرورة الموازنة السليمة بين الهدفين الفرعيين للأوراق المالية وهما هدف السيولة وهدف الربحية.[2]

أولاً : مفهوم الربح:-

أن تعريف الربح الذى أستخدمه شركة (سيجما) بشكل ناجح على مدار 20 عاماً تقريباً هو : (ناتج تغيير يتم إدراكه من قبل المساهم باعتباره ناتجاً إيجابياً).

---

(1) عبدالحليم محسن، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، (عمان : جمعية عمال المطابع التعاونية 1994م) ص 21.

(2) وجدى حامد حجازى ، تخطيط وأدارة السيولة النقدية (السكندرية : دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ، 2010م) ص197.

يعتبر هذا التعريف مختصراً وسهلاً في تذكره ، ولكنه يضم في الوقت نفسه جميع العناصر الأساسية ، وهو يميز بين الربح أى الناتج الإيجابي وبين التغير الذى يحقق هذا الناتج الإيجابي ، فالتغير يستهلك موارد ويكلف أموالاً ويتطلب إدارة أما الأرباح فتمثل النواتج المحققة على سبيل المثال ، زيادة المبيعات ، زيادة رضا العميل ، ورفع الروح المعنوية لفريق العمل) وعلى الرغم من أنه لا يمكن تحقيق مثل هذه الأرباح بشكل مباشر . ومن ثم ليست لها تكلفة مباشرة فأن من المهم إجراء عملية قياس للتأكد من أنها قد تم تحقيقها بالفعل ، لكي يمثل اى ناتج ربحاً بالنسبة لمساهم معين ، يجب أن يدركة كناتج إيجابي أما أذا كان المساهم يرى الناتج سلبياً فأنه يمثل خسارة لذلك فأن الربح ليس مطلقاً بل يرتبط دائماً بمساهم قد يتمثل في المؤسسة بأكملها.[1]

كما يعرف بأنه صافي التدفق النقدى الناتج عن إستثمار مبلغ معين. أى زيادة قيمة مبيعات المنشأة من السلع والخدمات على تكاليف عوامل النتاج المستخدمة في إيجاد السلع ونقلها وخزفها وتسويقها ، فالربح هو الفائض عن التكاليف أو الربح هو الإيرادات ناقص التكاليف.

وهنك نظريتان لتحديد صافي الربح هما :-

(1) نظرية صافي الربح الشامل:-

تعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية بتحديد صافي الربح سواء كانت عناصر تشغيلية أو غير تشغيلية مثل الأرباح التى تجنبها المنشأة من موارد لا علاقة لها بالعمل الذى تقوم به زو التكاليف التى تتكبدها في نواحي لا علاقة لها بالعمل الأساسي الذى تقوم به مثل الأرباح أو الخسائر التى تتكبدها عند بيعها لأصل ثابت.

(2) نظرية صافي الربح الناتج من العمليات التشغيلية الحالية :-

تأخذ عناصر الإيرادات والتكاليف التشغيلية فقط بعين الاعتبار لأنها هي التي تمثل العوامل المهمة والضرورية في تحديد صافي الربح لأن النواحي التشغيلية هي التى تقيس قدرة المنشأة على توليد الأرباح مما يجعل المقارنة مع منشات أخرى أو مقارنة نتائج سنة معينة بنتائج سنوات أخرى لنفس المنشأة وعملية منطقية ، كما أن صافي الربح في هذه الحالة يمكن أن يكون معياراً سليماً لقياس كفاءة التشغيل في المنشأة ويطلق على هذا الربح الربح التشغيلي.[2]

---

[1] د. خالد العامرى ، إدارة الموارد بنجاح لرفع معدل الأرباح ،(الأسكندرية : دار الفاروق للأستثمارات الثقافية ، 2009م) ، ص145.

[2] د. زياد رمضان، اساسيات في الادارة المالية 0 (عمان : دار صفاء للنشر ، 1994م) ، ص 87.

مما سبق يمكن تعريف الربح من وجهة نظر الباحثة بأنه مقدار المكسب التجارى من المشروع التجارى أو الصناعي ، ويختلف مفهوم الربح للمشروعات السابقة فيكون الربح في المشروعات التجارية عادة هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات ويكون هو الفرق بين الدخل والتكاليف في المشروعات الصناعية فيكون على العموم مفهوم الربح هو (الفرق بين الإيرادات والمصروفات) فذا كان موجباً يكون هناك ربح وأذا كان سالباً تكون هناك خسارة .

ثانياً : الفرق بين مفهومي الربح والربحية :-

للوقوف على التفرقة بين مفهوم كل من الربح والربحية لابد من دراسة مفهوم كل منها:-

(1) الربح:- للربح عدة مفاهيم نورد منها :- [1]

أ/ المفهوم المالى للربح :

يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك الربح الذى لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التى يتم تحقيقها في لمشاريع المماثلة والتى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر ، ولتحقيق هذا لربح لآبد للإدارة المالية أن تحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من تحقيق عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها تحصيله من أستثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر ، وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم ومدى جدوى الأستثمار في هذا المجال أو ذاك.

ب/ المفهوم الاقتصادي : لقد تعددت المفاهيم الاقتصادية لدخل عند الاقتصاديين الا انها ترجع في مجملها إلى منهجين رئيسين هما :-

- منهج بارفنج فشر :

وطبقاً لهذا المنهج فأن الدخل يشتمل على ثلاثة مفاهيم أولها مفهوم الدخل المعنوى والذى يتمثل في الإشباع الذى يحصل عليه الفرد خلال فترة معينة ، ثانيهما مفهوم الدخل الحقيقي ويتمثل في ذلك القدر من السلع والخدمات التى يستهلكها الفرد لإشباع حاجاته ورغباته وثالثهما مفهوم الدخل النقدى ويتمثل في التدفقات النقدية الصافية التى يحصل عليها الفرد خلال فترة معينة لتغطية حاجاته الأستهلاكية .

منهج جون هيكس :

---

[1] عباس مهدى الشيرازى ، نظرية المحاسبة (الكويت :دار السلاسل للطباعة والنشر ، 1990م) ص22.

وطبقاً لهذا المنهج فأن الدخل يتم تحديده بما يضمن المحافظة على رأس المال ، والمحافظة على رأس المال من وجهة نظر هيكس يعني المحافظة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والمحافظة على القدرة على إنفاق نفس القدر في الفترات المقبلة والتى تقاس بوحدات قيم حقيقية.

ولقد عرف الاقتصاديون الدخل بأنه :.

مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الإقتصادية خلال فترة معينة).[1]

وفي تعريف أخر بأنه الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التى يمكن توزيعها على مالكى المشروع في نهاية الفترة دون أن تؤثر على رأس المال المستثمر ويحتسب الدخل الإقتصادي بموجب المعادلة التالية :-

الدخل الإقتصادى = صافي الأصول في نهاية الفترة = (صافي الصول في بداية الفترة + إضافات رأس المال خلال الفترة – توزيعات الأرباح خلال الفترة).[2]

ج/ المفهوم المحاسبي :-

ويعي الفرق بين الإيرادات المحققة من قبل الوحدة الإقتصادية خلال فترة زمنية معنية والمصروفات التى تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة وبالتالي فالربح المفهوم لمحاسبي يحسب من خلال طرح التكاليف التى أنفقت من أجل الحصول على الإيرادات من الإيرادات خلال نفس الفترة الزمنية وهو ما يعرف في علم المحاسبة مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات.

وقد عرف المفهوم المحاسبي الدخل (الربح) بانه الفرق بين الإيرادات المحققة الناشئة عن العمليات خلال الدورة المحاسبية ، وما يقابلها من تكلفة تاريخية ويتضمن هذا التعريف خمس سمات أساسية هي:-

- يعتمد الربح المحاسبي على العمليات الفعلية للمشروع.
- يعتمد الربح المحاسبي على فرض الدورية ، وأن قائمة الدخل تمثل الانجاز المالي للمشروع خلال فترة معينة.
- يتطلب الربح المحاسبي قياس المصروفات بناءً على التكلفة التاريخية .
- يتطلب الربح المحاسبي مقابلة الإيرادات المحققه خلال الفترة المالية بالنفقات ذات الصلة.[1]

---

(1) مفلح عقل ، مقدمة في الإدارة المالية (عمان ك معهد الدراسات المصرفية ، 1989م) ، ص41

(2) وليد االحيالي ، المحاسبة المتوسطة ،(عمان : دار حنين للطباعة والنشر ، 1996م) ، ص 65

(1) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ،(عمان : دار وائل للنشر ، 2003م) ص ص 242 -243.

مصادر الإيرادات :-

أن الإيـرادات التـى تحققهـا المنشـاة' أمـا أن تكـون إيـرادات ناتجـة عـن النشـاط العـادى للمنشأة أو فرعية أو عرضية أو رأسمالية وفيما يلي توضيح لهذه الأنواع :- [2]

(1) الأربـاح الإراديـة : وهـي الإيـرادات الناتجـة عن العمليـات الأساسية للمنشـأة مثل منـح التسـهيلات واسـتمارات فـي أوراق ماليـة والمصـارف تباشـر هـذه العمليـات بصـفة متكـررة ومنتظمة باعتبارها الغرض الأساسي الذى من أجله أنشئت .

(2) الإيرادات الثانوية (الفرعية):-

وهـي الإيـرادات التـى تأخـذ شـكل التكـرار والدوريـة ولكنهـا تنـتج عـن عمليـات لا تـدخل ضمن النشاط السياسي للمنشأة مثل إيجار العقارات التى تملكها المنشأة .

(3) الإيرادات العرضية :

هـي تلـك الإيـرادات الناجمـة عـن عمليـات عرضـية غيـر متكـررة وأن تكـررت لا تكـون منتظمة ولا تدخل أساسا ضمن النشاط الأساسي للمنشأة أو من عمليات إعادة تقييم الأصول.

2/ **الربحية :-**

(أ) مفهوم الربحية :-

يمكـن تعريـف الربحيـة بأنهـا عبـارة عـن العلاقـة بـين الأربـاح التـى تحققهـا المنشـأة والأستمارات التى ساهمت في تحقيق هذه الأرباح والربحية تعتبر هدفاً للمنشاة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية . وتقاس الربحية أما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات وأما من خلال العلاقة بين الأرباح والأستثمارات التى ساهمت في تحقيقها ، علماً بأن المقصود بالأستثمار هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.[3]

ثالثاً: كيفية تحسين الربحية :-

سبق أن ذكرنا أن تحقيق الربح بل تعظيمه لأقصي حد هو الهدف الأساسي لأى منشأة، وذكرنا أن الربح الذى تسعي اليه المنشات هو الربح المحاسبي الذى يعبر عنه بزيادة قيمة مبيعات المنشأة من السلع والخدمات عن تكلفة أنتاج هذه السلع والخدمات ونقللها وتخزينها وتسويقها ، اى هو الفائض عن التكاليف ، كما ذكرنا أن هناك اختلافا بين مفهومي الربح والربحية وبينا ان الربحية معينه بالعلاقة بين الربح والمبيعات والاستثمار التي تساهم في تحقيقه وهي تقاس اما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات وأما من خلال العلاقة بين الأرباح والأستثمارات أى عن طريق

[2] مفلح عقل ، مرجع سابق ، ص 41.
[3] المرجع السابق ، ص42.

ما يعرف بالقوة الإرادية أو ما يعرف بالعائد على الاستثمار أو العائد على أموال أصحاب المشروع، ويستند معيار القوة الإرادية الذى يقوم على قياس الربحية من خلال العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التى ساهمت في تحقيقيه على متغيرين رئيسين هما :-

أ/ هامش الربح أو ما يعرف بمعدل العائد على كل دينار من المبيعات وهو يساوى صافي المبيعات مقسوماً على صافي الموجودات .

ب/ قدرة الأصل على توليد المبيعات أو ما يعبر عنه بمعدل دوران الأصول وهو يساوى صافي المبيعات مقسوماً على صافي الأصول.

وتتوقف فعالية هذين المتغيرين على طبيعة النشاط الذى تمارسة المنشأة ففى بعض المنشأت ينخفض هامش الربح ويرتفع معدل دوران الأصول ويحدث العكس في منشأت أخرى، ويدل انخفاض هامش الربح على انخفاض سعر البيع أو أنخفاض حجم المبيعات أو أرتفاع التكاليف كما يدل أرتفاع معدل الدوران على زيادة كفاءة المنشأة في أستخدام أصولها ، ولا تختلف معادلة القوة الإرادية عن معادلة العائد على الأستثمار تكون موجودات المنشأة تعبر عن الأموال المستثمرة فيها كما لا تختلف عن معادلة العائد على حقوق المالكين بإعتبار ان هذه الحقوق
تتمثل في رأس المال المدفوع مضافاً اليه الاحتياطيات والأرباح غير الموزعه وهي تساوى الموجودات ناقصاً الديون.[1]

أن تحسين القوة الإيرادية أو معدل العائد على الاستثمار أو العائد على أصحاب المشروع يمكن أن يتم عن طريق تحسين مكوناته وهما هامش الربح ومعدل الدوران ، ويمكن تحسين هامش الربح عن طريق توسيع الفجوة بين عائد المبيعات والتكاليف وذلك عن طريق زيادة المبيعات وتخفيض التكاليف أذ يمكن زيادة المبيعات بأتباع سياسات بيعيه مشجعه مثل القيام بحملات أعلانية ومواكبة التغيرات فى أذواق المستهلك ومنح الخصم وغيرها ، كما يمكن تخفيض التكاليف عن طريق التاثير على المصاريف الإدارية كالرواتب والإجور ومصاريف المياه والكهرباء والتلفون والضيافة والسفر وغيرها ، كذلك يمكن تخفيض التكاليف عن طريقه تخفيض التمويل وذلك باللجوء إلى مصادر التمويل المناسبة من حيث المدة وسعر الفائدة . وباللجوء إلى أساليب تحقيق الوفر في الضريبة وأتباع سياسات معينة للاستهلاك أما تحسين معدل دوران الأصول وزيادة قدراتها على توليد المبيعات فيرتبط بحسن أختيار الأصول التى سيتم توظيفها في المنشأة بحيث تمكن من زيادة المبيعات خاصة وأن هذا الأختيار للأصول

[1] عبد العزيز عبدالرحيم سليمان ، التمويل والإدارة المالية في منشأة الأعمال (الخرطوم : ب : ن ،2004م) ، ص ص 99 -100.

يتأثر بعدة عوامل مثل تكلفة حيازتها سواء كان بالامتلاك أو الإيجار وبطول فترة هذه الحيازة وبسياسة الاستهلاك المتبعة في المنشأة أو أن كل عامل من هذه العوامل قد يؤدى إلى اختلاف في معدلات الدوران.[1]

رابعاً : معايير الربحية :-

تعتبر الربحية النتيجة النهائية لمجموعة السياسات والقرارات وتستخدم مقاييس الربحية لتقييم اداء المؤسسات والمنظمات عن طريق نسبة صافي العمليات إلى الاستثمارات ولقياس الربحية معايير مختلفة أهمها :[2]

(1) هامش الربح :-

يعطي هذا المعيار مؤشر للإدارة عن الربح الذى حققته كل وحد نقدية مستثمرة في المبيعات ويحسب كما يلي:-

هامش الربح = صافي العمليات

المبيعات

(1) القوة الإيرادية :-

وهي قدرة المنظمة على توليد الأرباح خلال فترة زمنية محددة جراء استخدامها للموارد المتاحة ، ويعبر معيار القوة الإرادية عن كفاءة استخدام الموارد ويتم قياسه كما يلي:-

القوة الإرادية = صافي العمليات قبل الفوائد

إجمالى الاستثمارات

(3) العائد على الاستثمار :-

يعبر هذا المعيار عن مدى فاعليه استخدام الموارد (الأصول) المتاحه ومقدار الأرباح التي حققتها هذه الموارد أي العائد على الأصول المستخدمه ويقاس كما يلي:-

العائد على ألاستثمار = صافي العمليات بعد الضرائب

إجمالى الاستثمارات

(4) عائد حقوق الملكية :-

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 100-101.

[2] د. النعيم حسن ، اروى عبدالحميد ، إدارة الجودة الشاملة ، (الخرطوم : هيئة الخرطوم للصحافة والنشر ، 2008م) ص ص 21-22.

يقاس العائد على حقوق الملكية (استثمار المساهمين) بقسمة صافي العمليات بعد الضرائب على حقوق الملكية وفقاً للمعاملة التالية :-

العائد على حقوق الملكية = صافي العمليات بعد الضرائب

حقوق الملكية

خامساً: مسئولية تحقيق الأرباح :-

أذا نرى من سيكون المسئول عن تقديم الهدية النهائية المتمثلة في تحقيق العائد المخطط له تقع مسئولية تحقيق الأرباح الأخيرة على عاتق راعي البرنامج أو الراعي المسئول الأول، وهي المسئولية التى تنتقل في بعض الأحيان إلى مؤسس برنامج التغير الذى تقع على عاتقه أيضاً مسئولية إحداث التغيير ، غير أنه من الممكن أيضاً أن تنتقل المسئولية إلى أبعد من ذلك بحيث يتحملها الأشخاص المنوط بهم إدارة التغيير ويجب ان تضع عملية توزيع المسئوليات في الحسبان مخطط عناصر تحقيق الأرباح في بعناية شديدة ساعية لاستفادة منه ، وعلى الرغم من احتمال تفويض المسئوليات لآخرين فأنه لا يمكن مطلق إقصاء مسئولية تحقيق الأرباح عن الرعاة المسئولين الأول ، ومن ثم سيكون مؤسس برنامج التغيير بالنيابة عن الراعي مسئولاً عن البرنامج ككل، متضمناً عناصر الدعم وتغيرات نمط العمل والأرباح . وستنتقل المسئولية عن عناصر الدعم إلى مديرى مشروعات عناصر الدعم ، بينما ستنتقل المسئولية عن تغيير نمط العمل إلى مديرى وحدات العمل الجاري أحداث التغير فيها .

الجدير بالذكر ان المساهمين كافة يتشاركون معاً في تحقيق الأرباح بدءاً من العاملين في وحدات العمل، مروراً بمديريهم ووصولاً الى مؤسس برنامج التغيير المسئول عن تنسيق عملية تقويم عناصر الدعم وتغيرات نمط العمل معا ويمكن لمؤسس البرنامج أيضاً تنسيق ودمج عمليتي متابعه الأرباح واعداد التقارير بها، في بعض الحين تستغرق المؤسسات وقتاً طويلاً كي تعي اهمية هذه الأدوار ودلالاتها العملية ، فربما تكون مسئولية تحقيق الأرباح جديدة وقد ينتاب الأفراد حيالها شعور بالشك والريبة[1]

وغالباً ما يرجع ذلك إلى الفهم المحدود لبعض الموضوعات والقضايا أو الإدراك المحدود لبعض من الأدوات والوسائل المتاحه لمساعدتهم .

ولدعم هذه الإدوار وزيادة الثقة في تحقيق الأرباح فأنني أؤيد بشدة وجود دور أضافي الاوهو دور الفرد القائم على تسهيل عملية تحقيق الإرباح ، وأن الغرض من دور الفرد القائم

[1] خالد العامرى مرجع سابق ص ص 89-91.

على تسهيل عملية تحقيق الإرباح هو توفير الدعم والتحرى للبرامج في مجال تحقيق الأرباح ، وأن مثل هذا الدور في أيه مؤسسة يعد عامل نجاح لاغني عنه بالنسبة لتحقيق الإرباح بشكل فعال.[2]

سادسا : العوامل المؤثرة على الربح:-

يتأثر الربح بعدد من العوامل التى قد تؤدى إلى زيادته أو نقصانه ومن أهم هذه العوامل.[3]

1.أن مقدار الربح يرتبط بشكل أساسي بمقدار النتائج والإيرادات الناجمة عن المبيعات أو النشاطات التجارية الأخرى التي تمارسها المنشأة فمع زيارة المبيعات مثلاً يمكن أن يزداد الربح كما أنه يمكن أن يتعرض على للانخفاض مع تدنى المبيعات.

2.كما تمارس التكاليف والمصاريف المختلفة أثراً مماثلا على الربح ، حيث أن قلة النفقات والمصاريف والنفقات على اختلاف أنواعها تساعد على زيادة الربح بينما ارتفاع المصروفات والنفقات تساهم في تخفيضات مقدار الأرباح.

3. أن لمقدار السيولة النقدية المتوفرة ورأس المال العامل والثابت أثراً على زيادة الإرباح أو نقصانها فقد يؤدي توفر السيولة الى أمكانية الإستفادة فرص متاحة للاستثمار أو الحصول على بعض المسوحات النقدية والكمية فهذا يؤدى إلى زيادة الربح أو الحصول على الآت وأصول ثابته متطورة من خلال راس المال الثابت يمكن أن يزداد الإنتاج وتتحسن نوعيته وقد يكون لرأس المال العامل دوراً سلبياً على زيادة الربح.

4. الأسعار السائدة وتغيراتها أن قيمة المبيعات ترتبط بمستوى الأسعار فعندما تكون أسعار منتجات المنشأة مرتفعه فإنها تحصل على أرباح أكبر من الحالة التى تكون أسعار منتجاتها منخفضة ، ولاشك أن تحقيق سعر مرتفع في السوق يتطلب من المنشأة أن تسعي الى تحسين نوعيه منتجاتها وتقديم شروط مناسبة للزبائن.

5. سياسة الإستهلاك التى تتبعها المنشأة أن سياسة الإستهلاك السريع تترافق غالباً بانقطاع مخصصات عاليه للأستهلاك وهذا يؤدى الى ظهور الإرباح بشكل أقل مما لو تم أتباع سياسة الأستهلاك الثابته.

6.معدل الضريبة المفروض على الإرباح = أن ارتفاع الضريبة يؤدى الى إقتطاع إقساط أكبر وهذا يؤدى إلى تخفيض صافي الربح المتبقي.

---

[2] المرجع السابق ، ص ص 91-92.

[3] كنجو عبود كنجو ، الإدارة المالية ،(عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر ، 1997م) ص ص 103 -105.

7. الإعلانات والتحويلات التى تتلقاها المنشأة تساعد على زيادة الإرباح بينما على العكس من ذلك تنخفض إرباح المنشأة عندما تلتزم بتقديم بعض الإعانات للغير.

8. الاحتياطات المحجوزة في المنشأة تؤثر على مقدار الربح القابل للتوزيع.

9. أن كثر ة العوادم والتوالف تؤدى إلى تخفيض الإرباح.

10. التطور التقني الذى توصلت اليه المنشأة حيث أن الآلات ألحديثه التى تتوفر في الفترة الحالية تساهم كثيراً في زيادة الانتاج وتخفيض التكلفه وتساعد بالتالي على تحقيق عوائد مناسبة وارباح مجديه.

11. أن للأسلوب والطريقة التى تمارسها الإدارة أثراً كبيراً في تحقيق معدلات مرتفعه من الأرباح فيقدر ما تكون الإدارة جيدة ومعتمدة على تقديرات علمية سليمة لإيراداتها ونفقاتها وبقدر ما تستطيع تخفيض التكلفة الإدارية بقدر ما تتمكن من تحقيق ارباح جيدة والعكس من ذلك النمط التقليدى للإدارة والذى لا يتوافق مع التطورات الكبيرة التي دخلت دنيا الأعمال يساهم في تدني الإرباح الممكن تحقيقها .

سابعاً: تخطيط الإرباح:-

تعتبر وظيفتا التخطيط والرقابة من المسئوليات الرئيسية للمدير المالي في أية منشأة وتتضمن وظيفة التخطيط تحليل المشكلة أو الفرصة المتاحة وتحديد أفضل البدائل للتعامل مع المشكلة أو الفرصة ، وتحليل كل بديل والتنبؤ بنتائج إتباع كل بديل واختيار أحد البدايل ووضع الخطة في صورتها النهائية والغرض من الخطة التى يضعها المدير هو تحقيق أهداف مجددة يتم على اساسها مقارنة نتائج عمليات التشغيل .

وبالتالي فأن عملية الرقابة هي قياس الأداء ، ومقارنة النتائج بالخطط ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء ولشك أن هذه العملية تتضمن اعتبارات كمية وأخرى كيفية وتلعب الإدارة المالية دوراً اساساً في عملية الرقابة من الناحية الكمية.

وتتمثل الأساليب التى تستخدم لتخطيط الأرباح وتخطيط الإحتياجات طويلة الإجل وقصيرة الأجل في اسلوب تحليل التعادل والتنبؤ المالي والميزانية النقدية التقديرية ، حيث يستخدم أسلوب تحليل التعادل في تخطيط الأرباح ويستخدم أسلوب التنبوء المالى لتخطيط الاحتياجات المالية طويلة الأجل ، كما يستخدم أسلوب الميزانيات النقدية التقديرية لتخطيط الاحتياجات قصيرة الأجل.[1]

وتعتبر نقطة البداية في عملية التخطيط هو تحليل النسب المالية ، حيث يظهر مركز المنشأة المالى وإمكانياتها ، ثم تستخدم في إعداد البيانات التقديرية المستقبلية اعتمادا على النسب السابقة لنفس الشركة اعتمادا على متوسطات الصناعة[2]

ثامناً : العلاقة بين السيولة والربحية :-

رغم أن الهدفين السابقين توأمان إلا أنهما متناقضين فنموذجياً يجب على المدير المالي مقابله التدفقات النقدية الداخليه مع التدفقات النقدية الخارجية بطريقة تمنع وجود أى أرصدة نقدية لا تدوم لها أن تبقي ويعمل في البضاعة بالمخازن ؟ المدنيين أو الأصول الثابته أو أى أصل أخر بخلاف النقدية ، ولكن هل يمكن تحقيق هذا الوضع؟ الإجابة بالضبع لا . فالتدفقات النقدية ألداخله والخارجة لا يمكن التبوء بهما بدقه : كما أنه من النادر جداً أن يتعادلا أو من ثم يلجأ المدير المالى لحماية نفسه من هذا الخطر بالاحتفاظ برصيد نقدى ، وذلك لأنه هو المسئول عن سداد الفواتير ودفع الألتزامات عندما يحل ميعادها ، وبالتالي كلما زاد من حمايته للمنشأة ضد خطير التوفق عن سداد الأتزامات

(عن طريق زيادة الرصيد النقدى) كلما أدى ذلك الى تخفيض الإيرادات المنشأة نتيجه ضياع العائد الذى كان يمكن تحقيقه باستثمار الموال العاطلة .

وإذا ساءت السمعة الائتمانية للمنشأة نتيجه لعدم مقدرتها على مقابلة التزاماتها فأن المدير المالي يكون قد فشل في القيام بإحدى مسئولياته الأولية، أما لو أحتفظ بنقدية تزيد عن اللازم فأنه يكون قد فشل أيضاً في مساهمته في تحقيق وتنمية الأرباح طويلة الأجل للمنشأة

---

[1] زينب محمد يونس ، اساسيات الإدارة المالية ، (الأسكندرية : مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، ب: ت) ، ص111.

[2] المرجع السابق ص111.

ويمثل ماسبق الموقف الذى يواجه المدير المالي عند مباشرته بعمله. ولذلك يجب عليه محاولة تحقيق هذين الهدفين معاً أو التوفيق بينهما بقدر الأمكان.[1]

تاسعاً: التوازن بين السيولة والربحية :-

أن هدف تحقيق السيولة الملائمة وتحقيق الربح الملائم هدفان متعارضان فسعي المدير المالي للحصول على الربح من توظيف الأموال وإستثمارها يجب أن لا تلفت انتباهه عن هدف السيولة علماً بأنه من المعروف أن سيولة الأصل تناسب عكسياً مع ربحية فالنقد الجاهز وفي خزانة المنشأة أصل في منتهي السيولة ولكنه عقيم بمعني أنه لا يحقق أى ربح وتتدرج سيولة الأصل تنازلياً أبتعاداً عن النقد الجاهز من حيث السيولة فالزمم المدينة أصول اقل سيولة ولكنها ذات ارباح أما من حيث الربح فهنالك مصلحه

إقتصادية كبيرة للمنشأة في زيادة حجم عملياتها من شراء بضائع أو مواد خام لتخزينها في أوقات الحاجه اليها أو لغايات المضاربة وهكذا فأن رافع الربح قد يغرى المنشأة بزيادة إستثمارتها فى هذه الأصول ولكنها لا تستطيع التمادي في ذلك لأن هناك حدود إن تخطتها فإن كيانها المالى وقدرتها على السداد بدفعات لأن ذلك قد يزيد من حجم الألتزامات التى عليها ويجمد الكثير من أموالها على شكل موجودات غير سائلة او ذات سيولة متدنية وتهدف الإدارة المالية إلى الأحتفاظ بقدر محدد من النقدية بشكل مدروس مسبقاً لإغراض النشاط التجارى ، وعند تحديد رأس المال العامل فإنه يجب دراسة عملية المبادلة بين السيولة النقدية والمخاطرة من جهة وبين الربحية من جهة أخرى ، من أجل التوصل الى القدر الذى يمكن أن يحدثه مقدار صافي رأس المال العامل على مستوى الربحية وعلي المخاطره في المنشأة أو المخاطره هى حجم الضرر الذى يمكن أن يحصل من جراء العسر المالي أو عدم توفير النقدية اللازمة ، ومن هنا فأن الإدارة المالية للمنشأة تواجه مشكلة الموازنه بين وعوامل الربح السيولة ولا توجد هناك معادلة لتحقيق هذا التوازن ، لذلك فأن التوازن بين الربحية والسيولة يعتمد على مهاره المدير المالي في توجيه الاستثمارات واستغلال فوائض الأموال وتوظيفها دون المساس بسمعه المنشأة الائتمانية ودون تجميد لا ضرورة له لهذه الأموال.[2]

---

[1] وجدى حامد حجازى ، المرجع السابق ، ص ص 197 – 199

[2] توفيق حسون ، الإدارة المالية (دمشق : منشورات جامعة دمش ، 1990م) ، ص ص 202 -204.

مما سبق تلاحظ الباحثه أن تحقيق الأرباح من أهم الإهداف التى تسعي اليها المؤسسات المالية بأنها الواحدات الإقتصادية الأخرى ، فهو أمر ضرورى لبقائها وإستمرارها وهو كذلك يعتبر المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والموزعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية فهو الغاية التى يتطلع اليها المساهمين لزيادة قيمة ثرواتهم وهو كذلك الهدف الذى تصبو اليه إدارة المؤسسة لكونه مؤشراً لقياس كفاءتها في إستخدام الموارد الموجودة لديها وتحسين راس المال.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن شركة شيكان للتامين وإعادة التامين المحدودة

المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة وأختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن شركة شيكان للتامين

تمهيد :

شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة هي إحدى شركات الهيئة الاقتصادية الوطنية التابعة لوزارة الدفاع الوطني ن ثم تأسيسها في العام 1983م وتعتبر أكبر شركات تأمين في السودان.

تزاول الشركة نشاطاتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويشرف على رقابة أعمالها من النواحي الشرعية نفر كريم من علماء الشريعة والقانون والاقتصاد.

وتقوم الشركة بالتأمين على ممتلكات القطاع العام وتتعدى بخدماتها هذا القطاع لتشمل وتقوم الشركة بالتأمين على ممتلكات القطاع العام وتتعدى بخدماتها هذا القطاع لتشمل كذلك شركات القطاع الخاص والأفراد حيث تحتل المرتبة الأولى في تأمينها بالسودان.

التأمين وفق أحكام الشريعة الإسلامية يقتضي أن يكون تأمينا تعاونيا وهو أساس العمل بالشركة حيث تعتبر الأقساط المدفوعة تبرعا في المحفظة التعاونية للشركة من قبل أصحاب الممتلكات المؤمنة " حملة وثائق التأمين" ويتم توزيع فوائض التأمين عليهم كما أنهم يمثلون بأعضاء في مجلس إدارة الشركة ويتحملون جانبا من الخسائر عند حدوثها ، ولديها ودائع استثمارية وأسهم في مؤسسات مالية معتبرة وتقوم بإجراء الدراسات والمسوحات الفنية لتقليل الخسائر كما أن لديها ستة عشر فرعا في الولايات المختلفة وهي الشركة الأولى في مجال التكافل بالبلاد. وأضافت تغطيات تأمينية شتى في مجال تأمين الثروة الحيوانية والتأمين الزراعي إضافة للتأمين الطبي كأول شركة تأمين سودانية تطرق هذا المجال.

أهم المبادئ والمرتكزات التي يقوم عليها التأمين الإسلامي:-

1/ التبرع:

عقد التأمين الإسلامي هو عقد تبرع فالقسط الذي يدفعه المشترك يعتبر مالا متبرعا به كله أو جزء منه لان التأمين التجاري يشتمل على غرر والغرر يبطل شرعية عقود المعاوضات المالية. ولما كان عقد التأمين التجاري هو عقد معاوضة مالية لذا فإن الغرر يبطله لكنه لا يبطل عقود التبرعات.

2/ المشاركة في الفائض التأميني:

بموجب هذا المبدأ يستحق المؤمن لهم " حملة وثائق التأمين" أن توزع عليهم كل أو جزء من فوائض أقساط التأمين.

3/ المشاركة في الخسارة الزائدة:

بموجب هذا المبدأ يتحمل المؤمن لهم الخسائر التي تتعدى حصيلة الشركة الموارد كل بنسبة مساهمته في الأقساط مثل استحقاقه للفوائض تماما حسب القاعدة الفقهية (الغنم بالغرم) ولذلك فإن المشترك في التأمين التعاوني الإسلامي معرض للغنم والغرم بخلاف التأمين التجاري الذي لا يجعل للمشترك نصيبا في الفائض أو المساهمة في الخسائر الزائدة.

4/ المشاركة في الإدارة:

ويتم ذلك عن طريق تأليف هيئة للمشتركين تجتمع كل عام لتناقشا تقرير الأداء وتوزيع الفائض وتنتخب من يمثلها في مجلس إدارة الشركة.

5/ عدم مخالفة أداء ونشاط الشركة في مجالات التأمين والاستثمار وخلافه لحكام الشريعة الإسلامية.

الدور الاقتصادي والاجتماعي:

ظلت الشركة تقوم بدورها في دعم النشاط الاقتصادي بالبلاد من خلال حصولها على اتفاقيات إعادة تأمين ذات طاقات استيعابية عالية وكلفة مالية معقولة مما قلل من صادر العملات الصعبة للخارج. وإضافة إلى ذلك فقد قامت الشركة بدورها في تقديم التعويضات الملاية للوحدات الإنتاجية المختلفة والأفراد الذين تعرضوا لخسائر مادية نتيجة لحودث الأخطار المؤمن ضدها، مما جعل تلك الجهات تعاود نشاطها الاقتصادي في أسرع وقت ممكن ويمثل هذا الدور التعويضي مهمتها الأساسية.

ساهمت الشركة منذ نشأتها وبفعالية في كافة أوجه النشاط الاجتماعي في البلاد وفق إمكاناتها المتاحة وذلك بتبني المشاريع الاجتماعية والصحية والدعم المباشر لمن يستحق الدعم والمؤازرة.

التغطيات التأمينية التي تقدمها الشركة:

1/ التأمين ضد الحريق:

يغطي الخسائر الناتجة عن الحريق والصواعق كما يمكن أن يشمل الأخطار الملحقة مثل أخطار الانفجار للممتلكات والمباني والمحزونات وغيرها من الأخطار الأخرى حسب رغبة المؤمن له.

2/ التأمين ضد خطر السطو:

يغطي هذا التأمين ويشمل الممتلكات المعرضة للسطو أو السرقة كالأثاثات ومحتويات المخازن والمنازل وما إلى ذلك ويمكن أن تصدر وثيقة حريق وسطو معا أو وثيقة حريق فقط.

3/ تأمين السيارات:

تغطي هذه الوثيقة المركبات " السيارات" بموجب وثيقة التأمين الشامل وهذه التغطية هي الأوسع والأفضل.

4/ التأمين الهندسي:

يغطي هذا النوع من التأمين أعطال الماكينات وانفجار الغلايات وكذلك الأخطار التي تصيب الأجهزة الالكترونية والحاسبات الآلية إضافة للأخطار التي يتعرض لها المقاولون.

5/ التأمين البحري:

تغطي وثائق التأمين البحري البضائع المنقولة جوا بحرا أو برا من الموقع المعدد لبداية الرحلة إلى نهايتها.

6/ تأمين الحوادث المتنوعة:

هذا النوع من التأمين يشمل عدة تغطيات وهي:

أ- تأمين إصابات العمل ب- تأمين الحوادث الشخصية

ج- تأمين المسئولية المدنية د- التأمين على النقد

هـ - التأمين ضد خيانة الأمانة و - تأمين الزجاج

ز- تأمين السطو

7/ **التأمين الزراعي:**

تعتبر شركة شيكان للتأمين أول شركة تأمين في السودان تقوم بإدخال هذا النوع من التأمين رغم المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها حيث قامت بتأسيس إدارة متخصصة في هذا الفرع من التأمين منذ العام 1993م انطلاقا من قناعتها بحاجة الإنتاج الزراعي والحيواني للحماية التأمينية باعتباره العمود الفقري للاقتصاد السوداني.

8/ تأمين البترول:

9/ تأمين الطيران:

الشركة لديها خبرة واسعة في مجال تأمين الطيران حيث أنها تقوم بالتأمين على أساطيل الطيران أن الكبرى مثال الخطوط الجوية السودانية وطائرات الوحدات الحكومية الأخرى.

10/ التكافل:

يعتبر هذا النوع من التغطيات من أهم أنواع التأمين التعاوني الإسلامي إذ يقوم بتوفير مال التكافل لأسرة المتضرر أو بضمان مستقبل أبنائه وضمان دخل ثابت له في حالة عجزه الكلي الدائم عن الكسب أو مرضه مقعدا أو عند وفاته وقد أولت الشركة خدمات التكافل اهتمامها وسعت لتطويرها لتستوعب أغلب حاجات المجتمع.

11/ تقليل الخسائر:

هذه إحدى إدارات الشركة المتخصصة التي تقوم بإجراء المسوحات المختلفة لكافة المنشآت التي يتم تأمينها وتهدف إلى تخفيض تكاليف الخسائر في الممتلكات وعلى تقليل الحوادث أو منعها وذلك بالتعرف على مواقع الخلل وسد الثغرات وزيادة الاحتياطات اللازمة.

12/ إدارة المطالبات:

تمثل إدارة المطالبات الواجهة الحقيقة التي تؤكد مصداقية شركات التأمين في الإيفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم لأن ما يقدم من هذه الشركات لجمهور المتعاملين معها ما هو إلا مجرد وعود والتزامات بتعويضهم فيما يلحق بهم من إصابات أو أضرار للممتلكات المؤمن عليها لذلك فإن إدارة الشركة تولي اهتماما خاصا بسداد مطالبات عملائها بأقصى سرعة ممكنة لتطوير العمل بها بداء باختيار أفضل العناصر وانتهاء تسعى بتوفير الاحتياطات المادية اللازمة لسداد التعويضات.[1]

[1] إصدارة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة الخرطوم، ص ب 10037

المبحث الثاني
إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد :

أولاً :**أداة الدراسة** :

تم تصميم الإستبانه بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في هذا المجال، وكذلك بعض أصحاب الخبرة في مجال المحاسبة ، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة ، وقد تم تحكيم الاستبانه من قبل ذوى الخبرة.

تم توجيه الإستبانة إلى عينة تتكون من 50 فرد من الموظفين بشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة وتتكون الإستبانة من جزأين :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين (العمر ، المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، الوظيفة ، سنوات الخبرة) وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلات وتخصصات ووظائف وخبرات المبحوثين.

الجزء الثاني يتضمن أسئلة الفرضيات كلا علي حده.

عبارات الإستبانة :

تم توجيه عبارات الإستبانة على الموظفين بشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة (عينة الدراسة) وقد احتوت الإستبانة على (15) سؤال و على كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الإستبانة على فرضيات الدراسة الثلاث، وقد اشتملت كل فرضية على عدة عبارات.

صدق وثبات الإستبانة :

تم اختبار ثبات عبارات الإستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ الاحصائى وقد كانت النتيجة 0.72 من 1 وهذا يدل على ثبات عبارات الإستبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- المنوال.
- اختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني

تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الإستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحثة لهذا الغرض ، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1 2 3 4 5) على الترتيب . واعد الباحثة الجداول والأشكال البيانية اللازمة لكل سؤال في الإستبانة كما يلي :

أولاً : تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة :

1/العمر :

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
35_25 سنه	26	%52
45_35 سنه	13	%26
55_45 سنه	3	%6
55 سنه فما فوق	8	%16
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (1/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

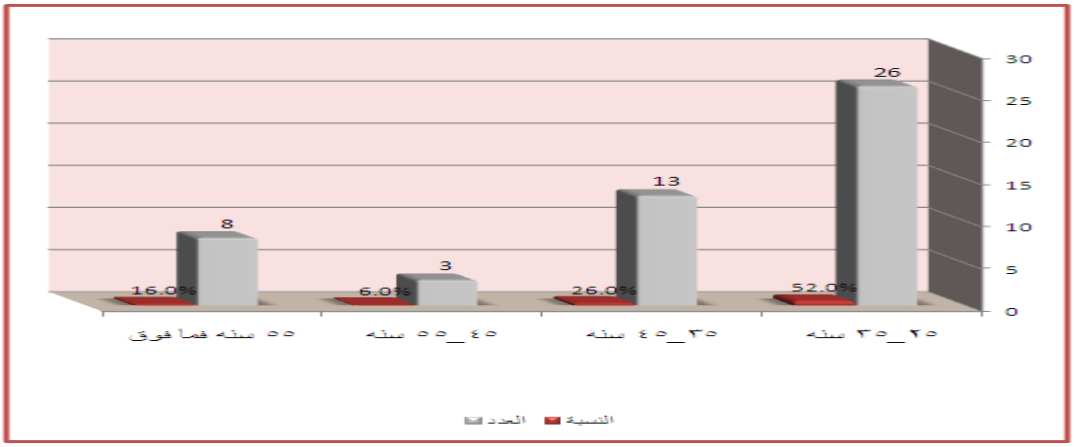

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (1/2/3)** أعلاه أن هنالك (26) فرداً وبنسبة (52%) أعمارهم **25_35 سنه** ، وأن هنالك (13) فرداً وبنسبة (26%) أعمارهم **35_45 سنه** ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (16%) أعمارهم **أكثر من 55 سنه** ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) أعمارهم **45_55 سنه** .

2/ المؤهل العلمي :

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي	10	%20
جامعي	31	%62
فوق الجامعي	9	%18
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (2/2/3)

الشكل البياني لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

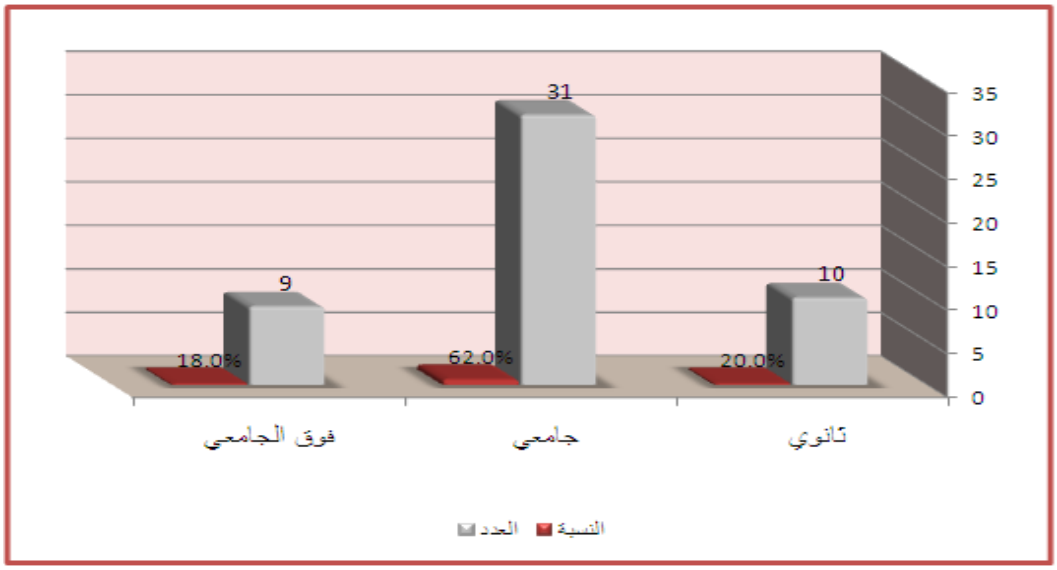

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (3/2/3)** أعلاه أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (62%) مؤهلهم العلمي **جامعي**، و أن هنالك (10) أفراد وبنسبة (20%) مؤهلهم العلمي **ثانوي** ، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (18%) مؤهلهم العلمي **فوق الجامعي** .

3/التخصص العلمي:

جدول رقم (3/2/3)

يوضح التوزيع لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	24	%48
إدارة أعمال	9	%18
دراسات مصرفية	1	%2
اقتصاد	2	%4
أخري	14	%28
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم(3/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

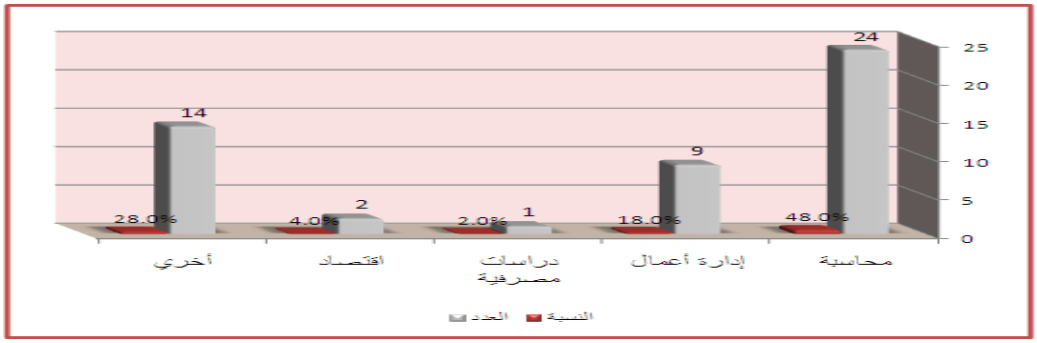

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(5/2/3)** أن هنالك (24) فرداً وبنسبة (48%) تخصصهم العلمي **محاسبة** ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (28%) لديهم تخصصات علمية **أخري**، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (18%) تخصصهم العلمي **إدارة أعمال** ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) تخصصهم العلمي **اقتصاد** ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) تخصصه العلمي **دراسات مصرفية** .

4/ الوظيفة :

جدول رقم (4/2/3)

يوضح التوزيع لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
محاسب	18	%36
مراقب حسابات	8	%16
مراجع داخلي	_	_
مدير مالي	3	%6
أخري	21	%42
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم(4/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

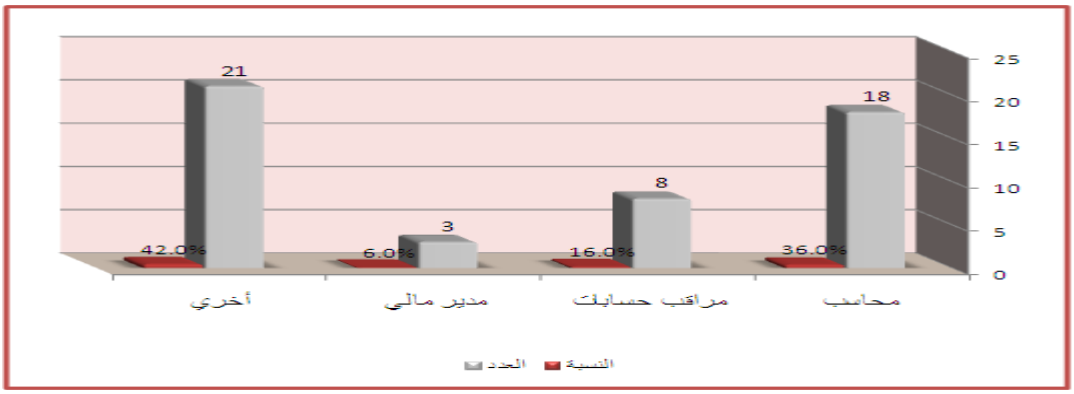

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(5/2/3)** أن هنالك (21) فرداً وبنسبة (42%) لديهم مسميات وظيفية **أخري** ، وان هنالك (18) فرداً وبنسبة (36%) مسماهم الوظيفي **محاسب** ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (16%) مسماهم الوظيفي **مراقب حسابات** ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) مسماهم الوظيفي **مدير مالي** .

5/ سنوات الخبرة:

جدول رقم (5/2/3)

يوضح التوزيع لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	21	%42
5 سنه وأقل من 10 سنوات	12	%24
10 سنوات وأقل من 15سنه	9	%18
15 سنه فأكثر	8	%16
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم(5/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

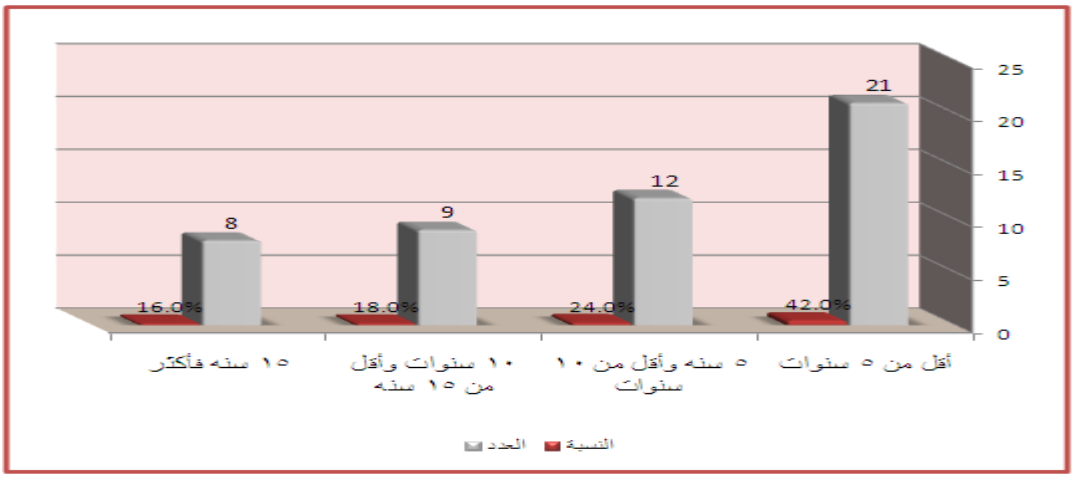

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(5/2/3)** أن هنالك (21) فرداً وبنسبة (42%) لديهم سنوات خبرة **أقل من 5 سنوات** ، وأن هنالك (12) فرداً وبنسبة (24%) لديهم سنوات خبرة **5سنه وأقل من 10 سنوات** ، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (18%) لديهم سنوات خبرة **10سنوات وأقل من 15 سنه** ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (16%) سنوات خبرتهم **أكثر من 15 سنه.**

ثانياً : تحليل عبارات الاستبانة :

العبارة الأولي :إستخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقدم حقائق صادقة تساعد في تحسين الأداء بالمؤسسة

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي

مستوي	العدد	النسبة
أوافق بشدة	24	%48
أوافق	23	%46
محايد	1	%2
لا أوافق	2	%4
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي

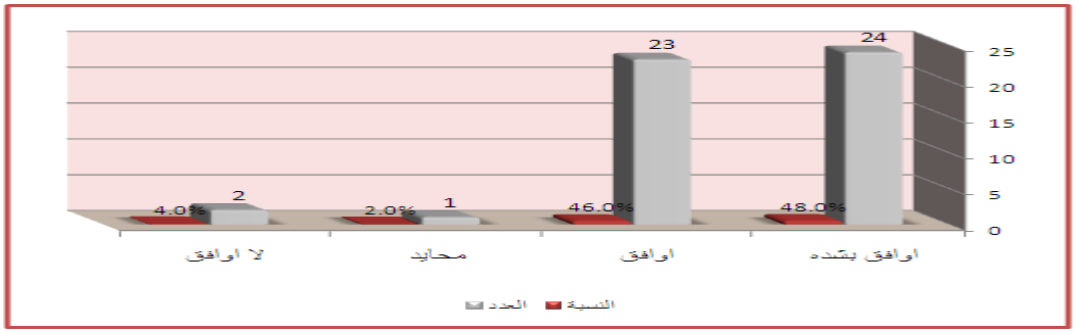

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(7/2/3)** أن هنالك (24) فرداً بنسبة (48%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأن هنالك (23) فرداً بنسبة (46%) وافقوا ، وأن هنالك (2) من الأفراد بنسبة (4%) لم يوافقوا ، وأن هنالك (1) من الأفراد بنسبة (2%) محايد ، ويتضح من خلال ذلك أن **إستخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقدم حقائق صادقة تساعد في تحسين الأداء بالمؤسسة.**

العبارة الثانية : أن معلومات النظام المحاسبي المحوسب تحتوي علي درجة عالية من التطابق في عملية تحليل الربحية

جدول رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	23	%46
أوافق	17	%34
محايد	8	%16
لا أوافق	2	%4
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية

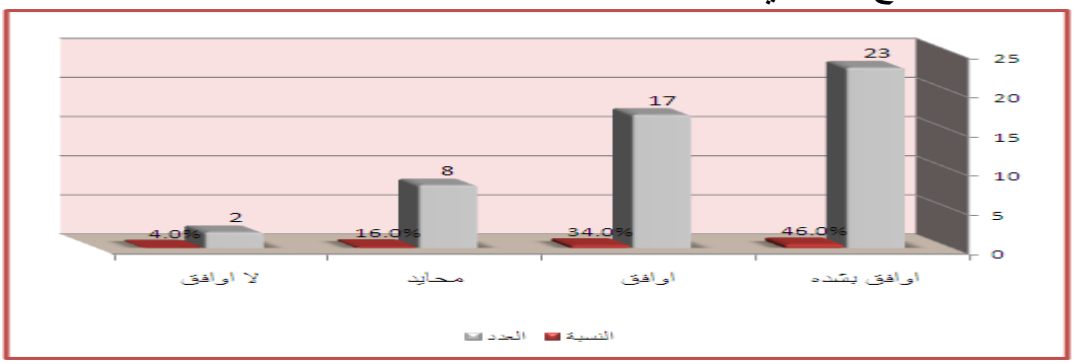

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(8/2/3)** أن هنالك (23) فرداً وبنسبة (46%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأن هنالك (17) فرداً وبنسبة (34%) وافقوا ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (16%) محايدين ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن **معلومات النظام المحاسبي المحوسب تحتوي علي درجة عالية من التطابق في عملية تحليل الربحية.**

العبارة الثالثة: تسهم حوسبة الأنظمة في تقليل دور المسئولين من التحيز في إعداد القوائم المالية

جدول رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	22	%44
أوافق	16	%32
محايد	7	%14
لا أوافق	5	%10
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (8/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة

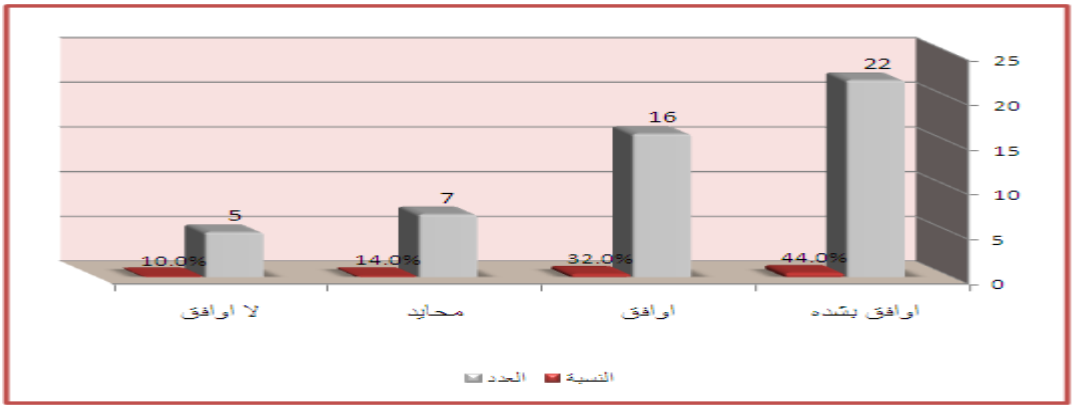

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(9/2/3)** أن هنالك (22) فرداً وبنسبة (44%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأن هنالك (16) فرداً وبنسبة (32%) وافقوا ، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (14%) محايدين ، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (10%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن **حوسبة الأنظمة تسهم في تقليل دور المسئولين من التحيز في إعداد القوائم المالية** .

العبارة الرابعة: استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة علي وضع الخطط والرقابة علي هذه الخطط

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	24	%48
أوافق	21	%42
محايد	4	%8
لا أوافق	1	%2
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (9/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة

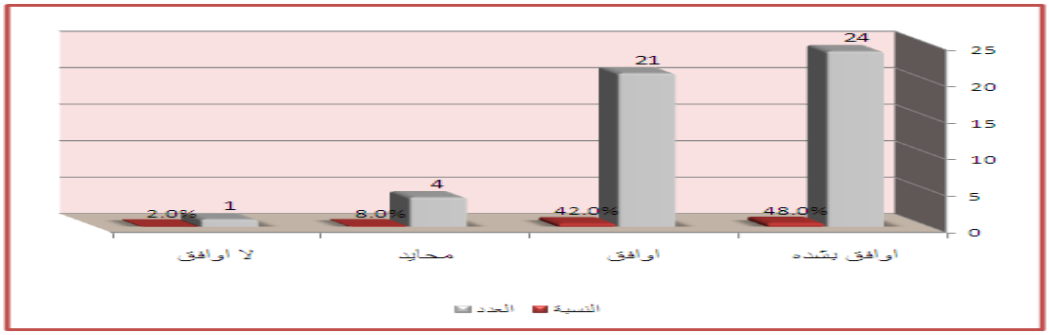

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(10/2/3)** أن هنالك (24) فرداً وبنسبة (48%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأن هنالك (21) فرداً وبنسبة (42%) وافقوا ، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (8%) محايدين ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن **استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة علي وضع الخطط والرقابة علي هذه الخطط .**

العبارة الخامسة: أن عملية تحليل الربحية المعدة بواسطة الأنظمة المحوسبة تحوز علي ثقة عالية من قبل الإدارة

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	21	%42
أوافق	24	%48
محايد	3	%6
لا أوافق	2	%4
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ،2016م

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة

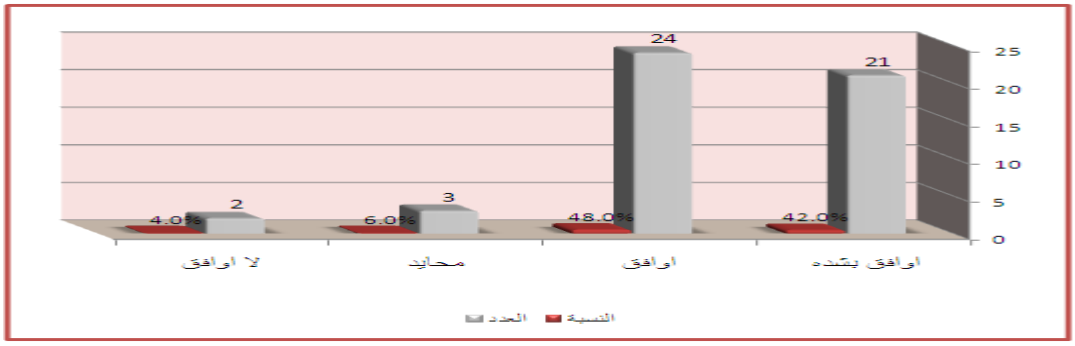

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(11/2/3)** أن هنالك (24) فرداً وبنسبة (48%) وافقوا على العبارة ، وأن هنالك (21) فرداً وبنسبة (42%) وافقوا بشده ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) محايدين ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن **عملية تحليل الربحية المعدة بواسطة الأنظمة المحوسبة تحوز علي ثقة عالية من قبل الإدارة** .

العبارة السادسة : تستطيع الإدارة الاعتماد علي مخرجات النظام المحاسبي في تحليل الربحية لتقليل التكاليف

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	23	%46
أوافق	17	%34
محايد	7	%14
لا أوافق	3	%6
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة

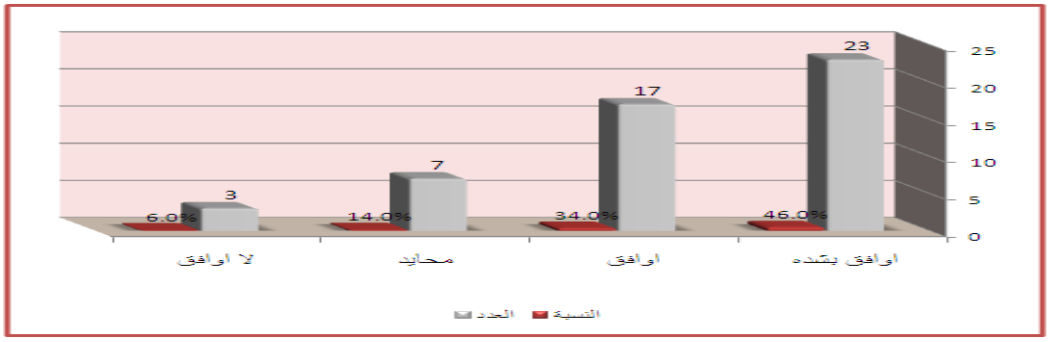

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(12/2/3)** أن هنالك (23) فرداً وبنسبة (46%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأن هنالك (17) فرداً وبنسبة (34%) وافقوا ، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (14%) محايدين ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن **الإدارة تستطيع الاعتماد علي مخرجات النظام المحاسبي في تحليل الربحية لتقليل التكاليف.**

العبارة السابعة : استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد في تقليل الوقت والجهد

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	27	%54
أوافق	20	%40
محايد	1	%2
لا أوافق	2	%4
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (12/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة

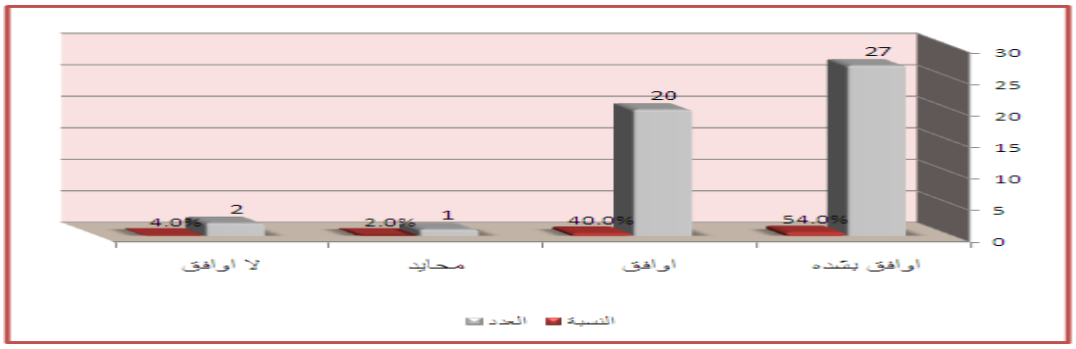

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(13/2/3)** أن هنالك (27) فرداً وبنسبة (54%) وافقوا بشده على العبارة ، وأن هنالك (20) فرداً وبنسبة (40%) وافقوا ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) محايد ، ويتضح من خلال ذلك أن **استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد في تقليل الوقت والجهد.**

العبارة الثامنة : استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة علي اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات

جدول رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	26	%52
أوافق	22	%44
محايد	1	%2
لا أوافق	1	%2
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة

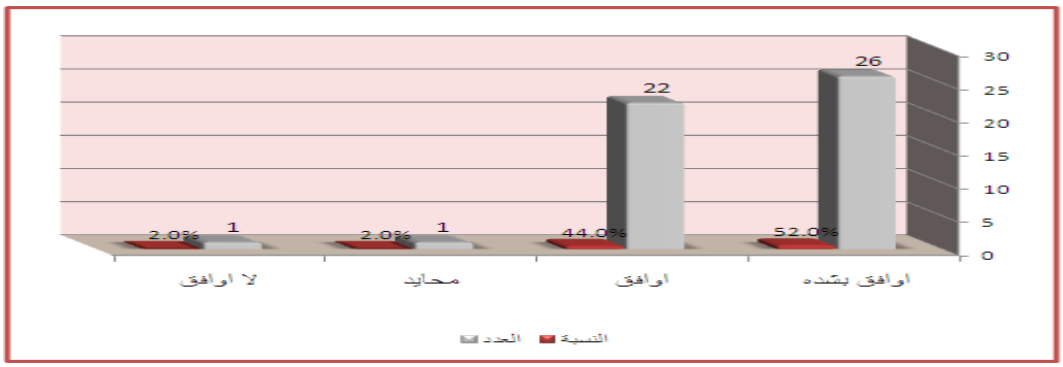

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(14/2/3)** أن هنالك (26) فرداً وبنسبة (52%) وافقوا بشده على العبارة ، وأن هنالك (22) فرداً وبنسبة (44%) وافقوا ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) محايد ، وأيضاً هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن **استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة علي اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات .**

العبارة التاسعة : استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد علي تقليل الخسائر بواسطة الكشف عن الانحرافات

جدول رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	18	%36
أوافق	26	%52
محايد	5	%10
لا أوافق	1	%2
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (14/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة

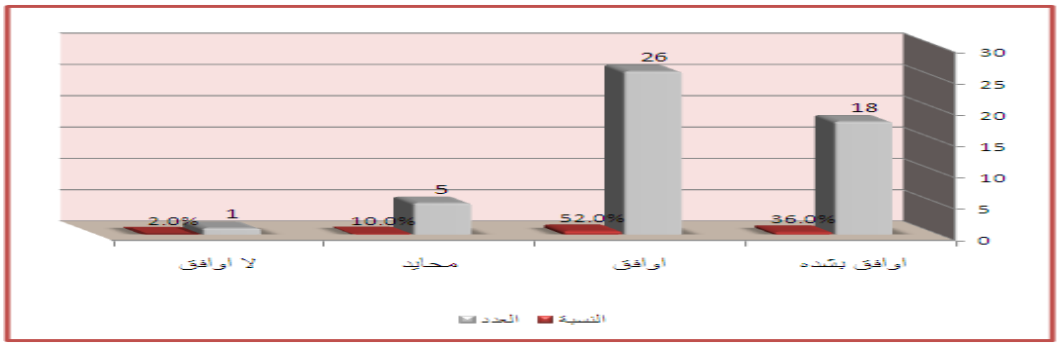

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(15/2/3)** أن هنالك (26) فرداً وبنسبة (52%) وافقوا على العبارة ، وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (36%) وافقوا بشدة ، و أن هنالك (5) أفراد و بنسبة (10%) محايدين ، و أن هنالك (1) من الأفراد و بنسبة (2%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن **استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد علي تقليل الخسائر بواسطة الكشف عن الانحرافات.**

العبارة العاشرة : استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد علي سرعة ورود المعلومة

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	29	%58
أوافق	19	%38
محايد	1	%2
لا أوافق	1	%2
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (15/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة

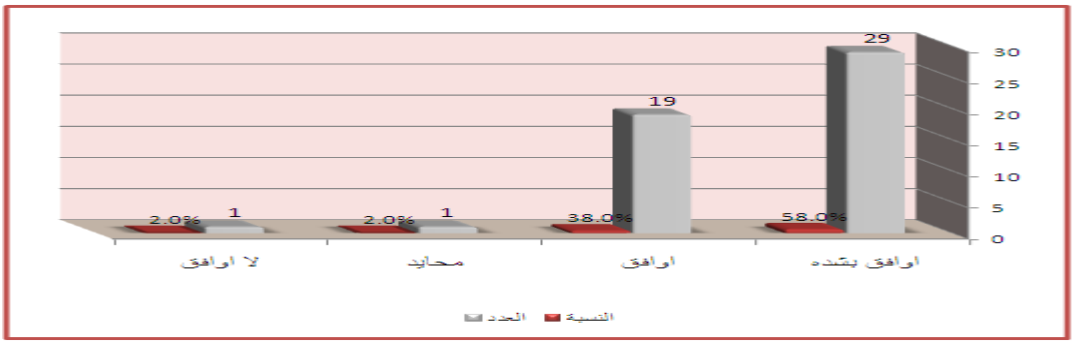

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(16/2/3)** أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (58%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة (38%) وافقوا ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) محايد ، وأيضاً هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن **استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد علي سرعة ورود المعلومة .**

العبارة الحادية عشر : أن الأنظمة المحاسبية الالكترونية تسهم في إيصال المعلومات المحاسبية إلي الإدارة بالوقت المناسب

جدول رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	29	%58
موافق	19	%38
محايد	2	%4
لا أوافق	_	_
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر

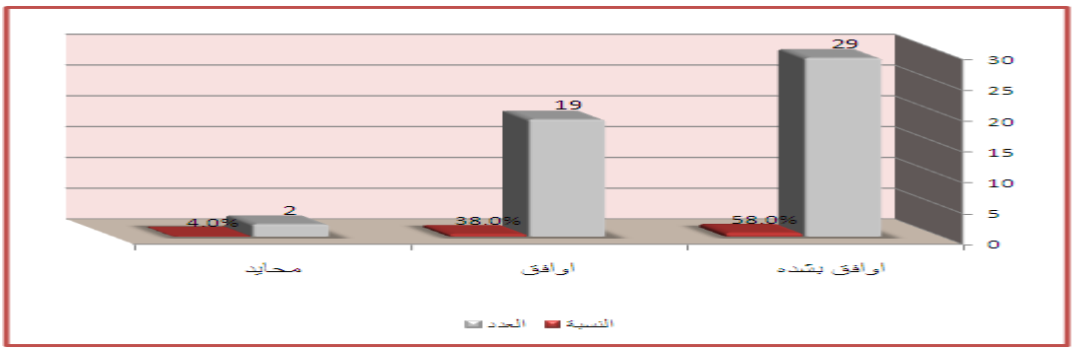

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(17/2/3)** أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (58%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة (38%) وافقوا ، و أن هنالك (2) من الأفراد و بنسبة (4%) محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن **الأنظمة المحاسبية الالكترونية تسهم في إيصال المعلومات المحاسبية إلي الإدارة بالوقت المناسب .**

العبارة الثانية عشر: في ظل حوسبة الأنظمة المحاسبية فإنه لن يكون هناك تضحية بشئ من الدقة علي حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة

جدول رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	17	%34
أوافق	17	%34
محايد	15	%30
لا أوافق	1	%2
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (17/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر

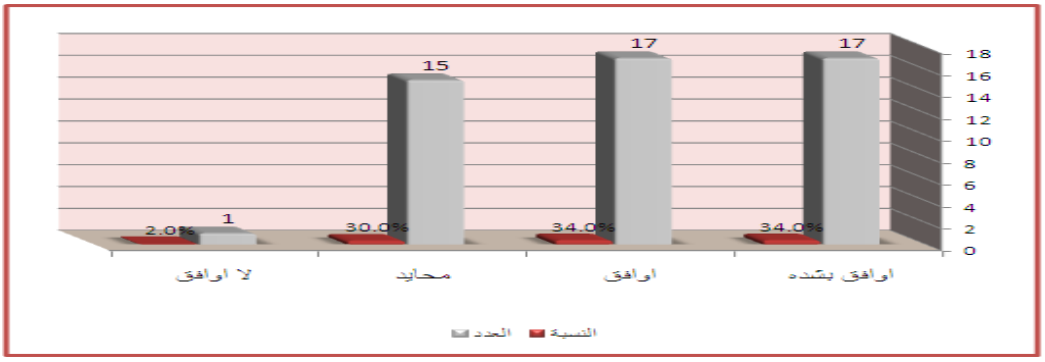

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(18/2/3)** أن هنالك (17) فرداً وبنسبة (34%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأيضاً هنالك (17) فرداً وبنسبة (34%) وافقوا ، و أن هنالك (15) فرداً و بنسبة (30%) محايدين ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن **في ظل حوسبة الأنظمة المحاسبية فإنه لن يكون هناك تضحية بشئ من الدقة علي حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة .**

العبارة الثالثة عشر: أن مخرجات الأنظمة المحاسبية تساعد أفراده علي توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات

جدول رقم (18/2/3)

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	17	%34
أوافق	23	%46
محايد	7	%14
لا أوافق	3	%6
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (18/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر

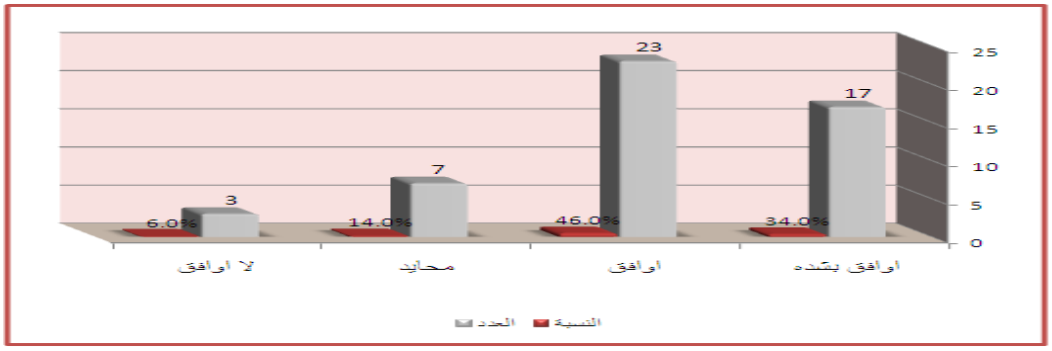

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(19/2/3)** أن هنالك (23) فرداً وبنسبة (46%) وافقوا على العبارة ، وأن هنالك (17) فرداً وبنسبة (34%) وافقوا بشدة ، و أن هنالك (7) أفراد و بنسبة (14%) محايدين ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن **مخرجات الأنظمة المحاسبية تساعد أفراده علي توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات .**

العبارة الرابعة عشر : أن الإدارة تعتبر المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية معلومات مفيدة مستقبلاً

جدول رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	29	%58
أوافق	19	%38
محايد	2	%4
لا أوافق	_	_
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (19/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر

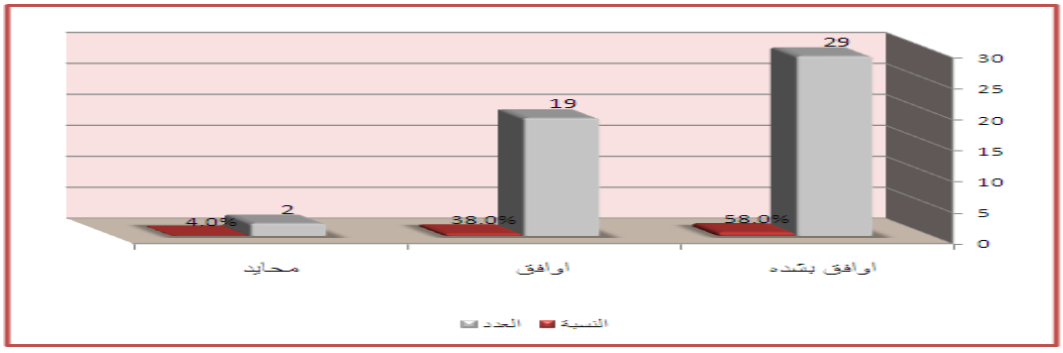

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(20/2/3)** أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (58%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة (38%) وافقوا ، و أن هنالك (2) من الأفراد و بنسبة (4%) محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن **الإدارة تعتبر المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية معلومات مفيدة مستقبلاً .**

العبارة الخامسة عشر: استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقل من تشكيك الإدارة في جودة المعلومات والتقارير المقدمة

جدول رقم (20/2/3)

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	21	%42
أوافق	23	%46
محايد	2	%4
لا أوافق	4	%8
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (20/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر

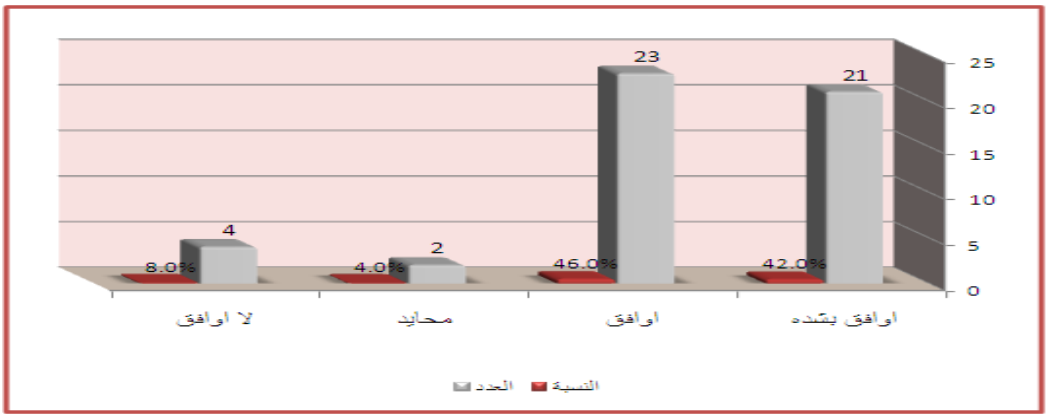

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح للباحثة من الجدول والتوزيع البياني **(21/2/3)** أن هنالك (23) فرداً وبنسبة (46%) وافقوا على العبارة ، وأن هنالك (21) فرداً وبنسبة (42%) وافقوا بشدة ، و أن هنالك (4) أفراد و بنسبة (8%) لم يوافقوا ، و أن هنالك (1) من الأفراد و بنسبة (2%) محايد ، ويتضح من خلال ذلك أن **استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقل من تشكيك الإدارة في جودة المعلومات والتقارير المقدمة .**

ثالثا: **عرض ومناقشة نتائج الفرضيات** :

وفى الجزء التالي تقوم الباحثة باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل على حداها

أولاً : عرض ومناقشة نتائج المحور الأول:

تنص الفرضية الأولي من فرضيات الدراسة على الأتي :.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وأداء المؤسسات

جدول رقم (21/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقدم حقائق صادقة تساعد في تحسين الأداء بالمؤسسة	1.62	0.725	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	أن معلومات النظام المحاسبي المحوسب تحتوي علي درجة عالية من التطابق في عملية تحليل الربحية	1.78	0.864	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
3	تسهم حوسبة الأنظمة في تقليل دور المسئولين من التحيز في إعداد القوائم المالي	1.90	0.995	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة علي وضع الخطط والرقابة علي هذه الخطط	1.64	0.722	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
5	أن عملية تحليل الربحية المعدة بواسطة الأنظمة المحوسبة تحوز علي ثقة عالية من قبل الإدارة	1.72	0.757	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتبين من الجدول رقم **(21/2/3)** أعلاه ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.62والانحراف المعياري لها يساوي 0.725وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقدم حقائق صادقة تساعد في تحسين الأداء بالمؤسسة.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.78والانحراف المعياري لها 0.864 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أن معلومات النظام المحاسبي المحوسب تحتوي علي درجة عالية من التطابق في عملية تحليل الربحية .

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.90والانحراف المعياري لها يساوي 0.995 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن حوسبة الأنظمة تسهم في تقليل دور المسئولين من التحيز في إعداد القوائم المالي .

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.64 والانحراف المعياري لها يساوي 0.722 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة علي وضع الخطط والرقابة علي هذه الخطط .

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.72 والانحراف المعياري لها يساوي 0.757 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على **أن** عملية تحليل الربحية المعدة بواسطة الأنظمة المحوسبة تحوز علي ثقة عالية من قبل الإدارة.

جدول رقم (22/2/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق عن عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية
1	استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقدم حقائق صادقة تساعد في تحسين الأداء بالمؤسسة	38.800	0.000
2	أن معلومات النظام المحاسبي المحوسب تحتوي علي درجة عالية من التطابق في عملية تحليل الربحية	20.880	0.000
3	تسهم حوسبة الأنظمة في تقليل دور المسئولين من التحيز في إعداد القوائم المالي	15.120	0.000
4	استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة علي وضع الخطط والرقابة علي هذه الخطط	32.720	0.000
5	أن عملية تحليل الربحية المعدة بواسطة الأنظمة المحوسبة تحوز علي ثقة عالية من قبل الإدارة	32.400	0.000

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم **(22/2/3)** كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 38.800والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 20.880والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 15.120والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 32.720والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 32.400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (23/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	114	%45.6
أوافق	101	%40.4
محايد	23	%9.2
لا أوافق	12	%4.8
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	250	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (23/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

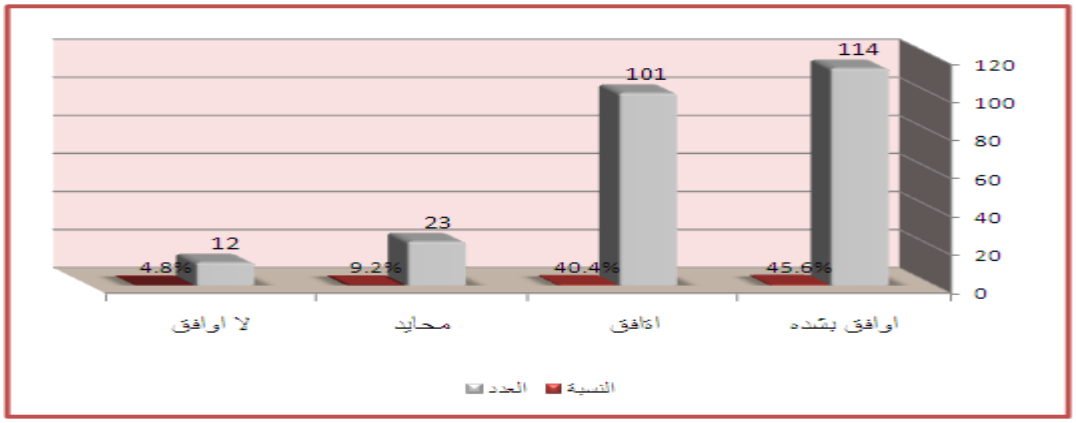

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية : برنامج اكسل ، 2007م

تضح من الجدول والشكل البياني **رقم (23/2/3)** أن عدد الأفراد الموافقين بتشدد عن جميع عبارات الفرضية الأولي بلغ (114) فرداً وبنسبة (45.6%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (101) فرداً وبنسبة (40.4%) ، والمحايدين (23) فرداً وبنسبة (9.2%) وبلغ عدد غير الموافقين بدون تشدد (12) فرداً وبنسبة (4.8%).

يتضح من الجدول **رقم (23/2/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولي. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثة بأن الفرضية الأولي والتي نصت على أن **(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وأداء المؤسسات) قد تحقق.**

نتائج الفرضية الثاني:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الأتي :.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتكاليف الوقت والجهد

جدول رقم (24/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تستطيع الإدارة الاعتماد علي مخرجات النظام المحاسبي في تحليل الربحية لتقليل التكاليف	1.80	0.904	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد في تقليل الوقت والجهد	1.56	0.733	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة علي اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات	1.54	0.646	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد علي تقليل الخسائر بواسطة الكشف عن الانحرافات	1.78	0.707	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد علي سرعة ورود المعلومة	1.48	0.646	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتبين من الجدول رقم **(24/2/3)** أعلاه ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.80 والانحراف المعياري لها يساوي 0.904وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الإدارة تستطيع الاعتماد علي مخرجات النظام المحاسبي في تحليل الربحية لتقليل التكاليف.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.56والانحراف المعياري لها 0.733 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أن استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد في تقليل الوقت والجهد.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.54والانحراف المعياري لها يساوي 0.646 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة علي اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات .

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.78والانحراف المعياري لها يساوي 0.708 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد علي تقليل الخسائر بواسطة الكشف عن الانحرافات .

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.48والانحراف المعياري لها يساوي 0.646 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على **أن** استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد علي سرعة ورود المعلومة .

جدول رقم (25/2/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق عن عبارات الفرضية الثانية

العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية
تستطيع الإدارة الاعتماد علي مخرجات النظام المحاسبي في تحليل الربحية لتقليل التكاليف	20.080	0.000
استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد في تقليل الوقت والجهد	40.720	0.000
استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة علي اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات	42.960	0.000
استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد علي تقليل الخسائر بواسطة الكشف عن الانحرافات	32.080	0.000
استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد علي سرعة ورود المعلومة	46.320	0.000

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (25/2/3) كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 20.080 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 40.720 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 42.960 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 32.080 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 46.320 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (26/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	123	%49.2
أوافق	104	%41.6
محايد	15	%6
لا أوافق	8	%3.2
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (26/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

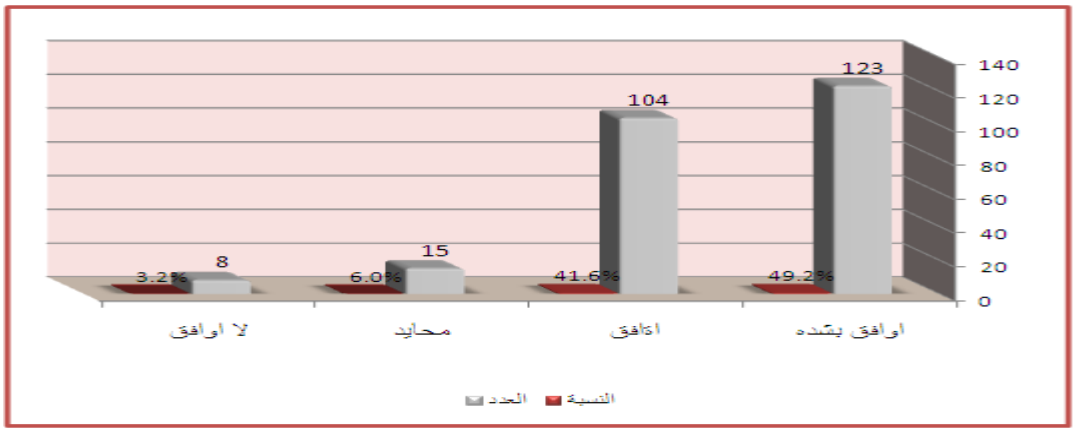

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (26/2/3)** أن عدد الأفراد الموافقين بتشدد عن جميع عبارات الفرضية الثانية بلغ (123) فرداً وبنسبة (49.2%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (104) فرداً وبنسبة (41.6%)، والمحايدين (15) فرداً وبنسبة (6%) وغير الموافقين بدون تشدد (8) أفراد وبنسبة (3.2%) .

يتضح من الجدول **رقم (26/2/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير

الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثة بأن الفرضية الثانية والتي نصت على أن **(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتكاليف الوقت والجهد) قد تحققت.**

نتائج الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الأتي :.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتوفر المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرار

جدول رقم (27/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
أن الأنظمة المحاسبية الالكترونية تسهم في إيصال المعلومات المحاسبية إلي الإدارة بالوقت المناسب	1.46	0.579	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
في ظل حوسبة الأنظمة المحاسبية فإنه لن يكون هناك تضحية بشئ من الدقة علي حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة	2.00	0.857	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
أن مخرجات الأنظمة المحاسبية تساعد أفراده علي توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات	1.92	0.853	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
أن الإدارة تعتبر المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية معلومات مفيدة مستقبلاً	1.46	0.579	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقلل من تشكيك الإدارة في جودة المعلومات والتقارير المقدمة	1.78	0.864	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتبين من الجدول رقم **(27/2/3)** أعلاه ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.46 والانحراف المعياري لها يساوي 0.579وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشده على أن الأنظمة المحاسبية الالكترونية تسهم في إيصال المعلومات المحاسبية إلي الإدارة بالوقت المناسب .

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 2.00 والانحراف المعياري لها 0.857 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن في ظل حوسبة الأنظمة المحاسبية فإنه لن يكون هناك تضحية بشئ من الدقة علي حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة .

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.92والانحراف المعياري لها يساوي 0.853 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن مخرجات الأنظمة المحاسبية تساعد أفراده علي توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات .

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.46 والانحراف المعياري لها يساوي 0.579وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشده على أن الإدارة تعتبر المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية معلومات مفيدة مستقبلاً .

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.78 والانحراف المعياري لها يساوي 0.864 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشده على **أن** استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقلل من تشكيك الإدارة في جودة المعلومات والتقارير المقدمة .

جدول رقم (28/2/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق عن عبارات الفرضية الثالثة

العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية
أن الأنظمة المحاسبية الالكترونية تسهم في إيصال المعلومات المحاسبية إلي الإدارة بالوقت المناسب	22.360	0.000
في ظل حوسبة الأنظمة المحاسبية فإنه لن يكون هناك تضحية بشئ من الدقة علي حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة	14.320	0.000
أن مخرجات الأنظمة المحاسبية تساعد أفراده علي توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات	20.080	0.000
أن الإدارة تعتبر المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية معلومات مفيدة مستقبلاً	22.360	0.000
استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقلل من تشكيك الإدارة في جودة المعلومات والتقارير المقدمة	29.200	0.000

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (28/2/3) كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 22.360 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 14.320والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 20.080والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 22.360والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 29.200 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (29/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

مستوي الموافقة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	113	%45.2
أوافق	101	%40.4
محايد	28	%11.2
لا أوافق	8	%3.2
لا أوافق بشدة	_	_
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

شكل رقم (29/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

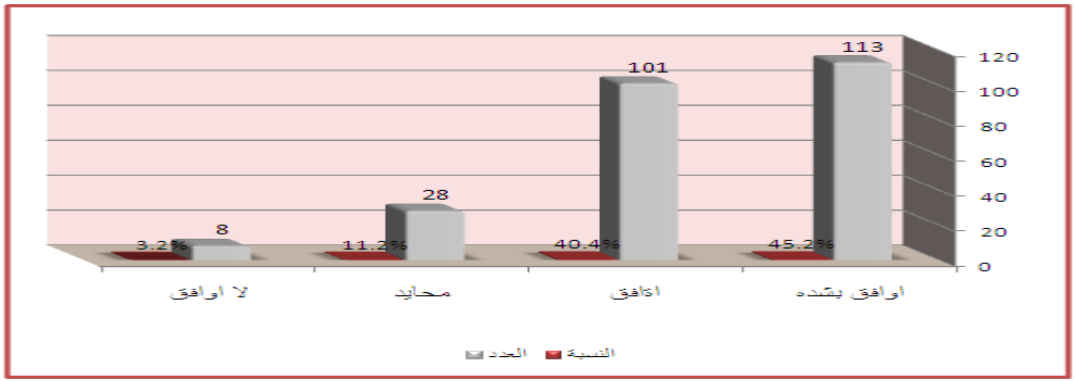

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (29/2/3)** أن عدد الأفراد الموافقين بتشدد عن جميع عبارات الفرضية الثالثة بلغ (113) فرداً وبنسبة (45.2%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (101) فرداً وبنسبة (40.4%)، والمحايدين (28) فرداً وبنسبة (11.2%) و غير الموافقين بدون تشدد (8) أفراد وبنسبة (3.2%) .

يتضح من الجدول **رقم (29/2/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة أصغر من مستوى الدلالة

(0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثة بأن الفرضية الثالثة والتي نصت على أن **(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتوفر المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرار) قد تحققت.**

الخاتمة:-

أولا: النتائج

ثانيا: التوصيات

أولاً :النتائج:-

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلت الباحثة الى النتائج التالية:

1- ان استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقدم حقائق صادقة ، تساعد في تحسين الأداء بالمنشأة.

2- ان معلومات النظام المحاسبي المحسوب تحتوي على درجة عالية من التطابق في عملية تحليل الربحية.

3- ان عملية تحليل الربحية المعدة بواسطة الأنظمة المحوسبة تحوز على ثقة عالية من قبل الإدارة

4- ان مخرجات الأنظمة المحاسبية تساعد الإدارة على توقيع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات.

5- تسهم حوسبة الأنظمة في تقليل دور المسئولين من التحيز في إعداد القوائم المالية

6- ان استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة على وضع الخطط والرقابة على هذه الخطط

7- أن الإدارة تعتبر المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية معلومات مفيدة مستقبليا

8- استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقلل من تشكيك الإدارة في جودة المعلومات والتقارير المقدمة

9- أن الأنظمة المحاسبية الالكترونية تسهم في إيصال المعلومات المحاسبية إلى الإدارة بالوقت المناسب

10- في ظل حوسبة الأنظمة المحاسبية فانه لن يكون هنالك تضحية بشي من الدقة على حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة.

ثانياً :**التوصيات**:-

على ضوء النتائج التي توصلت إليها البحث توصي الباحثة بالآتي:

1- الاهتمام بالنظام المحاسبي في عمليات تحليل الربحية لأنه يقلل من التكاليف

2- الاهتمام باستخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية لأنه يساعد في تقليل الوقت والجهد

3- الاهتمام باستخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية لأنه يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات.

4- الاهتمام باستخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية لأنه يساعد في تقليل الخسائر بواسطة الكشف عن الانحرافات.

5- استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد على سرعة ورود المعلومة

6- الاهتمام بحوسبة الأنظمة المحاسبية في شركات التأمين وتدريب العاملين عليها لمواكبة التطور التكنولوجي.

7- زيادة التركيز من قبل المدراء على استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل فاعل في جميع نشاطات الشركة بما يضمن تحقيق المنافع الموجودة من نظم المعلومات المحاسبية

توصيات لدراسات مستقبلية:-

1- أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على المنشات الخدمية.

2- أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في التحليل المالي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

القرآن الكريم

1/ **الكتب** :

- د. إبراهيم أحمد وسمير شحاته ، نظم المعلومات المحاسبية المتقدمة ، (القاهرة : الدار الهندسية ، 2000م).
- د. أحمد النور ، تصميم وإدارة النظام المحاسبي ، (السكندرية : مؤسسة الجاوعه للنشر والطباعة والتوزيع ، 1986م) .
- د. أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية : مطابع الإشعاع ، 1997م) .
- د. أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات اليدوية ، (الإسكندرية : مطابع الأشعاع ، 1997م) .
- د. أحمد فؤاد ، المحاسبة ونظم المعلومات (القاهرة : دار الإنسان للتأليف والنشر 1975م)
- د. أسامه عبد الخالق الأنصاري ، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (الإسكندرية ب : ن ، 1994م)0
- د. أستيفن موسكوف ، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ، (الرياض: دار المريخ للنشر ، (ب: ت)).
- د. بشير خميس ، نظم المعلومات المحاسبية ،(عمان : (ب:ن) 2012م)
- توفيق حسون ، الإدارة المالية (دمشق : منشورات جامعة دمشق .
- د. حكمت أحمد الراوي، تطبيقات محاسبية على الحاسوب ،(القاهرة : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2011م).
- د. خالد العامرى ، إدارة الموارد بنجاح لرفع معدل الأرباح ،(الإسكندرية : دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، 2009م) 0
- د. خالد أمين ود/ إسماعيل إبراهيم ، إدارة العمليات المرفية (عمان: دار وائل للنشر ، 2011م).

- د. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير،(عمان : دار وائل للنشر ، 2003م).
- د. رضوان حلوه حنان ، تطور الفكر المحاسبي،(عمان : مكتبة دار الثقافة 1998م).
- د. زكي حسين ، مصادر المعلومات ، وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية ،(عمان : مؤسسة الوراق ، 2002م).
- د. زياد رمضان، أساسيات في الإدارة المالية ،(عمان : دار صفاء للنشر ، 1994م) ص 87.
- د. زينب محمد يونس ، أساسيات الإدارة المالية ، (الإسكندرية : مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، ب: ت) ص111.
- د. عامر إبراهيم ، إيمان السامرائي ، قواعد وشبكات المعلومات المحوسبه (عمان : دار الفكر ، 2000م) ص 35.
- د. عامر قنديلجي وإيمان السامراني ، قواعد وشبكات المعلومات المحسوبية في المكتبات ومراكز المعلومات (عمان : دار الفكر 2000م) ص 42
- د. عباس مهدي الشيرازى ، نظرية المحاسبة (الكويت :دار السلاسل للطباعة والنشر ، 1990م) ص22.
- د. عبد الحليم محسن، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، (عمان : جمعية عمال المطابع التعاونية 1994م) .
- د. عبد الحي ميرغني ، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات ،(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1993م)
- د. عبد الرازق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ، (عمان : الدار الثقافية للنشر والتوزيع ، 1998م) .
- د. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التمويل والإدارة المالية في منشأة الأعمال (الخرطوم : ب : ن ،2004م) .
- د. عبد الغفار حنفي ، رسمية زكي ، الأسواق والمؤسسات المالية ،(الإسكندرية : والدار الجامعية ،2008م).

- د. عبد الملك إسماعيل حجر ، نظم المعلومات المحاسبية ، (صنعاء :دار الفكر المعاصر ، 1997م).
- د. عثمان حمد محمد خير ، مخطط المؤسسات المالية للجهاز المصرفي، (الخرطوم : بنك السودان المركزي للتنمية الزراعية ، 2006م) .
- د. عصام فهد وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية ،(عمان : دار المناهج 2003م).
- د. عمر أحمد عثمان ، إدارة المؤسسات العامة في الدول النامية (الخرطوم : دار الصالة للصحافة والنشر ، 1996).
- د. عوض الكريم محمد يوسف ، تحليل النظم وتصميمها ،(الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة 2006م).
- د. فياض حمزة رملى ، اثر استخدام على مقومات نظم المعلومات المحاسبية ،(الخرطوم : الدار الدولية للمحاسبة والمراجعة والاستشارات المالية 2012م) .
- د. قاسم إبراهيم ، أ. د. زياد يحي ، نظم المعلومات المحاسبية ،(بغداد : وحدة الحدباء للطباعة والنشر ، 2003م) .
- د. كمال الدين الدهراوى ، نظم المعلومات المحاسبية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1998م) .
- د. كمال الدين مصطفي الدهراوى، نظم المعلومات المحاسبية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م).
- د. كنجو عبود كنجو ، الإدارة المالية ،(عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر ، 1997م).
- د. محمد سعد عبيد ، نظم المعلومات المحاسبية (الخرطوم : ب : ن 2013م).
- د. محمد شوقي ومحمد محمود (بيروت: دار النهضة ، ب : ن).
- د. محمد صالح والسيد عبد الفتاح ، المؤسسات المالية (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1998م).
- د. محمد على الشرقاوى، نظم المعلومات المحاسبية ،(القاهرة : مركز الذكاء الاصطناعي والحاسبات ، (ب: ت)).

- د. محمد يوسف حفناوى نظم المعلومات المحاسبية ،(عمان : دار وائل للنشر ، 2001م) .
- د. مفلح عقل ، مقدمة في الإدارة المالية (عمان ك معهد الدراسات المصرفية ، 1989م) .
- د. ناصر دادى عدون ، اقتصاد المؤسسة ،(الجزائر : دار المحمدية العامة 1998م) .
- د. النعيم حسن ، أروي عبد الحميد ، إدارة الجودة الشاملة ، (الخرطوم : هيئة الخرطوم للصحافة والنشر ، 2008م).
- د. نوال حسين عباس ، المؤسسات المالية (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2003م)
- د. نوزار الهيتي، مقدمة في الأسواق المالية ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ،2001م)،
- د. وجدى حامد حجازى ، تخطيط وإدارة السيولة النقدية (السكندرية : دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ، 2010م).
- د. وليد الحيالي ، المحاسبة المتوسطة ،(عمان : دار حنين للطباعة والنشر ، 1996م)
- د. يحي مصطفي حلمي ، نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية ،(القاهرة : مطابع لوتس (ب:ت)).

2/ **الدوريات**:

- حمد عبد الحسين راضي، العلاقة بين أدارة رأس المال العامل والربحية في الشركات ، (الكوفة : كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 11، العدد 4، 2009م) ص ص 34-36.

3/ **الرسائل العلمية**:-

- أحمد كلبونة وآخرون ، آثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي ، دراسة ميدانية د على شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات كلبونة وآخرون نظم المعلومات المحاسبية).
- آدم يونس ، الأداء التسويقي وأثره على ربحية المنظمات العاملة في السودان ، دراسة ميدانية على شركتي الجزيرة للتجارة والخدمات وكردفان للتجارة ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه، غير منشورة ، 2008م).
- باسل جبر حسن ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني (غزة : الجامعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير .غير منشورة ، 2006م).
- خذيرى دلال ، دراسة ربحية المؤسسة باستخدام الأرصدة الوسطية للتسير ، دراسة ميدانية على المؤسسة الوطنية للأشغال (ورقلة: جامعة قاصدى مرباح كلية العلوم الاقتصادية والتجارة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة 2013م) .
- عبد الكريم نمر ومحمد سعيد أهمية الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك، دراسة ميدانية على بنك الثروة الحيوانية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير . غير منشورة 2011م).
- عبد الهادي حسن ، دور تقنية المعلومات في تطوير نظم المعلومات المحاسبية ، دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات التجارية السودانية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2010م).
- فاتن سمير جاد خليل ، أثر الجودة الشاملة في نظم المعلومات المحاسبية ، دراسة ميدانية على عدد من البنوك السودانية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة . 2008م).

- فاطمة عبد جواد ، أثر تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية والأمور المالية ، دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الحكومية العراقية ، (العراق جامعة بغداد كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة 2013م.)
- محمد حسن أدم أزرق أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تصميم وتطوير مهنة المراجعة (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة 2012م.
- محمد عبد المنعم الله جابو أثر الأنظمة المحاسبية على نوعية المعلومات المالية ، مقارنة بين أنظمة التشغيل اليدوية والتشغيل الالكتروني ، دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات السودانية (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير . غير منشورة ، 2005م).
- مصطفي محمد صلاح ، إستراتيجية نظم المعلومات المحاسبية والرقابية في القطاع الحكومي ، (بغداد : المؤتمر العربي السنوي العام الأول (واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح).
- نور الدين خميس أحمد محمد، الاتجاهات الحديثة في جودة المعلومات المحاسبية في المنشآت الصناعية ، دراسة ميدانية على مصنع فوز المياه الغازية ، (أمدرمان : جامعة أ م درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2008م.).

4/ **الرسائل الأجنبية** :

− Ala dwani Adel (2002) . An integ ratel per forvn ancc model of in for mation sy stten projects journal of mana genmar t in for mation sy stems Vol 19 No 1:

− Bovr ke Philip .Cor cent ration and other Deter ruin art of Bor Rpr of itabitity in Eurape Novth America and Australia jovrnal of Barkig and firance vol 13 1989.

الملاحق

ملحق رقم (1)

خطاب تحكيم الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندى

كلية الدارسات العليا

السيد / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع : **استبانة**

تقوم الباحثة بإعداد بحث تكميلي بغرض نيل درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان :-
(أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية المؤسسات المالية).
بالتطبيق على شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة .....

نرجو منكم شاكرين حسن تعاونكم بملء هذه الاستمارة حتى تعم الفائدة المرجوة من البحث، والبيانات الواردة بهذه الإستبانة سوف تكون في غاية السرية ، ولن تستخدم إلا في تحقيق أغراض البحث العلمي فقط .

نشكركم على تعاونكم ولكم منا فائق الأحترام

الباحثة: شذي عبد الرحمن حسن

ملحق رقم (2)

أولاً البيانات الشخصية :-

الرجاء التكرم بوضع علامة ( ) في مربع الإجابة :-

1/ العمر :-

(أ) 25-35 سنة ☐ (ب) 35-45سنة ☐

(ج) 45-55سنة ☐ (د) 55سنة فما فوق ☐

2/المؤهل العلمي :-

(أ) ثانوى ☐ (ب) جامعي ☐ (ج) فوق الجامعي ☐

3/التخصص العلمي:-

(أ) محاسبة ☐ (ب) إدارة أعمال ☐ (ج) دراسات مصرفية ☐

(د) أقتصاد ☐ (هـ) أخرى ☐

4/ الوظيفة :-

(أ) محاسب ☐ (ب) مراقب حسابات ☐ (ج) مراجع داخلي ☐

(د) مدير مالى ☐ (هـ) أخرى ☐

5. سنوات الخبرة :-

(أ) أقل من 5سنوات ☐ (ب) 5سنة وأقل من 10 سنوات ☐

(ج) 10 سنوات وأقل من 15 سنة ☐ (د) 15 سنة فأكثر ☐

ثانيا: محاور الدراسة :-

المحور الأول :

توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وإداء المؤسسات :-

الأسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
إستخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقدم حقائق صادقة تساعد في تحسين الأداء بالمؤسسة					
أن معلومات النظام المحاسبي المحوسب تحتوى على درجة عالية من التطابق في عملية تحليل الربحية					
تسهم حوسبة الأنظمة في تقليل دور المسئولين من التحيز في إعداد القوائم المالية					
استخدام تحليل الربحية من خل نظم المعلومات المحاسبة يساعد الإدارة على وضع الخطط والرقابة على هذه الخطط					
أن عملية تحليل الربحية المعدة بواسطة الأنظمة المحوسبة تحوز على ثقة عالية من قبل الإدارة					

المحور الثاني:-

توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتكاليف الوقت والجهد :-

الأسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تسطتيع الإدارة الإعتماد على مخرجات النظام المحاسبي في تحليل الربحية لتقليل التكاليف					
إستخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد في تقليل الوقت والجهد.					
إستخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة على إتخاذ القرارات وتصحيح الأنحرافات.					
أستخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد على تقليل الخسائر بواسطة الكشف عن الإنحرافات.					
أستخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يساعد على سرعه ورود المعلومه					

المحور الثالث:-

توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتوفر المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرار:- :-

الأسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
أن الأنظمة المحاسبية الالكترونية تسهم في إيصال المعلومات المحاسبية إلى الإدارة بالوقت المناسب.					
في ظل حوسبة الأنظمة المحاسبية فإنه لن يكون هناك تضحية نشئ من الدقة على حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة.					
أن مخرجات الأنظمة المحاسبية تساعد الإدارة على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات .					
أن الإدارة تعتبر المعلومات الناتجه عن النظم المحاسبية معلومات مفيدة مستقبلياً.					
استخدام تحليل الربحية من خلال نظم المعلومات المحاسبية يقلل من تشكيك الإدارة في جودة المعلومات والتقارير المقدمة.					

ملحق رقم (3)

محكمو الاستبانة

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
1	أمنة بابكر حسين	أستاذ مساعد	إدارة أعمال
2	التجاني الطاهر عبد القادر	أستاذ مساعد	إدارة أعمال
3	زهرة تاج الدين عبد القادر	أستاذ مساعد	محاسبة
4	مواهب قسم السيد أحمد	أستاذ مساعد	أقتصاد